

# کتابخانه تصنیف سید کاظمی آباد دکن

۲۲۲۶۸

۲۴۱۶۶

نمبر دہشتہ

تاریخ دہشتہ

اساس الاصول

نام کتاب

اصول فقہ

فن کتاب

۲۴۶۹

نمبر کتاب فن مذکور

1619



# کتاب فی الدنیا والاخرتہ

مکتوبہ کا ہمسایہ از مشفقانہ غفران باریک اولاد حسن آل سید علی  
تجوید تالیف تفسیر سید محمد بن ابی الامام السید علی المعروف بابی ولد علی



برست و غیرت خرم نہ گزارد و صد شہادت ہما بخیر و مطہر محمدیہ با تمام کرم خاں  
الطہر عبد السمیع مامولی محمد غفر اللہ و ہما شریعہ ہما یکتو طبع بکرم

نصارت بخش نظر ظار کیاں کردیک

الحمد لله الذي جعل لنا العقل لئلا يحيد به أهله وحفلا لا نجد له أعوانا  
 ثوبنا لناسيد لكل وهادي خيرا لئلا يسيل حيز نرى من الرسل فجعل لنا أسكافة  
 بشيرا ونذيرا ونورا لفرقان عليه تبيان الكل شيء أيضا حاد وتفصلا فهو  
 النور المبين وحبل المتين والعروة الوثقى والدرجة العليا لا يأنى الباطل  
 من بين يده ولا مخلق تغزل من الله الغرر الحكيم والصلوة والسلام على  
 نبيه وصفيته سيد المرسلين وخاتم النبيين المخصوصين بأبيد شرف الملائكة إلى يوم  
 الدين وعلى الهداة المهديين وأما والد بن موهب الوحي سراج اليقين فهو  
 الرسالة ومختلف الملائكة معادن حكمة الله حفظه سئل الله أرباب الصراط أقم  
 والنهج القويم من سلكه نجوا من خلف عنه ضلوا عن كبره عني الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم مثل أهلية كمثل نغمة نوع من ركها عني فمن خلف  
 عنها غرانا بعد فيقول العبد الضعيف المذنب إلى الله الوفي المعبود المسكين

### بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل لنا العقل لئلا يحيد به أهله وحفلا لا نجد له أعوانا  
 ثوبنا لناسيد لكل وهادي خيرا لئلا يسيل حيز نرى من الرسل فجعل لنا أسكافة  
 بشيرا ونذيرا ونورا لفرقان عليه تبيان الكل شيء أيضا حاد وتفصلا فهو  
 النور المبين وحبل المتين والعروة الوثقى والدرجة العليا لا يأنى الباطل  
 من بين يده ولا مخلق تغزل من الله الغرر الحكيم والصلوة والسلام على  
 نبيه وصفيته سيد المرسلين وخاتم النبيين المخصوصين بأبيد شرف الملائكة إلى يوم  
 الدين وعلى الهداة المهديين وأما والد بن موهب الوحي سراج اليقين فهو  
 الرسالة ومختلف الملائكة معادن حكمة الله حفظه سئل الله أرباب الصراط أقم  
 والنهج القويم من سلكه نجوا من خلف عنه ضلوا عن كبره عني الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم مثل أهلية كمثل نغمة نوع من ركها عني فمن خلف  
 عنها غرانا بعد فيقول العبد الضعيف المذنب إلى الله الوفي المعبود المسكين

المدعي بالشيء المدعى على بن السيد محمد بن علي  
 المتكلم المصلي في موطننا والآخرى مسكننا وأورثناه عن سناها وديارها  
 الله مع مواليها المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين إنا الله  
 الدينية قد اوتيناها شرفا بعد علم النور هو علم الاصول والاحكام  
 محل ما قبل الحلال والحرام فانه من رتب العلوم الدينية وراسيا وبسبب  
 لغة اشد منهم واساسها الذي يعتد به وبه اعتكالا وامر الاجتهاد  
 الشرعي وبعلمه بالقدرة من الدين ان كتاب سناها هذا هو من  
 اهتز جبهه والاغراض عنه من المواقف بوقوع صاحب في حقوق الملك  
 واما الذي جاز في من الامور التي لو اجهدهم في تحقيق مطالبه في ربه  
 غاية اليقين في حيل مباحية وقد ثبت في اشد ان يرى من بعد ذلك  
 ناسية وبسبب اشد في علم هذه الاجلاء بكونهم مخوفين عن حرب داسلا  
 وتفحص عليهم ببقية هم أهل الخلاف في زعم ان الله سبحانه على اجزاء  
 عدة القواعد لا اهلوية والادلة لا عدة الشرعية هو ان يكتفي به  
 للامانة بالضرورة داعية اليه وبدن قيام حجة حاكمه في دلائله  
 على ذلك السؤال وحسب على نفس الحق والمدبر في هذا الباب ليضع  
 على طريق الصبر ان الله تعالى بأمر من قرب الطير من النفس والدين  
 الا حسن ان اذلال اصحاب طاهرة من شوائب تلك الادناس كقوله  
 لا يباهي خلفا في الناس فهم مريدون قال الله لهم جاهدوا ومن يهزم  
 لسا قاصين ولما كان توفيق الله وحسن تدبيره في دار المعركة بالامانة  
 العقلية والمقابلة تفرق عن سواها وبطلان المقدمات والادلة والبراهين  
 لذلك في ان الله سبحانه والآخرى من الله في قوله ان الله سبحانه

اثرها في مضافات السابقين ولا في نتائج افكار المعاصرين في ذلك كل من يترك  
 الرسول والى الرسول عليهم الصلوة والسلام وادامت النفس الطولى والاول  
 ومعتقها باسم **اصول** ليطابق الاسم المستعمل عند الفحول والعصر  
 من الناظرين في هذا الكتاب في نظرنا فيه بعين الانصاف معرضين  
 عن الجدل والاعتساف فيستعملون بصريح القلب لا نقول ولا يشترع  
 قبل التامل في الرد وعدم القبول فاذا بعد الحق الا انهم انزلنا بقية  
 والذين كفروا بما انزلنا وامرهم من مع ذلك فان كان فيه خطأ او  
 فانما معدو رفا في زمان ومكان العلم لا ههنا في علم الجواهر في سعد  
 وسعدا فالحق والفساد كالطبيعة الثانية للسان وانما ما يترى بعين  
 لا مارة بالسوء الا ارجح في علي توكل وهو معتد في مدان اشهر في المقصد  
 المستعين بالرب والرد وفقلى الكتاب مرتبة على مقدمة واربعه مفاهيم  
**المقدمة** وذكر بعض طاعن العارضة واخر ابد التي ذكرها صاحب الفوائد المدة  
 وبعض عباد الله المتصفين لانكار حجية طواهر الكتاب والاجام واجله العقل وانما ذكرها  
 لاؤر عن العقل معدوم وتضعيف كلامه فقال المقدمة وذكرها اخذ العلامة  
 ومروا بتعريف خلفا للعظم لا مائة اصحاب الائمة وهو وان احدهما تقسيم حاديت  
 كتبنا الماخوذة عن الاصول التي فيها اصحاب الائمة بامرهم ليكون مرجع الشيعة  
 وعقائد هو اعماهم لاسيما في زمن الغيبة الكبرى لتلخيص مركب في اصلا الرجال  
 من شيعتهم الاقسام اربعة وعلى عم معظم تلك الاحاديث الممهدة لذلك الاصول  
 بامرهم عليهم السلام غير صحيح رعه هذا من جد قهنة واستجبال والنصايف  
 وهو يدعي اصحابنا نظير الفخر الرازي بين العامة والخاصة احتيارا ليعبر الله تعالى في المسألة  
 التي ليست من خبر ديات الدين ولا من خبر ديات المذاهب ليل قطعوا به تعالى ذلك

الرد على من يقول ان  
 هذا الكتاب من  
 يدعي ان هذا الكتاب  
 من يدعي ان هذا الكتاب  
 من يدعي ان هذا الكتاب



استغناء عن لنا على ايدى الطور والاعلام المضمين من الله تعالى الاناس  
المستغنى عن اية الهدى صلوات الله عليهم كقوله وقد قال الله تعالى يريد  
ليطعنوا نون الله بافواههم الله يتم نوره ولو كره المشركون انتهى **قول** كثير  
فما ذكرنا من سوء الظن بالعلماء الكرام والاعلام لا يسلح الامر كذلك كما ستفهم من ان الله  
وقال في موضع اخر منه **الفصل الثامن في بيان انحصار اهل البيت ليس من**  
**صراط التالدين من المسائل الشرعية اصلية كانت او فرع** في السماء عن الضم  
وايضاً قال فيه ان القرآن والاكثر في دعوى جعل التعديل للشيعة اذ هذا **الوجه**  
وكذلك كثير من السنن النبوية وانه لا سبيل لنا فيما لا نعلم من احكام النظرية  
الشرعية اصلية كانت او فرع الا السماء عن الصابدين والله لا يجوز استنباط الاحكام  
النظرية من ظواهر كتاب الله ولا من ظواهر السنن النبوية **والمراد** بالعلماء من جهة  
اهل الدكر انتهى امثال هذه المدحكات وكتابه كثيرة سيحكي كثير منها وما  
مناسبة لها في كتابنا هذا ان شاء الله تعالى قد مال الى سلك هذا القائل  
جماعة من الفضلاء منهم الفاضل المحكي شي من لا يحمل تقى طائفة وفي بعض  
المصنفات ظن ان الميلان منه كان بدو الامر بادى النظر ثم رجع عنه  
وقته على خطائهم كما يظهر من بعض كلامه الله يعلم **المقصود الاول** في  
حجة الكتاب ان ظواهر حجة المر يقدر الدليل على خلافه قال العلامة في  
النهاية البحث الثاني انه تعالى يستحيل ان يخاطب بما يدل بظاهرة على غير المقصود  
من غير قوتية اتفاق الناس على ذلك لا يجوز لنا ان نقيم لانتقاد ما على الاعزاء  
بالجهل وتكليف لا يطاق واللازم باطل فالمرور من جهة الملائمة انه  
قصدنا فما منا والا كان عبثاً فاما ان يقصد بظواهره وهو اغراء بالجهل  
اذ ليس لك مقصود او فخر بظاهرة وذلك يستلزم تكليف لا يطاق

هذا هو المقصود من قوله تعالى  
ما يظن ان الله يفتنهم  
فما ذكرنا من سوء الظن بالعلماء  
والاعلام لا يسلح الامر كذلك  
كما ستفهم من ان الله  
وقال في موضع اخر منه  
**الفصل الثامن في بيان انحصار اهل البيت ليس من**  
**صراط التالدين من المسائل الشرعية اصلية كانت او فرع**  
في السماء عن الضم  
وايضاً قال فيه ان القرآن والاكثر في دعوى جعل التعديل للشيعة اذ هذا  
**الوجه**  
وكذلك كثير من السنن النبوية وانه لا سبيل لنا فيما لا نعلم من احكام النظرية  
الشرعية اصلية كانت او فرع الا السماء عن الصابدين والله لا يجوز استنباط الاحكام  
النظرية من ظواهر كتاب الله ولا من ظواهر السنن النبوية  
**والمراد** بالعلماء من جهة  
اهل الدكر انتهى امثال هذه المدحكات وكتابه كثيرة سيحكي كثير منها وما  
مناسبة لها في كتابنا هذا ان شاء الله تعالى قد مال الى سلك هذا القائل  
جماعة من الفضلاء منهم الفاضل المحكي شي من لا يحمل تقى طائفة وفي بعض  
المصنفات ظن ان الميلان منه كان بدو الامر بادى النظر ثم رجع عنه  
وقته على خطائهم كما يظهر من بعض كلامه الله يعلم  
**المقصود الاول** في  
حجة الكتاب ان ظواهر حجة المر يقدر الدليل على خلافه قال العلامة في  
النهاية البحث الثاني انه تعالى يستحيل ان يخاطب بما يدل بظاهرة على غير المقصود  
من غير قوتية اتفاق الناس على ذلك لا يجوز لنا ان نقيم لانتقاد ما على الاعزاء  
بالجهل وتكليف لا يطاق واللازم باطل فالمرور من جهة الملائمة انه  
قصدنا فما منا والا كان عبثاً فاما ان يقصد بظواهره وهو اغراء بالجهل  
اذ ليس لك مقصود او فخر بظاهرة وذلك يستلزم تكليف لا يطاق



دلائله صريحة على ان الكتاب السنة النبوية هجنان بل مقصدان على اجبا  
 اهل الذكر كما ورد في النص رحمه في تضاعف الحد بين المسطوح في توحيد  
 ابن بابويه لما نقل عن الرضا عليه السلام قال كتاب الله تعالى المقدم على الاجتاد  
 والروايات واليه يتقاضي في صحتها الاخبار وسقمها فاقضي به هو الحق  
 دون ما سواه لا الحد يث الا يقال ان الرواية اعان اعدل على ان الحكم اعان  
 ان يستعاضد من السنة والكتاب يكون العمل به لازما لا نقول انما هو ارجح  
 التقية لا يفهم منها المراد ولا يستغاضد لما عساه حكم ولا نقول ان كان لا حكم له  
 كان لا يجوز قط بل بالاطلاق لا لا يخفى فان قيل الجرح اعان اعدل على جرح الكتاب السنة  
 في الجرح لا على ان ظاهرهما ايضا صح كالتصور من ظاهرهما خلاف ذلك شمل وجدان  
 الحكم فظاهر القرآن اوضحه التقييد بخلاف الاصل مع هذا الجرح لهذا الاحتمال في  
 البراهين الاجتهاد هذا القدر كان لنا والمثاني في منها الرواية المستفيضة لا التواتر  
 المتفق فالتقية تواتر في كثير من اهل البيت في الكتاب الكافي بسند قوي عن  
 ابي عبد الله قال قال رسول الله ان على كل من حقه حق على كل من جرحه جرحا فانما  
 الله عز وجل وما نأله انما جرحه بالله فله في جرحه وهكذا في الاثام وايضا في الكافي والحسن  
 عن ابي بصير قال قال رسول الله ان على كل من جرحه جرحا فانما الله عز وجل وما نأله  
 انما جرحه بالله فله في جرحه وهكذا في الاثام وايضا في الكافي والحسن  
 عن ابي بصير قال قال رسول الله ان على كل من جرحه جرحا فانما الله عز وجل وما نأله  
 انما جرحه بالله فله في جرحه وهكذا في الاثام وايضا في الكافي والحسن

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
موسمًا للدين والدين  
موسمًا للعلم والعلم  
موسمًا للدين والدين

والسنة فلو كان الأمر بالعكس لكان العلم لا محالة وقد نظر في ذلك فوجد أن يقال  
أن القدر المستقر أن العلم بعدد في الخبر فقدرنا على العرض على الكتاب والسنة ولا  
لنخصم أن العلم بعدد والكتاب في السنة مقتضى الخبر حتى يلزم بالدليل أن يقال إن  
الكتاب في السنة مقتضى أن لا يقال على المراد إلى الخبر فلا يلزم ما ألزم وأيضاً يمكن  
أن يقال لا يجب أن يكون الكتاب في السنة محتاجين، وإذ قد قلنا في المراد البعض الآخر  
المازلة المقطوعه من أخبارنا الأخيرة التي ليست بتلك المماثلة مقتضى العلم إلى الكتاب  
والسنة فلا دور ولا يحسن عليك أن الاشكال الأول في غاية السقوط لأن الكتاب  
مثلاً إذا لم يستقل في قاعدة المراد يمكن عرض الخبر عليه فلا يمكن الخبر معلوم العهد  
إلا أن يكون معلوم الضد كيف يستعان به على فهم المعنى المراد من الكتاب فليقل  
بأن العلم بعدد الخبر موقوف على العرض على كتاب الله والعرض على  
كتاب الله موقوف على فهم المعنى فهم المعنى موقوف على العلم بعدد الخبر على أن  
الخصم وهذا هو الذي رأينا في الاشكال الثاني فهو باطل لأنه لا بد من العلم على الكتاب  
والسنة سريكين لغوا لا طائل تحته بل يجب أن يقال أن الخبر المشكوك به الضد باطل  
ورده عليك فاعرضه على الأخبار التي كان ضدها معلوماً فما وافق فخذها وما خالفها  
فخذها ولا يخفى على من له طبع سليم ولا يخفى على من هذا الخبر يدل على أن الشك  
من الكتاب مطلقاً لا يكتفي بتسليم الحديث وهو بعد ما على ظاهر الكتاب فيكون محمداً  
مستقيم أن شاء الله تعالى في الوجه العاشر الحادي عشر أن العرض على كتاب الله  
من أن يكون العرض على كتاب الله وظاهرة **والثالث** منها ما روى  
محمد بن يعقوب الكليني في الكافي بأسناد صحيح بن مسعود العياشي في تفسيره بأسناد  
عن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله إنكم في الدنيا  
عالمون بالسير بغير سيرة وعلم بالدين بالدين والدين بالدين والدين بالدين

أعزبت

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
موسمًا للدين والدين  
موسمًا للعلم والعلم  
موسمًا للدين والدين

والسنة فلو كان الأمر بالعكس لكان العلم لا محالة وقد نظر في ذلك فوجد أن يقال  
أن القدر المستقر أن العلم بعدد في الخبر فقدرنا على العرض على الكتاب والسنة ولا  
لنخصم أن العلم بعدد والكتاب في السنة مقتضى الخبر حتى يلزم بالدليل أن يقال إن  
الكتاب في السنة مقتضى أن لا يقال على المراد إلى الخبر فلا يلزم ما ألزم وأيضاً يمكن  
أن يقال لا يجب أن يكون الكتاب في السنة محتاجين، وإذ قد قلنا في المراد البعض الآخر  
المازلة المقطوعه من أخبارنا الأخيرة التي ليست بتلك المماثلة مقتضى العلم إلى الكتاب  
والسنة فلا دور ولا يحسن عليك أن الاشكال الأول في غاية السقوط لأن الكتاب  
مثلاً إذا لم يستقل في قاعدة المراد يمكن عرض الخبر عليه فلا يمكن الخبر معلوم العهد  
إلا أن يكون معلوم الضد كيف يستعان به على فهم المعنى المراد من الكتاب فليقل  
بأن العلم بعدد الخبر موقوف على العرض على كتاب الله والعرض على  
كتاب الله موقوف على فهم المعنى فهم المعنى موقوف على العلم بعدد الخبر على أن  
الخصم وهذا هو الذي رأينا في الاشكال الثاني فهو باطل لأنه لا بد من العلم على الكتاب  
والسنة سريكين لغوا لا طائل تحته بل يجب أن يقال أن الخبر المشكوك به الضد باطل  
ورده عليك فاعرضه على الأخبار التي كان ضدها معلوماً فما وافق فخذها وما خالفها  
فخذها ولا يخفى على من له طبع سليم ولا يخفى على من هذا الخبر يدل على أن الشك  
من الكتاب مطلقاً لا يكتفي بتسليم الحديث وهو بعد ما على ظاهر الكتاب فيكون محمداً  
مستقيم أن شاء الله تعالى في الوجه العاشر الحادي عشر أن العرض على كتاب الله  
من أن يكون العرض على كتاب الله وظاهرة **والثالث** منها ما روى  
محمد بن يعقوب الكليني في الكافي بأسناد صحيح بن مسعود العياشي في تفسيره بأسناد  
عن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله إنكم في الدنيا  
عالمون بالسير بغير سيرة وعلم بالدين بالدين والدين بالدين والدين بالدين

. ينهوا، كل عبادة، بكل موسوعة أعد الجواز بعد الجواز قال فقام المقداد  
 الاسود فقال يا رسول الله ما دار الهدنة فقال دار بالانحر وانقطاع فاذا  
 التبت عليكم الفدر بقطع الليل للظلم فعليكم بالقرآن فانه شفاء من مشقة ما حل  
 صدق ومن جملته ما وقاه الى الجنة ومن جعله خلفه مساقه الى النار وهو الدار  
 على خير سبيل وهو كتابه فيه تفصيل بيان وتحصيل وهو الفصل المير بالهزل  
 وله ظهري بطن فظاهرة حكمه وباطنه علم ظاهره انيق وباطنه عميق له تخوم وعلم  
 تنمي تخوم لا تحصى عجائبه ولا تبلى غرائب مباحثه ومنار الحكمة ودليل  
 المشرق عرف العقول والكا في الخيال بصره وكيه الصفة طهره <sup>عظم</sup>  
 ومخلص عن تشب فانه الفكر حقيق قلبه بصير كما عني المستير والظلم ارباب اليد  
 فعليكم بحمل التحمل فانه التريض قال صاحب التفسير في ما حل اي بحمل  
 لصاحبه الذي يتبعه ما في معنى سيعن الى الله تعالى قيل معناه خضه مجاز في  
 الحس المعجب والشيء بالمشاة القوانيئة والمجته جمع غم بالفقر وهو منتهى الشدة  
 لمن عرف الصفة اي صفة الاستنباط والعطش لهلاك والنشب الموقوف  
 لا مخلص منتهى ما وجوه الدلائل من فقراتها فادخلف على السبب فان القول بقوله  
 على وجه التعمية لا يستقيم نظر اليها الرابع منها ما صرح عن النبي برواية العام  
 والخاص انه قال في تارك فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وعلم  
 اهل بيتي فانهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض الكوثر لا يقال لعن المراد بال  
 التمسك مجموع الكتاب العترة لا التمسك بكل واحد منهما فلا يتم الاحتجاج  
 به لما نقل لا اختلاف بيننا وبين الخصم وان اخبار الائمة مستقلة في باب  
 التمسك لما مر به فكون الكتاب ايضا كذلك لا يخفى والخاص من كتاب  
 الطبرسي رحمه الله عليه وكما لا الاحتجاج باسناده عن ابن جعفر محمد بن ابي

شعور الناس على جلاله في سائر الكون والوجود



بطل الكتاب اجاب ما يكون والفرقان الحكم الذي يعمل به وبما يحكم فهو ذواب  
 وفي رواية الناسخ الثابت والمنسوخ فامضوا بالحكم ما تعمل به والمشا به الذي  
 يشبه بعضها بعضها الظاهر ان المراد من كونه معمولة به ان مدلوله المراد بكونه  
 ظاهرا فانه لا يقال للكلام ظاهر الدلالة انه مشتبه المعاني والله يعلم **الكتاب**  
 منها ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله في مجمع البيان وغيره انه قال ان القرآن ذلولة ووجه  
 فاحمل على حسن الوجه فانه يدل على حجية القرآن بل على جواز نهج المسلك  
 منه ايضا في الجملة **السابع** منها ما ورد من جناب فاطمة وانه اجتاحها على  
 العمى لما صنع ما يدعى **كاهن مطير** ولا يحتاج من انه قال سبحان في آية او كما قال الله  
 ان توث بالذ ولا امرت اني لقد جئت شيئا فريا توكم كما بالله وبندوة به به به  
 اذ يقول وشر سليمان داود قال هما قصص خير عيسى بن مريم كما قال به به به  
 وليا بن عيسى بن مريم قال يعقوب وقال اولو الارحام بعضهم اولى بعض وكما بن عيسى  
 يوحىكم الله في اولادكم المذكور من خط الاثنيين وقال ان ترك جمل الوصب للوالد  
 ولا قرين بالمعروف حقا على المقتين وزعمتم ان لا حظ في الامر من ابو ولا رحم  
 بيننا فنقصكم الله بآية اخرى او من النسخ موضع الحاجة منه فانه لو لم يكن ظاهر الكتاب  
 حجة ليرتم الاحكام ليربعوا لاغراض على ابن النخاعة فترك الكتابات ولثة سليمان  
 لدالح ليست نصافي مرانته الذريرة بل محجل ان يكون اما من الورثة وراثة العلم  
 وهكذا دعاء زكريا وهكذا اولو الارحام وهكذا آية الميراث فان العمول من باب  
 التضييق فذلك علم ان النص عبارة عن كونه اللفظ على معنى محجل لا محجل غيره **والثاني**  
 منها قول ابن تيمية في اثناء اجتماعه على القرم لما تركوا الميراث من غير اقرار واعلم  
 غيره وزعمتم ان الاختلاف في حرمها في الكتاب لك عليكم رب الله تبارك وتعالى  
 لا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم البينات وكلوا من ثمره



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

ونحن انزب اليه من جل لوريله فآله سبحانه خفي عليه ضاير كثير من شدة حاجتي  
سأل عن مكنتي سر هذا استحبال في العقل فان هذا إما هو عن الخبر على  
ظاهر الكتاب فلو لم يكن ظاهر الكتاب حجة لم يصح الاحتجاج به ولو لم يكن من آثار  
المخبر وما لا يخفى على الفطن الحاد في عشر ما هو فيها في الاحتجاج  
تماما بآية ابو الحسن عليه السلام في الحديث في هذا الحديث هل الاقوال مبنية  
عن الخبر المدعى من انه قال اجبت لامة قاضية لا احتلاف بينهم في ذلك  
المراد حتى لا يرب في عند جميع فقهاء في حال الاجتماع لا يصح في ذلك  
ما اترك الله مؤلفان لقول النبي لا تختم ابي في الضلالة فاحذر ما  
عليه لامة ولم يخالف بعضها بعضا هو لحق فهذا لا يخفى احد بينه ولا اذ  
الجاهلون ولا ما قاله المعاند من ان ابطال حكم الكتاب انما حكم انما  
الزورة والروايات لم خوفه واتباع الاهواء المردية المملكة التي خالفه  
الكتاب تحقيق الايات الواضحات لنبوت ونحن نسأل الله ان يوفقنا لنسلك  
ويهدينا الى الرشاد ثم قال فاذا شهد الكتاب بتصديق خبر وتحقيقه فأنكره  
طائفة من الامة وعارضته بعد ثبوت من هذه الاحاديث الزور صارت تأخر  
دفعها الكتاب كفار أضلا لا واسم خبر ما عرف تحقيقه من الكتاب مثل الخبر المجمع  
عليه من رسول الله حيث قال في مستحلف فيكون خفتين كتاب الله وعنه  
تمسككم بما رويصلوا بعدى وانما لن يغفر الله ذنوبكم الذين لا يشعرون  
عنه في هذا المعنى يعني قوله اني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعنه  
والله ان يغفر ما هو يرد على الحوض اما انكم انتم تستدمجهان تضاولا  
سواء هذا الحديث نص في كتاب الله مثل قوله انما وليكم الله ورسوله والذين  
هم نوابه بن يحيى بن الصلتوق ويونون الزكوة وهم راكعون ثم قد



14

اوليس يقول مرهم الجحيم يلتقيان فيه ما نوزح لايضيان الى قولهم جحيمهما  
الاول والآخران قاتلا لا يتناول ضم الله بالفعل في قوله الى الله من حيث  
الحال يقال قال الله عز وجل ما ابعثت ريك فحدث الحيا . . . انه لا ريب في كون  
الايات حجة على المكلفين اليس هو الذي ذكره الله في قوله . . . من غير ان ياتي  
ولهم الاحتجاج بالاياد . . . الثالث عشر في التمهيد . . .

رجلاهما اليه فقال ان لي جديا طيبين ويقرين بالتي في ذراعيك فاحضرهما  
فاحمل الجلساسا معا وادخلهما في القبر فقال اذنه ما هو شؤنا يا جدي  
انما هو سمع اسمي فقال ارايت ان الله امكنك على امر عظيم اسمع

لما سمع هذا الآية من كتاب الله عز وجل منعني ولا يعجزني كجوراني قد وثقت أواني

استغفر الله تعالى الحديث فانه يدل بقدر ما تقدم على المطلق الواجب  
ما هو ايضا في الكافي عن الصادق بعنه عليه السلام عبد الله بن عباس عن ابي  
واصحابه وعليه في قوله فاعلموا ان الله تعالى في خلقه خلقا منكم

تلبس هذا الله اسبق قال هذا اول ما اخبركم فيه قل من حرم زينة الله التي اخرج

عنه ما في مضاه وايضا عنه عمر الصادق انه قال النبي اني اعمى علميا وكبيره  
القيمة حسا فقال الله لا نبي بعده ولا نبي بعده وانه قال ان رسول الله مالم يزل

الله مثل هذا الناس لا أحد من أبائك مما إلى المكارض يولي الله في ما وتترق و  
يأخذ بعدة وأما وان الدنيا بعد لا أرخت عن ألبها فاحملها إبراهيم أهل

من حوزة نهضة الله الآية فمن احسن احد منهما ما اعطاه الله الحديث وايضا علة

۱- حضرت علیؓ سے فرمایا کہ اللہ تعالیٰ نے تم کو اپنا رسول بنا لیا ہے اور تم کو اپنا رسول بنا لیا ہے اور تم کو اپنا رسول بنا لیا ہے۔  
 ۲- حضرت علیؓ سے فرمایا کہ اللہ تعالیٰ نے تم کو اپنا رسول بنا لیا ہے اور تم کو اپنا رسول بنا لیا ہے اور تم کو اپنا رسول بنا لیا ہے۔  
 ۳- حضرت علیؓ سے فرمایا کہ اللہ تعالیٰ نے تم کو اپنا رسول بنا لیا ہے اور تم کو اپنا رسول بنا لیا ہے اور تم کو اپنا رسول بنا لیا ہے۔





١٨٩  
 لا يكون بنا كما جاء بهذا من غير ذلك ولا شبهة لان السماء لا يكون له  
 لونها والوجه والخصوع والظلمة مثل ما يكون من العالمين وقد  
 الله عز وجل لا يشهد بالحق وهو يعلم فصارت الشهادة مقبولة لعله العلم  
 لا يشهد بالشهادة او تكن الشهادة مقبولة الا هو قال من بناء عليه  
 بنظره لا يشهد بالحق الا هو قال من بناء عليه  
 محمد بن ابي جعفر بن محمد بن الله تبارك وتعالى ولما من السماء ماء  
 اومه عز وجل وارسلنا السيل سبابة فاستسقاء في الارض واتنا نازل فيها  
 من فوق يقول عز وجل يات من عند ربنا ماء مطهر نسقي به كل ارض طيبة  
 من السماء وهو طيب كله انتهى ولا يخفى عليك ان التقريب يكون جميع الميا  
 من الارض من السماء وكذا طهور راعى الايات المستطرفة لا يذم الا اذا  
 كان ظاهرا لايات حجة قال الفضل المصنفين مولانا محمد تقى طاب ثوابه في روضة  
 التقوى استشهد المصنف رحمه الله اولا بالآيات سبحانه وان لم يكن من داب  
 الاجارين فان الظاهر من كلامهم انهم يقولون ما فهم كلام الله تعالى حتى يستدل به  
 الا بتوفيق الامام ويمكن ان يكون وصل للميا الخبر باسئال المعصوم بها او يكون مراد  
 من قوله الايات من شياهااته وهذه الايات من قوله عز وجل  
 انما امرنا به انهم في المشاهات بخبر رواد احد موسى  
 بناء على ما اسبق منه من ان الصدوق اعاد ذكر الايات سبحانه لاصحاب  
 من طبع القلوب لا يسألون عن التقريب وايضا يروى عن اصحابنا  
 السابقين صلوات الله عليهم اجمعين انهم كانوا يفتون في الكتاب من العلوم ان اولها انما  
 امر الله عز وجل من انهم في المشاهات بخبر رواد احد موسى  
 بناء على ما اسبق منه من ان الصدوق اعاد ذكر الايات سبحانه لاصحاب

في  
 تفسير  
 القرآن  
 المتقرب









في القضاء والاحكام وسعد بن عبد الله عن محمد بن الحسين عن جعفر بن بشير عن حماد  
 عن ابيهم قل حدثني مولى اسلم ان عن عبيد الله بن اسلم قال سمعت عليا يقول يا ايها  
 الناس اتقوا الله ولا تقولوا للناس بما لا تقولون فان رسول الله قد قال ان  
 الذي يؤمر قد قال في موضع من غير متكلمة ولا غير متكلمة ولا غير متكلمة  
 بالامر والمؤمن فانه من بعد ما قد خبرنا به وانتم سمعتم قال يستر عني وعلمه ان  
 محمد بن عيسى بن عمار قال في باب في اهل البيت عروا تفسير القرآن  
 عن جعفر بن بشير عن ابيهم قل حدثني مولى اسلم عن عبيد الله بن اسلم ان  
 ابا الناس اتقوا الله ولا تقولوا للناس بما لا تقولون قال رسول الله قد قال  
 ان من لم يترك غيري قد قال في موضع من غير متكلمة ولا غير متكلمة ولا غير متكلمة  
 واناس من امير المؤمنين فما نصهم بما خفي في اوصافهم فقال سلوا عن ذلك عليا  
 محمد قال اقول ثالثا واعدا عباد مولانا الطبرسي بما ما فقال اول اول كلام  
 قدس سره صرح في انه لا يجوز لعين مراد الله من العوالم ومن غيرها مما يقبل  
 ان يصير عن ظاهره وتعين اسم من منوخره لا بد له اهل الذكر فعمل ان اولوا الله  
 في تلك الاخرة داخل في خيرها ولو ايضا لو لم يكن اخلا في بارزها فبما في اول  
 وهو ان من كيف يظن بالعلامة الطبرسي مثل هذا لا في تفسيره وطبعه  
 سابقا ان هذا المعنى مما تواتر في الاخبار عن الامامة الصادرة وايضا في  
 الاحتياط بالعلامة الطبرسي ان ما روي عنه كان في رواية ما سألنا ذلك هو قد  
 في قياسه لم يعين مراد الله تعالى قط في موضع مركب فيه اوصاف بل وادخل  
 من مضمون العلامة ان في كلامه انا اول وبالله التوفيق في بلاد العاقل لانه  
 على العقلة او على ما علمان الظاهر ودخاها في رواية مع سيرة الظن في  
 التوفيق ليس بما صرح به ان يكون في رواية في النجوين الاخبار كما سبقت

هذا كلامه  
 رحمه الله



ر حار من ثمنه فان كنت انا ارفعهم العران قال بل انا، وجعل المفسر  
 حاء هـ فسر رسول الله فان ارفع عن رجل واحد فبذل لثمنه ثمان مائة  
 ارجل وهو على من اسقط البث فلا المسألة اياها جعفر كان هذا امر جليل لا يحمله  
 اياه فقال المائدة امان اجدها نسبه في آيات ايات اجله الذي يظهر فيه البتة  
 .. واداب ابو جعفر الكافي عن زيد الشحام قال خلق قبادة بن عمار  
 اوجعه في الامة فلهذا البصرة فقال هكذا يحسن فقال ابو جعفر نعم انك تقصر  
 قال فماده نعم فقال ابو جعفر فاذ كنت تقصر يعلم فاني ان كنت انا فبذل من لقا  
 مسأله هلكت هلكت اذ كنت اخذ من الجال بعد هلكت واهلكت وبعثك يا  
 قتادة فاما يفر الزمان من جرح طيب به الحديث وما انصاف الكافي عن احمد لما قال  
 سمع الله افضل الراشدين في العلم قد علم الله عز وجل جميع التوراة من التنزيل  
 والنبا وما كان الله ليرسل علي نبيا لم يعلم تاويله واوصاؤه من بعد بعلمه كله  
 والامر ان خاص علم ومحكم ومتشابه وناسم ومفسوم فالراشدين في العلم يعلمونه  
 وما في المحاسن عن جابر بن عبد الجعفر قال سألت ابا جعفر عن شيء من تفسير فاجابني  
 ثم سأله عنه فاداه فاجابني بحجاب اخر فقلت له جعلت فداك ان كنت  
 في هذه المسئلة بحجاب غير هذا قبل اليوم فقال يا جابر ان للعلم بطنان البطن  
 بطنان وله ظهر للظهر ظهر يا جابر ليس شيء ابعد من عقول الرجال من تفسير القرآن  
 ان الامة يكون له في شيء واخرها في شيء وهو كلاء من قبل منصرف  
 على جرة وما في كتاب به ما في الدرجات عن سليم بن قيس عن امير المؤمنين  
 قال كنت اذا سألت رسول الله اجابني وان ذهبت مسأله ابتداء في ما ريت  
 على آية في ليل ولا نهار ولا سماء ولا ارض ولا دنيا ولا آخرة الا اني  
 واما لها عاين كنهها مبدي على تاويلها وتفسيرها وحكمها ومنشأها وحاصرها

يَكْفُرُ قُلُوبُ الْكَافِرِينَ وَقُلْ لِّلَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَجْرٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَا يَسْتَوُونَ عَلَى الْعَرْشِ إِنَّ اللَّهَ يُخَالِفُ هَؤُلَاءِ بِمَا عَمِلُوا فَيَكْفُرُ بِقُلُوبِهِمْ وَيَكْفُرُ بِأَعْيُنِهِمْ وَيَكْفُرُ بِأَفْئِدَتِهِمْ وَأُولَٰئِكَ أُولُوا نَجَسًا عَظِيمًا ۚ

الذين ياخذون بأهوائهم في أهوهم مقابلتهم حتى خلعهم الشيطان ولا ينجسوا  
 اهل الايمان في هم الفلز عند الله كافرين وجعلوا اهل الضلالة واهل الظلم  
 عند الله مومنين وحق جعلوا اهل الله وكثير من الامم حراما وجعلوا اهل الحق  
 كغيرهم لا يجلوا فذلك اصل ثرة اهوائهم وقد عهد اليهم رسول الله قبل  
 ان ينزل اليهم بعد ما قبض الله عز وجل رسوله يسعنا اني نأخذها اجتمع عليه  
 اهل الناس بجن فضل الله رسوله ويعد الله الذي عهد اليه اهلها فقال الله  
 ورسوله فاحل جرى على الله ولا يبر ضلالة فمن اخذ بذلك فوعا في ذلك  
 والله ان الله على خلقه ان يطيعوه ويتبعوا امره في حيرة محمل وبعد موت محمل  
 يستطيعون ذلك على الله ان يرعوا ان احل فمن اسلم مع محمل اخذ بقوله  
 وراثته ومقابلته فان قال لغرف قد كذب على الله فضل ضلالة لا بعيدا وقال لا  
 لاحل ان ياخذ بوائده وهواه ومقاسمه فقد قبح الحجة على نفسه هو من يعز الله بظلم  
 ويقيم امره بعد قبض رسول الله وقال الله تعالى قوله الحق وما يجد الا رسولا قد  
 مرفق الرسل ان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله  
 شيئا وسيجزي الله الشاكرين وذلك ليعلموا ان الله يطام ويقيم امره في حيرة محمل  
 وبعد قبض الله محمل لو كان يمكن لاحد من الناس مع محمل ان ياخذ بهواه ولا رايه  
 ولا مقاييس خلافه امر محمل فذلك لم يكن لاحد من بعد محمل ان ياخذ بهواه ولا  
 ولا مقاييس تنهوا امره فانقلبت الرسالة الشريفة قال صاحب الفوائد المدينية قول  
 يستفاد من هذه الرسالة الشريفة أربعة مطالب احدها ان علم القرآن والاعمال  
 النظرية منه من خواصهم واماها ان حجة الاجماع من تدابير العالمة واخرها ما هم قائمون  
 ابنه العباد على الايمان والظن غير جائز ولا يباح ان حال في قواه ما اثر  
 الله فقد فعل ضلالا بعيدا فاعبروا بالاولا بغيره والآخر بالآخر في باب انزل

علام صاحب الفوائد المدينية

يب

الله في القرآن نبيا أكل شيء عن أبيه عن نجره عن ابن عبد الله في سألته وأما  
سألت من القرآن فقلت انهم من خطر لك المقابلة الحفظان القرآن  
ليس على ما ذكرت وكما سمعت فغناه غير ما ذهب اليه أنا القرآن انما لقوم  
يعلمون دون غيرهم لقوم يتلونه حتى تلاوته وهو الذين يؤمنون به ويعرفونه  
فما غيرهم فأنشدنا شكك عليهم والبعث من فليتب قلوبهم وكذا قال رسول  
الله أنه ليس شيء بعد من قلوب الرجال من تفسير القرآن وفي ذلك خبر الحسن بن محبوب  
الأمري شاء الله أنما أراد الله تعينه في ذلك إن يفتحو إلى أبيه ومنه عليه  
ومنه في قوله في الطاعة القوام بكم آية والسايطين عن امرأه وإن يستبطي أما  
أحاجو الذين في ذلك عنهم لا عن أنفسهم فقال المودعة إلى الوسوء وإلى ذلك أقرهم  
لعلم الذين يستنبطونهم فاما عن غيرهم فليس يعلم ذلك عبد ولا يوجد وقد  
انما يستقيدان يكون الحق كلهم ولا إلا المراد الأجلون من ياتمون عليه  
ولا من يبلغونه أمر الله ونهيه فجعل الله الولاء خواصا ليقتدي بهم من بعدهم  
فاخذوا لك أن شاء الله وأبانا وتلاوة القرآن برأئك فان الناس غيرهم  
في علمك أن شاء الله فيما سواهم من الأمور ولا قادرين على ما يليه إلا ما وجد  
وبابه الذي جعل الله له فاخران شاء الله وأطلب الأمر من مكانة محمد أن  
الله نعم وما في الكافي بأسناده عن سليمان بن قيس الجهلي قال قلت لأبي بصير  
أوصفت من سألنا المقلد أو أبي خزيمة من تفسير القرآن وأحدث عن النبي  
عليه وآله في أيدي الناس فسمعت منك تعديتوا سمعت منهم درأت في أيدي الناس  
أشياء كثيرة من تفسير القرآن من الأحاديث عن النبي أنت خالفهم فيه وتوهموا في ذلك  
كل ما طلق فتوى الناس يكذبني على رسول مستعملين ويفسرون القرآن بأرائهم  
قال فأقبل علي فقال قد سألت أهل الجواب في أيدي الناس حتى أطلعت وقد





[illegible]

واما في الاصل فانه لا يخلو عن العمل على ظاهر كل ما استدل لاجل التعارض وطرح كل معناه لا يسم  
 لنا ايضا كما في اصول المعنى معلوم العدد بعض الاية على ان في طرهم كل واحد منهما  
 اينما يحسم المطالب الدليل العتق والجماع كما عرفت وفي مغز الكتاب نقل العلم  
 بما اجمعه والعدالة على حجة ظهور الكتاب متعين اقا اولاً فانه لا يستلزم ان  
 الجهد ان تعارض مظاهر الكتاب يمكن اقوى وادرج في العمل على علمه كذا في الاصل  
 هنا غرض في هذا المقالة هو عرض قول اولئك الذين يرون التعارض على قولهم في نقل العلم  
 كمال ما نزلنا عليك الكتاب مثل عليهم ان في ذلك لرسوخ وذكر في القوي من من  
 وقال قد تعارض لك الكتاب لا يرب فيه هدى للنفيع وقال جل شأنه تركنا  
 الحديث كتابا مستجابا مشا في تشعير من جعلوا للذين ينجون بقوله واطمان جليهم  
 وقوله بطي ذكر الله وايضا قال جل شأنه لقد ضربنا للناس في هذا الضراب من كل  
 مثل العلم يندكرون فلما عرنا بما غرذي عوج علمهم يقين وقال جل شأنه وما كنا  
 للمبين كما جعلناه وقولنا عرنا بما علمنا كره تعارض ونظائر ذلك كثيرة والها هنا نلينا كمال  
 العمل على ما يوجب طرح الاخبار السطحية في ضيق الكبري لان تعارضها لا يتصور في الحقيقة  
 حوازي نقل العلم في الكتاب كما لم يستدل في قول المصنف دون ذلك ان تعارضه  
 بباطن الايات دون ظهورها ولا وجه منها ان كان المصنف في ظاهره او الوصل الى  
 هذا بخلاف العمل على تلك الاخبار فانه يوجب طرح الاخبار المتقدمة والمسا  
 راسلان لتقاء الاخرات فيكون باسما في نسبة جميع مخرجه وخلافه في قوله  
 لا يسم لتقاءه بحسب تصور الافراد كحق في من مخرجه واذا جعلت هذا فانما نعلم  
 في انقصير بعضه وعلى الاثر ان كان ان الاسدال بالحدس الاول على حد  
 تقسيمه ايضا ان يرد ان المقدم ومنه اما الملازمة فانه يعلم من الاخبار  
 ان في قوله تعالى ان في ذلك لرسوخ وذكر في القوي من من



هو غير ظاهر المعنى لعل المراد منه صوب بعض المنشأهات يخص بها ولا يفهم  
 بالبحرود المنشأهات من الكتاب الحكيماته منه كما هو مصرح في حديث الشافعي  
 وقد مر أيضاً أمراً الرابع فلا منافاة بينه وبين المسلك المتحرر بوجه فانا أيضاً  
 نقول اننا سنسأله جميع الأحكام من الكتاب من خواص الأئمة عليهم السلام وأما  
 الخامس فهو أيضاً كذلك فان المراد منه كما هو الظاهر ان القرن كالأئمة الذين  
 من حيث شغلنا ما يجمع الأحكام اذا وجد له مفسر يفسر جميع الأحكام وهو  
 ليس الاجاب بآب مدينة العلم ومن غير حديث من بعده عليهم السلام وأما  
 السادس من الظاهر ان المراد من ان تفسير المنشأهات منه لا يخرج من تلقاء  
 القدر فيعرف على بل من الكتاب السنة وان معرفة جميع القرآن ليست بحاجته  
 الا لمن خطبه جعابداً في أخبار وعلي شواهد من أخبار الأئمة الاطهار وأما  
 ما في الصافي والكافي باسمه مائة غنة قال ما يستطعم احداً بل يجمع اجمع القرآن  
 كله ظاهراً وباطناً غير الاوصياء وفي رواية اخرى ما ادعى احد من الناس انه  
 جمع القرآن كل كما اتى الله الاكذب وما جمع ما حفظنا ان قال الله الا علم  
 برابط الائمة عليهم السلام من ذلك وعنه ان من اخبار الكبرياء ما يجمع  
 تدل على ان علمه هو انه ان ليس من حصان ائمة عليهم السلام اما العلم  
 في الجواب عنه اضعف فادري في ان العلم بجميع الكتاب من الحكيماته المنشأهات  
 من حيث انهم لم يكونوا في الجنة يا اما المنشأهات من كتاب الله كذلك في المنفعة  
 في ان الله انما انشأ الاحكام كثيرة ولا يلزم من كون آيات القرآن في  
 احكام كثيرة من حيث انها على السبيل في القرآن لا ياتي راجعاً بحجة  
 في الجواب عن الاول ادعاء غاية اهرب غفول العوام لا تفصل الا عليها كما ان  
 ما في من ان من ان الصافي انه قال كتاب الله على اربعة اشياء بالعبارة

والاشكاف والطائفت الحقائق والعبارة العوام والاشكاف...  
 للاولياء والحقائق للانبياء فان الظاهر ان المراد من العبارة والاشكاف...  
 والمعنى الظاهر والاشكاف فقد ظهر بحسب من محاسن واما الفاضل...  
 ان المقول علينا في تفسيرهم القرآن والمراد ان المعنى علينا...  
 المعنى كلف في كلامه من لا اجد سبيل طاب ثراه...  
 تفسيره من شابه القرآن بنوع من المعاني والمقائس...  
 اما اننا نحسب فكانه اولى دلائل الخالفين فان قوله فيه انما ارادنا...  
 ذلك على قوله وان يستنبطوا احكاما ليس في ذلك عنهم...  
 استنباط الاحكام النظرية من خواصهم لكن قد ان يخصوا...  
 النظرية من غير طواهر الكتاب جعلنا للاخبار كيف ولو كان المراد هو العموم...  
 ان لا يصح الالزام من الموضوع ايضا وهو باطل بالاتفاق...  
 فلا يدل على ان العلم بحسب القرآن والاحاديث النبوية مخصوص بالائمة...  
 وان الحكم على كل الكتاب بدون الرجوع اليهم لا يجوز والله يعلم بالصواب...  
 اما الرواية عشر فلا يدل على طلب الحكم بوجه وقول صاحب الفوائد للدين...  
 مراد به من يذهب في التمسك بطواهر الكتاب ممنوع واسناد المنع ما قد عرفت...  
 والاشكاف عشر فالظاهر منه ان الخالفين بسبب عدم رجوعهم...  
 كما في احكامهم الى كتاب الائمة ثم كثر منهم من عدم منه كلامهم...  
 كيدوا ونعموا في غلاته ونحالفوا احكام الله الواضحة يستحقون لذلك العذاب...  
 السديد اما الفرقة الحققة فاذا لم ينظر في ايمانهم صاروا عن طواهر الائمة...  
 مع التمسك والعصم البالغ وحكموا على طبق ما ينبغي ان يكونوا...  
 لا يصح التمسك بالاحكام الائمة المعصومة ايضا كما عرفت...  
 من ايراد



قال فقاه رجل قال يا ابي الموصين فمن استعمل بعدك وعلم انعمت فعلى من استعمل  
 كذا لله فانه امام مستحق وها هم يشتد وواعظنا هو ودنا المولى كذا في قوله  
 عز وجل فانه ظهر ان المراد من رواية عبيد بن عمار ان قال في كتابه المولى  
 كما عليه فاستلوا منها علماء آل محمد وايدوا الاحبار وحيث ان يكون المراد من قوله  
 الرواية اسطوخودوس فان القرآن ماطوع على من يصح لان يسئل عنه في قوله  
 ما سئل في حق ظهر لك ولم يصح المعصوم باسمه فلكان القبة وذلك في  
 اثره دليله في قلوب المؤمنين ومع هذا لا يسقط الحديث عنه في قوله  
 كبر معاً ضبابه كالاخيه اماماً فانه الثامن ان اول كلامه مولانا الطبرسي في  
 قوله يعني تعبير من الله العوالم او اخره فلا يخفى ما فيه ادعاء بعض  
 ما تقرر الذي ذكره من قبل بانه الفاسد على الفاسد واما ما قال من لزوم اثباته  
 على تقدير عدم دخول قول الطبرسي في القول وفي ذلك الخبر في حيزه فلو افكاه وتوهم  
 في قوله لا احد لا بد من الاستنباط عظيم وهذا عجيب من افتاء الطبرسي فان كلامه في  
 الطبرسي هو في قوله وان مراده بقوله ان هو الى اخره انه هو الخبر الذي وثقه  
 في الحديث فبكون سماعه من حمل القرآن على لانه ولم يعمل بشواهد النفاط فاصاب  
 الحق فقام اسطوخودوس دليل ولم يقل مولانا الطبرسي هذه الرواية في اول كلامه  
 انها صحيحة حتى لزوم الدخايف ولست شعري كيف خفي هذا الامر عليهم مع وجوب  
 الاستنباط في قوله يدل على ان الخبر موقوف على الظاهر فامولانا  
 في باب نقل هذا العلم ان الحق قد صدق عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله  
 منذ انزل الله على نبيه الذي يدل على بطلان زعم صاحب الفوائد المدنية  
 بعد ما ان مولانا الطبرسي في كتاب المسطر في آراء تفسيره تعالى في قوله ان المراد من  
 في رواية لا ينفصل لانه على ما ذكره من بطلان استنباطه لا يستلزم





في ان ياتوا  
من ان ياتوا  
من ان ياتوا

مخرجنا كالمثل في القصر القوي على الزمان لا ومع القوي هذا وتلك يكون  
 به من غير ما هو من خاصه فلا يدل فعله على التشرية بيدينا وبغيرها  
 ان العلامة وهو من خصها به بوجوبه، البين والتجدي، بالليل وأما وقع  
 منه من كمالها ان اجاءا كما صرح به العلامة اجزاء ذلك ما تبصر  
 ان راسي في أصله وخذوا غنى مناسككم وأما بقراءت الأحوال  
 في لفظه على أعمار أريد به الخصوص ولم يثبت ثم فعل عند  
 مع بها كالبليان فانه يكون بيا بالثلا يلزم ما خير البليان عن وقت  
 وما اذا كان صلة ما عدنا تلك المذكورات فهو على قسمين أحدهما ما  
 مدالة به الأظهر انه للقد المشترك بين الواجب والمندوب وهو  
 من التبرير في حقا، كذا في حقا وقال ابن شريح وأبو سعيد لا يحظر  
 ابن أبي نهره وأبو علي ابن خيران، والحائلة وجاعة من المعتلة ونقل الزبني عن  
 مالك على أصح به العلامة يحمل على الوجوب في حقه، و... من التبرير  
 انه للمندوب به قال امام الحرمين والمنقول بالمالك... لا  
 المرتضى بالوقت به قال الصيرفي والفرار من جماعة من اصحابنا انه... ان  
 التبرير ذلك، حتى ان الله على عبادة هي محض في الواجب للمندوب فاحمل على  
 احد ما ترجمه بالمرم فاقصر على المستحب وهو مطلق الترجيح والخصومة  
 وان كانت محتملة ولكن لا مبل عدمها فبقي مندبا تحت عموم قوله تعالى لقد كانا  
 لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وهذا كثر العوا  
 والاطلايات الواردة في كتاب الله وكلام الائمة عليهم السلام وانها محتملة  
 تنصير والتفصيل لكن يحجر هذا لا يخرج عن العموم والاطلاق وايضا يدل  
 ان الالة الاستدلال في العبادات ما هو جيد كثيرا في كلام الائمة من التعليل



هذا هو المقصود  
من قوله تعالى

لكن هذا لا يوجب التيقن في الحمل على المسفر هو قول ولد لا تعطى الرجاء  
سهما في حد العبد جريان بعض الوسخ المسطوح فبما تستسا الفاعل بالآحاد  
فليس بظاهر في العاقل بالوقف هو عند الجوف باحد ما لا يحصى ما في الارض  
بعض وقته متبقية اما في حقا فانه وان لم يكن متبقية الكسامة كلفوز بظاهر الحما  
ولاشك في الظاهر هو الاشتراك ما لم يقم الدليل على خلافه وانما انما  
فيه قصد القرينة والاختلاف في كمال اختلاف المقدم كما هو به العلامة في التنا  
والاظهر من الاقوال هذا القول برفع الحرج في حقه وحقا فانه التيقن في حقه  
لا متنازع في الاثر عندنا وحقا فلا صالة الاشتراك قوله شواهد من الاخبار منها  
جميل بن دراج عن أبي عبد الله انه قال لا بأس برفع المرأة جده الرجل وهو  
فان انتم كان يصلي وعائت مصطحمة بين يديه وهو حائض كان اذا اراد ان  
تتم عليها فرضت عليها حتى تسجد والاحاديث في هذا الباب متطوعة من شاء  
فليرجع الى كتب الحديث ولا نل الخافين هنا بعينها ما سبق ثم سطره وكلها  
عملنا فئات لا فائدة في ذكرها الفصل الثالث في تقرير الفعل اما تقريره  
جارية عن سكونية حتى فعل وقع مجزئ او وقع مع غيره ولم يكن وكان لا حكا فائدة  
واستدلوا على محتمية بيان التقرير على المتكلم في النبي عمته اعلموا ان الامامية قالوا بعصمة  
الائمة ووجوب باطن الهجوع في الناس هم قصد هم افعال لا تمتدوا في المرفق فيهم  
كأفعال النبي واوالة تقريره في كونها مجمعة على التفصيل المسطوح بل انقادت في ذلك  
الاوقاف باليقينة فان فعلهم وقولهم وتقريرهم بما كان للقبيلة خلاه النبي وان العلم  
ان الحكمة تابعة للمحكي عنه في باب الحجة اذا كانت مطابقة له لا خصا في ذلك  
بل الحجة انما هو القول واحواله والحقبة كاسمه عنها ولم كانت فرق في مختلف زمانا  
منصرفة في حجة الحكمة بعد ان رتوزمان المعصية من ميعاد اجمل له

فلا يحصل لنا العلم بقوله وفعله ونحوه إلا بالتحقق في مكان البحث عنها من إلهام الله  
 فنقول الفصل الرابع في تقسيم الكتابة إلى المتواترة وغيره وأما علوان المتواترة  
 بلغت مرتبة بعيد بنفسها القطع وأصلها توافق ما ذكر على الكذب إلا  
 المتواترة والنافية الاتحاد وقد احتلوا في مكان الأول وأصلها  
 المحققين أنه يمكن برام وجودها كالأخبار عن البلدان السائية  
 فأنكحوا أنفسهم أجانب من جرد بعض البلاد التي لا تملكه ولا تدركها  
 الملوك للماضية خوفاً من جارتها جري جرسها بالهذه الأثر  
 السفينة وهي كاهن مطوقة والمبسوطة التي لا تملكه ولا تدركها  
 بعد ذلك بحيث يعيد بنفسه القطع لمن رده إليه مع ما يطبق من لا يملكه  
 ولا شك أن الوهم على الكذب أن كان يحققه فإنه يختص ونخص فقد لا يملكه  
 هذا ما يفتقر إلى كون الخبر بنسبة شخص متواتر في شخص واحد ففي إفادة العيون  
 من كان بنسبة متواترة بعيد اليقين له فلا يقدح في التواتر على أن يقدح بعض  
 المتواترات لدنبة لبعض الحكماء الذين كلاب المتواترة حصل اليقين بوجود  
 مكة لمكان وراء الجبل ولم يبلغ الله الخبر وجعلها كوجه الدنيا نعم لو وصل اليهم كما  
 وصل البناء مع عداء قادهم بالخلد لا فاد العذر التي والكماء بعد الوصول الكفا  
 ناس من المكابرة وظاهر ذلك في أدبيات خبري في التواتر بعد التواتر  
 انحصرت لكن يمكن أن يكون العبد جازم في ذلك لا فاد من أحد المكابرة  
 ولا يقدح في كونه بعد هيئة أيها وقد كان في الشرباب فإما من أيوب بن السعدي  
 يمكن أن لا يحصل العلم الأم كونه من اليقينيات ومن هنا ظهر أن المتواتر هو بلوغه  
 إلى مرتبة بعيد البعير هو ليد ويحضر في أخبار جلد معين فليس من أن يطرحها  
 معينا فقل خطأ نعم من شراطها بوجه النساء في كل معية مع ما في الطريق على



لا ينفك ولا سكت أو عهد قاحل الخبيرين مستلزم لكن في الآخر وايضا قال  
 الشيخ في التهذيب في غير موافاة النبي في التام في العشرين شهر من موافاة  
 محمد بن يعقوب الكوفي موافاة في ثاني عشر ربيع الاول لاشاء لاحكام وثاقنا في خبر  
 وتنقض القولين وهكذا في الاحكام الكثرة واما ثانيا فلا شذوذ العادل لولا ضعفه <sup>للغير</sup>  
 لور ان يحصل العلم بمجرد دعوى الانبياء للنسبة من غير حاجة الى مجردات العلم <sup>للمعنى</sup>  
 واما ثانيا فلا نه لولا ان كان ذلك لور ان يحصل للحاكم العلم بحود الشاهد العادل  
 الواحد فيستغنى عن الآخر واما في العاقل لور ان العلم لور اما اجتماع النقصين  
 لور ان العلم بعد اعادة الخبر العلم بآثار ذلك انه اذا اخبر العادل بنسب ثم اخبر بذلك  
 الخبر الاول، سلبا بالذم او ايجابا بالمصلحة فان حصل العلم بالخبر معانته اجتماع  
 النقصين وان حصل بالثاني فقط زوال المعلول الاول لاحتمال ان يحصل العلم بالثاني  
 لور عدم اعادة خبر العادل العلم هذا خلف واما خامسا فلا مجال للذهي والاشياء  
 منطوقه في خبر كل عادل غير المعصوم ومع هذا الاحتمال يستغنى حصول العلم بخبره كما لا يخفى  
 واما سادسا فلا زوال العدا لانه امر ممكن بحبل حدثه في كل وقت يحصل بطريق الكثرة  
 في خبر العادل بل يفيض المنافع او رفع المضار والاستصحاب واصالة العدة  
 لا يفتقر الى الظن واما سفسك المخالفين هو ان جعل الواحد لور يفيد العلم  
 بغير الزمان والنسب باطل كما سيتضح ان شاء الله تعالى فلو قلنا مثلا ما بيان الملاحة  
 فلانه قد ثبت لآبائنا الاحبار والمناورة على ان العلم بالظن لا يجزئ منها قوله تعالى  
 في سورة الاحقاف لا نفق ما لبثت يعلم وقوله تعالى في سورة النجم لا يتبعون  
 الا الظن ان الظن لا يفي من الحق شيئا وقوله تعالى في سورة يونس ما يندم اكثرهم  
 الا ظنا ان الظن لا يفي من الحق شيئا ان الله عليم بما يفعلون وقوله تعالى  
 في سورة الانعام ان قطع اكثرهم من الارض يضلوك عن سبيل الله ويتبعون الا <sup>الظن</sup>

وانهم لا يعرفون واصناف ذلك منها ما روى محمد بن يعقوب الكوفي في كتابه  
 بسند حسن عن مفضل بن يزيد قال قال ابو عبد الله الله الله عن خصلتين في  
 الرجال اهانك ان تدين الله بانك اطل وقضى الناس بما لا تعلم ومن ذلك ان  
 تاتى قلاع الخصم لا بسندك خور عن عبد الله بن الحجاج قريب من ذلك بسند صحيح  
 ابو عبد الله السدوسي عن ابي جعفر قال من افترى الناس في عرو ولا تترك الرجة  
 ولا تترك العذارى للحقة فمن عمل بهتياه وقرب من ذلك في الجحيم انك لا تعلم  
 وايضا يدعي عن ابي عبد بن ابي جعفر عن ابي جعفر انك اعلم وقولوا ما لا تعلم  
 الله اعلم ان الرجال يزعمون الاية من الفرقان يحرفها بعد ما بين السماء والارض هكذا  
 في الجحيم انك لا تعلم بسند صحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال اذا  
 امرت من ايامك انك اعلم فقل اذني لا يقول الله اعلم فوقه في قلب صاحبه  
 شكوا اذا قال المسؤل لا اذكر فلا يتم السائل يدنا خور عن ابي عبد الله  
 عن ابي عبد الله قال ان الله حسن عبادته يا سائر كتاب ان لا يقول الله اعلم  
 وكرهوا ان لا يقولوا قال عمر بن الخطاب لم يرد عليهم فينا والكتاب ان يقولوا اعلم  
 الا الحجة ان لا يكونوا بما لم يحيطوا به وما لا يعرفون وويله فيهم من ذلك في الجحيم  
 نافع من الايام يا اروع في المسطور في الكافي الشريف السبيل وفي الايام  
 كما في الايام عن زرارة بن اعين قال سألت ابا جعفر الباق ما حق الله عليه  
 قال لا يقولوا ما لم تعلموا ولا تعلموا ولا تعلموا ويمكن الجواب عنها بوجه  
 على ما في الجحيم لا تفصيل لا ما اجمالا فقولك مثال تلك المذكرة انك تعلم بقوله  
 يا ايها الذين آمنوا اذكروا نعمتنا التي اعمانا فما اخرجنا فما اخرجنا الله اعلم يا ايها  
 الذين آمنوا من نعمتنا فلا تذكروا نعمتنا التي اعمانا فما اخرجنا فما اخرجنا الله اعلم  
 انتم لا تعلمون ما في غيركم كما يقول الله ان عبادهم هم خير منكم ولا تعلمون

هذا كتاب  
 في فضائل  
 ابي عبد الله  
 عليه السلام  
 كتاب  
 في فضائل  
 ابي عبد الله  
 عليه السلام  
 كتاب  
 في فضائل  
 ابي عبد الله  
 عليه السلام

فلا جناح عليه أن يترجعا إلى الله تعالى بغير إذن ولا يملك جنة الله بغير إذنه  
 بطلان وقوله تعالى وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم فإن الظاهر من الظاهر أن  
 من جهل ولا العلم به متعسر كما لا يخفى وبما روى محمد بن الحسن الصفار رحمه الله عليه  
 في بصائر اللوحات بأسناده عن موسى بن بكر قال قلت لأبي عبد الله الرجل الغني  
 جليل القدر والميراث وثلاثه وأكثر ذلك كرهت من جهلوه فقال لا أخجله بما ينظمه  
 هذا وأنبأه فقال كلما غلب الله علينا من أمره فقلنا عليه نصيبه وزاوية غير قال  
 قال جرد بل الله وهذا من الأجواب التي يفهم كل باب منها الغنياب قريب من ذلك  
 حسنة عبد الله بن عثمان عن أبي عبد الله قال كلما غلب الله على قلبه شيء ما أحبه  
 شيء أما وجه المعارضة لها فلا لها دلت على ٩١١ منها من سبب  
 والمستبعد لا يكون لا مضمونا لأن العلم فرع حجة العيني وعدم الخصم من عدم الواحد  
 لا يدل على عدم أصالة العدم لا بعيدا لا طينة كما لا يخفى وهكذا يقول أمير المؤمنين  
 من كان في يدين فاصابه شك فليحضر على يقينه ويقبل الصادق في كل شيء مطلق  
 حين حقيقه فهو يقرب من النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الواحد حكم على الجماعة والحال أن روايته  
 من زيارته الآية تدل على علمه بهذه الكلية وقوله ما أحتم الحرام والحلال إلا  
 الحرام والحلال بقوله ٩١٢ الناس مسطرون إلى امرهم والهموم بما في البحار ما قبل  
 عن أمالي الشيخ عن أبي عبد الله قال لا أنشأ مطلقا ما لم يرد عليك امر  
 وهي وكل شيء يكون فيه حلال حرام فهو لك حلال إذا لم تعرف الحرام بعينه  
 قبله كما روى الشيخ في التهذيب عن الصادق أنه قال كل شيء مطلق حتى يرد  
 نفي وبما في الكافي وغيره عن عبيد بن الأريطة قال قلت لأبي عبد الله قولك من  
 شهد منكرا فليصدقه أو لا يصدقه من شهد فليصدقه ومن سافر فلا يصعه وبما في التهذيب  
 عن عبد الله قال قلت لأبي عبد الله عرفت فأنظروا ففعلت عليا عيسى

هذا الحديث يدل على أن العلم بالكلية لا ينافي العلم بالجزئية بل هو شرطه





استمال لرواية الاخيرة المنقولة عن الكافي على فؤاد جليلة مفيدة لما نحن بصدد  
 في هذه الرسالة فانها تدل على حجة ظاهرة كما علم الله على انبيائنا استنباط الحكم  
 وعلى انه يجوز الحكم بنسخ احدي الابين الاخرى كما علم باخراها منها مع احتمال  
 التخصيص على ان الظن المنقول بالحكم المستنبط من الايات والاحاديث ليس  
 عندها والله يعلم بالصواب غير المعارضة بوجاهة وهوان الاحاديث المأثورة  
 على ائمة مختلفة جدا لا يكاد يوجد حديث لا وفي مقابلة ما ينافيه لا يتفق  
 خبر الا وازانه ما يضاده حتى يهادر ذلك سببا لوجوع بعض الناقصين عن  
 اتمقاد الحكم كما هو به سقيم الطائفة في اوابل الهذيل والاستبعاد ومناسي  
 هذا الاختلافات كثيرة جدا من التقيي والوضوح واستنباط السامع التخصيص  
 والتقييد غير هذه المذكورات من الامور الكثيرة كما وقع التفسير على اكثرها والاحكام  
 المأثورة عنهم امتيازا لمناسي بعضها عن بعض في باب كل حديثين مختلفين بحيث  
 العالم اليقين بتغير المنشأ عسجدوا فوق الطاقة كما لا يخفى واذا كان الامر كذلك  
 فكيف يقدح في الغافل حصول العلم بكون الحكم المستنبط من تلك الاخبار المختلفة حكما  
 فلا يكون الا مظهرنا فما هو جوابكم في العمل بهذه المظنونات فموجبنا في العمل بحجة الواحد  
 المظنون وبغير المعارضة بوجاهة وهوان الاخبار المأثورة عنهم مختلفة والاحاديث  
 الواحدة في طريق الجمع بين الاخبار المختلفة ايضا مختلفة فقد روي الشيخ الصدوق  
 محمد بن يعقوب الكليني في الكافي بسند موثق عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله  
 قال قلته ما بال قوام يروون عن فلان فلان عن رسول الله لا تهتمون بالكذب  
 فمخبركم خلافة قال ان الحديث ينسخ باليدخرا القرآن ولسند حسن عن منصور  
 بن حازم قال قلنا كذب عن الله يا ابا اسحق عن المسئلة فتجيبني فيها يا ابا جعفر فيجيبك  
 عن فتحيه فيها اجوابا فيقال يا ابا اسحق عن الزيادة والمصارف والبرية

عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله قالوا قال بل صدقوا قال قلت فما يا ابا بصير  
اسلموا فقال ما تعلم ان الرجل يدين بالي رسول الله فليس له من المسئلة شيئا الا جواب  
بجوابه بعد ذلك ما ينسب ذلك الجواب فتشبهت الاما ديت بعضها بها من هذا امر  
ابن عبيدة عن ابي جعفر قال قال لي يا زيار ان تقول لو اقمنا رجلا ممن ينزلنا بشي  
من القبة قلت له انتا علم جعلت فذلك قال ان اخذته فخير من ان لا

اجروني رواية اخرى ان اخذ به واجروا ان ذلك والله ان  
بن ايعن عن ابي جعفر قال سالت عن مسئلة فاجابني فخرج جاء رجل تساله عنها  
فاجابه بخلاف ما اجابني فخرج جاء امرؤا ما به خلاف ما اجابني و

عما اخبر الرجلان قلت يا بن رسول الله اني اريد ان اهل العراء من شيئا  
ما يسئلان فاجبت كل واحد منهما بغير ما احب به صاحبه فقال يا زيار ان هذا خير  
لنا وما اقول لك انكم لو اجتمعتم على امر واحد لصدمت فكم الناس علينا وكان اقل  
نبتة آتية بقاء كما قال ثم قلت لابي عبد الله شيعتكم لو حملوا حجر على ابنة وعلى  
النار لمضوا وهم يخرجون من عندكم مختلفين قال فاجابني بمثل جواب ابيه

ورواية اخرى عن جابر الخثمي قال سمعت ابا عبد الله يقول من عرفنا لا نقول الا حقا  
فليكن في اعلمنا فان سمعنا منكم فليعلم ان ذلك فليعلمنا عن موثق عن سماعة عن ابي عبد الله  
قال سالت عن رجل اختلف عليه رجلان من اهل ديني امر كلاهما بامر او بانه اخذهما امر  
ياخذ كل واحد منهما عنه كيف يشاء قال يرجع حتى يلقى من يجزم فهو في سفر حتى يلقاه و  
رواية اخرى بآيها اختلفت من ابي التسلیم وسعت ورواية اخرى عن الحسين بن الحارث

عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله قال رايتك لو حدثتك محمد بن العامر عن من  
قال محمد بنك بخلاف ما كنت تأخذ قال كنت اخذ بالاحقر فقال لي انك الله  
ببرواية اخرى من سائر ابي قال قلت لابي عبد الله ان اجاب احد منكم عن







مفتی الاسلامیہ اسلامیہ

دكتور محمد فضل البغدادي  
 أستاذ الإحصاء وأخبار  
 التحكيم الرياضي

[illegible]

بالعبادات وبعضها بالمعاملات فيقول ان يكون ترك هذه الاحاديث باقية على ما  
 من العموم والآية <sup>رواية</sup> في ساقية من خبره ويكون منشأ ذلك هو ما ورد في  
 نزادة من ان <sup>رواية</sup> من المتخوفة قوله يا نزادة ان هذا خير لنا واقل لنا ولكم  
 ويا جهم على امره بعد الهدى فكلم الناس علينا ولما تألينا فلان الجمع بين احاديث  
 السوقة والاحاديث الخيرية ذكره جمع ما اقام عليه دليل ولا برهاناً فمصدقاً لما  
 سئل له تعالى ان يبين من الاظهر ان الظن لا يغني عن الحق شيئاً ونحوه فاعلم هو من  
 تكلمت محمد بن علي بن ابراهيم الحسائي عن العلامة مرفوعاً الى نزادة من احب قال  
 سالت لباقة فقلت جئت خذ اليه ياتي عنكم الخزان والحدوثان المتعارضان فيهما  
 اخذ فقال يا نزادة اخذ بما استهريني اصحابك ودع السناد النادر فقلت يا سيدي  
 انهما معا مشهوران مرويان موثوران عنكم فقال خذ بما يقول عدلنا عندك  
 واوثقنا في نفسك فقلت انهما معا عدلان في ضياع موقوف فقال انظر الى ان  
 منهما ما ذهب العامة فاتركه وخذ بما خالفهم فان الحق فيما خالفهم فقلت بما كانا  
 معاً موافقين لهما ومخالفين فكتبوا عنهم فقال دن فخذ بما فيه الحائط عندك واترك  
 ما خالفنا لاحتياط فقلت انهما معا موافقان للاحتياط ومخالقان له فكيف اخبرهم  
 فقال اذن فخير احدهما فخذ به وتدع الاخر وفي رواية انه قال اذن فار  
 حتى تلقى امامك فستله لانه ارکان مؤيد هذا الحديث مطلق الاخر سواء  
 كل من العبادات والمعاملات فيما لفتة ظاهرة اما ان كان متعلقاً هو العبادات  
 فقط فيما لفتة هذا الحديث لما قلناه على الرواية الثانية وازكان هو المعاملات  
 التي الاولى ناهيك على قصد يوافقنا من تعدد تحصيل العلم واليقين بنوعين  
 من الخفاء المجموعين هذه الاخبار المختلفة على بطلان نسخ هذا القاصد ما قال مولانا  
 المجلسي الجار ان الطبري رحمه الله جمع بين الخبرين لاجراء واخبار الخبرين ان الاجراء

محول على ما إذا كان الوصول إلى التخصيص <sup>١</sup> ممكنًا والتخصيص إذا لم يكن كذلك تعالى  
 أقول ما ذكره في الجمع بين <sup>٢</sup> المحولين من محل الإرجاء على ما ذكرنا <sup>٣</sup> في الوصول  
 له <sup>٤</sup> والوجه ظاهر التخصيص على حد من هو ظاهر الوجه وأوجه <sup>٥</sup> ~~بعضها~~ بعضه لا يظهر  
 محل التخصيص على ما ذكره في القواعد <sup>٦</sup> فتخصيص الإرجاء بما إذا تعلقت بالمعاملات والأحكام  
 ويمكن الجمع محل الإرجاء على حد من الحكم بأحد <sup>٧</sup> المحولين <sup>٨</sup> لا بد في جوارحه من التخصيص  
 أو محل الإرجاء على الاستصحاب والتخصيص على الجواز أو محله <sup>٩</sup> نيجاء <sup>١٠</sup> على ما يمكن  
 فيه بأن لا يكون مضطراً إلى العمل بأحد <sup>١١</sup>هما والتخصيص على ما إذا لم يكن له بد من <sup>١٢</sup> ~~أحد~~  
 بأحد <sup>١٣</sup> كما يؤيد على الميخنة جماعة ونظهر من خبر الميثمي في مسائل <sup>١٤</sup> وجوه أخرى بينهما  
 وسنقصد القول في ذلك في مسألة منفردة <sup>١٥</sup> انشاء الله تعالى <sup>١٦</sup> والفرق <sup>١٧</sup> وأما التأليف <sup>١٨</sup>  
 لا تقوم معنى التوقف في الفعل ذاتي الإنسان بمعاملة <sup>١٩</sup> لم يكن له بد من الإحدى <sup>٢٠</sup> والآخر  
 ويدل على كل منهما رواية نعم يمكن التوقف عن الفتوى للغير والله يعلم بالصواب  
 وإذا علمت هذا فينبغي أن لا ترتأب بعد ذلك في تعدد تخصيص المحمدين <sup>٢١</sup> ~~الآخر~~  
 المختلفة الواردة <sup>٢٢</sup> وبما يختلف الأحاديث بحيث يحصل اليقين بذلك  
 وإذا لم يحصل اليقين بذلك <sup>٢٣</sup> فكيف يحصل اليقين <sup>٢٤</sup> ~~بالأحد~~ المستنبط من جميع  
 الأحاديث المختلفة <sup>٢٥</sup> السند إلى جميع تلك الأحاديث المختلفة وأيضاً نقول <sup>٢٦</sup> والمحجوب  
 عن استدلال المخالفين بطريق الإجمال بأن الاستدلال بالآيات والأحاديث <sup>٢٧</sup> ~~المتن~~  
 المتضمنة للمعنى عن اتباع الظن موقوف على أن يكون المفرد <sup>٢٨</sup> المحال <sup>٢٩</sup> ~~بالأمر~~ مفيداً للعموم <sup>٣٠</sup>  
 يفيد أن جميع الظن متوقف على أن يكون الظن <sup>٣١</sup> ~~بمعنى~~ المصطلح <sup>٣٢</sup> ~~وإن~~ <sup>٣٣</sup> ~~لا بد~~  
 قلبي <sup>٣٤</sup> ~~بمعنى~~ الشك <sup>٣٥</sup> أيضاً كما صرح به بعض الأعلام <sup>٣٦</sup> وعلى أن يكون <sup>٣٧</sup> ~~الم~~ <sup>٣٨</sup> ~~وإن~~ <sup>٣٩</sup> ~~لا~~  
 ما يسلط به علم <sup>٤٠</sup> ~~بمعنى~~ الخبر <sup>٤١</sup> ~~واليقين~~ دون <sup>٤٢</sup> ~~الاعم~~ <sup>٤٣</sup> ~~بمعنى~~ <sup>٤٤</sup> ~~الظن~~ <sup>٤٥</sup> ~~والمعنى~~ <sup>٤٦</sup> ~~الغوي~~ <sup>٤٧</sup> ~~هو~~ <sup>٤٨</sup> ~~أما~~ <sup>٤٩</sup> ~~على~~  
 أن الظن <sup>٥٠</sup> ~~المتن~~ <sup>٥١</sup> ~~منه~~ <sup>٥٢</sup> ~~ليس~~ <sup>٥٣</sup> ~~مخصوصاً~~ <sup>٥٤</sup> ~~بأصول~~ <sup>٥٥</sup> ~~الدينية~~ <sup>٥٦</sup> ~~على~~ <sup>٥٧</sup> ~~أن~~ <sup>٥٨</sup> ~~بمعنى~~ <sup>٥٩</sup> ~~المحل~~ <sup>٦٠</sup> ~~لا يقتضيه~~ <sup>٦١</sup> ~~مقول~~ <sup>٦٢</sup> ~~الله~~

عن العمري وعلى ان الجزر الواحد على تقدير كونه مفيدا للظن ليس النظر المستقفا  
منه مستدركا للثبوت بالمعنى عنه فالرشيته هذه تشمل كلها أيكون الاستدلال  
بالأدلة في الاحكام الشرعية ساقطا عن محل الاعتبار ولا سبيل إلا إثباتها فان أكثرها  
مسائل الأصول الفقهية وأكثر الناهين من اتباعها في الظن أيضا أحاديث الفوائد المدنية  
من ذلك أصول الفقه هو الأصل والاعتبار وحجة العمري خصوصا كما سيأتي من الله  
في جملة أسبغ أيضا يقول اركان المراد من الآيات الأحاديث هو ان جميع  
الأدلة من غير ما كلفه المستدل فينبغي ان يكون الاستدلال بهذه الآيات والاحتكام  
على فهم اتباع الظن أيضا من غير ما كلفه لا ريب لاحد في ان دلالة هذه على صحة  
اجماع جميع الظنون ليست على سبيل النص أو لا يمكن جعل غير ذلك في تركها كالحظ  
اللفظي لا يكون الا مطلقا فيكون مهيأة أيضا يقول الاستدلال بالمسطور  
منقوضا عما قد قيل في دليل ثبوت العدالة بمجرد الجاهلية والاطلاع على  
بواطن امره وما يدل على الأحاديث الكثيرة وبأكثر النص في العقل فأقول أنا  
لا نساكن في ذلك الموضع علما على الظن فان طلبة الطريق انما يوجب طلبة الحكم اذا  
لو يكن مستندا أمرا قطعيا وهذا ليس كذلك فالأدلة الباقية قد علمت تلك  
الظنون تأوجب العمل فلما على تقدير التسليم ونحن في كماله فانا نجعل في سبحانه  
فلا فتاد لا بل قوية واضحة على ان خبر العدل يوجب الظن دون اليقين وسيظهر  
الله تعالى ان هذا من قطعية ان خبر العدل مقتضى الشارع وهما انما يشترع في جواب  
تقصيلا فقول اما قولك لا تقتضي اليقين علم الى آخره فقال لا بل الظن في نفسه  
معناه لا تقتضي معرفته لا ريب لم تروا علمت ولم تعلموا من عبادة قادة وقد  
معناه لا تقتضي قضاء غيرك شيئا اى اذا مر بك فلا تغيب عن الحق قبل هو شهادة اليقين  
ببطلان الحقيقة والاصل انه عام في كل قول وفعل عزم على غير علم فانه سبحانه

الا ما نعلم انه مما يجوز ان يقال لا تفعل الا ما تعلم اني عزم ان يفعل ولا تستعمل الا ما  
 اذنه مما يجوز ان يعتقد انه في كونه عليه <sup>اشياء من هذا المعاني</sup> فاما لا تفعل  
 فاما لا تفعل العمل بمجرى الواحد بعدل وبسائر الظنون التي هي على العمل عليها ما يقوم عليها  
 دليل قطعي حتى يخالف المعنى الذي هو كمال الظهور في ان يقول ان كل ابدال يوجب العلم  
 حتى يخالف المعنى لما تقرر عن برهان في قناعة بل يقول المستدل ان هذه الآية عليه لا  
 ما اعد الحالفه على القولين الاخرين قطا هو ايضا يقول الخطا في هذه الآية موجبه  
 التي ويجوز ان يكون هذا المعنى مخصوصا بجنابته لئلا لوحي عليه اماكن تخصيص <sup>التي</sup>  
 له وكل ما لا يجزى هذه الآية موقف على نفي هذا الاحتمال بدنه ساقط عن عمل الاحتياط  
 وايضا الاحتمال موقف على كون المعنى المحرم هو على ان المراد من العلم في الآية هو اليقين  
 وعلى ان كلمة ما للمعنى وانها باقية في الآية على المعنى وليست مخصوصة بأصول الدين الظاهر  
 ان الاصل في تخصيصها بالباقي فان اكثرهم اخباريون في ما تناهوا عن سبيل اصل  
 استدلال التكليف بالنبى والامه فلا اصل كون المعنى المحرم ولا حجية العموم ولا اصل  
 العرف على اللغة لا اصل عدم التخصيص فلو لم يتكون اكثر مسائل اصول الفقه يطعن  
 على كتب اصول الفقه ومنه فيهم قال صاحب الفوائد المندنية اول من فقه عن طريق صاحب  
 الايمه واحمد على في الكلام <sup>ط</sup> اصول الفقه المبينين على الافكار العقلية المتداولين بين العامة  
 فيما اعلم محمد بن احمد بن الحسين العاملي القائل بالقياس حسن بن علي بن عيسى <sup>الطبري</sup>  
 ولما اظهر الشبهة المفيدة حصل الطريق بضمها بين يدي اصحابهم منهم السيد الاجل المرتضى  
 وزيد الطائفة شاطرة طريقتهما بين متاخرى اصحابنا وناقدنا جرحه جعلت لخص الى العلل  
 المحكي فالنور في قضائفة اكثر القواعد الاصولية للعامة ثم تبعه الشهيد الثاني الفاضل الشيخ  
 على احمد الله تعالى قال في موضع آخر من الكتاب المستطوع ما حاصلا ان عندنا من اصحابنا  
 الاخرين ائمة لا كالاحكام الشرعية النظرية فرعها كانت واصولية الاحاديث الشرعية

الطاهرة وتلك الروايات الشريفة متفقة لقواعد قطعية تسد مسد الخيال العقلية  
 المذكورة في الكتب الاصولية والاعتبارات العقلية المذكورة وكنت في مراتب الحق  
 والقواعد العرفية الظنية المذكورة وفي المعاني المبين وقال في موضع اخر من روايا  
 تنبأ لاحكام النورية من طواهر الكتاب من غير ان اهل الذم يحالوا كما في نسخة  
 من الكافي لا يمتد جنونهم من طواهر الكتاب وعلاوة في كتبهم الفقهية مثل التفسير  
 فيهم على اروقيا العقول في اثبات صحة العقول المختلف فيها وهو ايضا غير جازم وقال  
 في موضع اخر بعد نقل الاحاديث الدالة على ان الناس ثلثة العلماء وهم الامامة  
 استعملوا وهم شيعتهم وسائر الناس العلم ان هذه الاحاديث صحيحة وانحصار  
 في ثلاثة بعد اصحاب العصمة من لزم ياخذ كل مسئلة يحلها خطأ فيها  
 من الاعتقادات الاعمال منهم ومن لا يكون لا هذا ولا ذلك صريح وان القسم الثاني  
 مع ودقة نظر تدبر في ان من تمسك بالاعتقاد بالمقدسات العقلية القطعية بغير ذلك  
 بالحيالات الظنية بغير كمال البراءة من الاحكام الشرعية وكاستصحاب الحكم السابق  
 على الحالة الطارئة وكالعمومات والاطلاقات مع احتمال ان يكون خصصه ومقتضى  
 في الواقع او بغير ذلك من الادلة المفيدة للظن بغيره دخل في اى الاقسام الثلاثة ولا تكن  
 من المعاندين في امثال ذلك الكمال المستور كبره اما قوله تعالى ان يتبعوا الاطن ان  
 الظن لا ينفى من الحق شيئا هو بازل في حق المشركين والمراد ان الكفار في قولهم بوجه شك  
 الله يقللون انما هم بحس الظن بهم من غير اقامة برهان عليه الظن لا ينفى من الحق شيئا  
 فالاستدلال بهذه الآية موقوف على ان يكون المفرد المحل للامور مفيد للعموم وهو  
 مسلم عند اكثر الاصوليين فبعد لاهل الاخبار يدين وعلى ان خصوصية المحل لا يوجب  
 خصوصية اللفظ وعلى ان طواهر القرآن حجة وايضا نقول في الآية ليست باقية على  
 وبالاتفاق بيننا وبين الخصم فان بعض الظنون معتبر في المسارعة كما سبق فلا حجة

بها معروف على إثبات ان العام المخصوص فيما يتجوز وايضا نقل نسبا جميع  
ذلك كما نقل خبر الواحد مستثنى من هذا والدليل على ما سألنا ان سألنا  
واما الاحتجاج بقول تعالى وان تعلم اكثر من ذلك فاعلم ان الله لا يهدي  
القوم الضالين والاحتجاج بالاية الاولى والثانية فلا تطول الكلام يذكرها اما احسنه  
بن يزيد فقول في الجواب عن الاحتجاج بها ان قوله ونفخ في الصور على الناس على ان  
كان المراد بهما تعلم انه حكم الله في الواقع هو وارد على المستدل ايضا فان العلم  
بالحكم الواقع مع كثرة اختلافات الاحاديث متعذر وقد سلم هذا العلم الغير  
المتفق في مواضع عديدة من كتابه وان كان المراد بهما تعلم انه حكم في حقه فهو كذلك  
لكن الاحتجاج حينئذ لا يتم فاما نقول خبر الواحد وان كان يوجب الظن بكون الخبر  
على هذا الظن قطع وهكذا الحال وسائر الظنات المعقولة عندنا كما استقم ايضا  
نقول ان اما على المخالفين ان المخاطبة في الحديث المصطور من واحد فكيف حصل لهم  
العلم بكونه حاكما في جميع المكلفين الى يوم القيامة لا يكون هذا الحكم مخصوصا  
برؤس طويلا يمتد واما ما قيل في الخبر المصطور متى شأنا ولا يقال قول  
حكم على الواحد حكم على الجماعة يدل على عدم الحكم المستفاد من الحديث لا نقول ظهور  
الاحاديث النبوية عند اكثر الاخباريين ليست بحجة كما هو به صاحب الفوائد المصنف  
وقد سبق اليه الاشارة في فتح الكتاب على تقدير التسليم لم لا يجوز ان يكون رد القول  
قوله محض بغير شأنا لا يمتد وايضا لا يدل على شمول جميع الاحكام لجميع المكلفين  
اليوم القيامة لابد الخصم على كل ذلك من دلائل قطعية والظاهر ان لا يتيسر ذلك  
وهكذا الحال في الاحتجاج بصحة ابي عبد الله الخادم مع ان قوله فيها ولا هذا يمكن  
ان يكون المراد به انه ولا يكون بطريق الاستنباط المعبر عن الخاصة قال مؤلفنا  
في الجار ويحتمل ان يكون المراد بهذا الحديث الظن المعبر عنها ويحتمل ان يكون المراد

من الحديث هو ما قال مولانا الصالح في شرح الكافي في إنشاء شرح هذا  
 الحديث من فقه الناس بغير علم بالقوانين الشرعية غير ما خذناه ولا هذا يقال يجوز ان يراى  
 البصيرة الكاملة التي لا يحصل الا بعد ملكة للعلم بالقوانين فبكون فيلشار  
 الى انه لا بد والافاء من ان يكون العلم بالقوانين محكمة يقيد بها الحق على ما  
 جرى فيها بسيرة اما صحيحة زياد بن ابي رجاء فالجواب عن احتجاج جليلها كما عرف  
 وهكذا الجواب عن صحيح محمد بن مسلم ورواية ابي اسحق بن عبد الله ورواية زرارة  
 اعين والعجب من امثال صاحب الفوائد المدنية فانه يطعنون على المجتهدين  
 في علمهم على ظواهر الايات الاحاديث قلن هذا عمل الظن العلم الظن لا يقين له  
 عليه بظواهر الايات والاحاديث المستورة ولا يدون ان هذا ايضا عمل بالظن  
 والاستدلال الكذائي مبطل لنفسه لا يخفى لا يقال ان ظواهر احاديث الاحاديث  
 مجمعة الاخباريين وغيرهم من مانعي العمل بالظن بخلاف ظواهر الاباء الاحاديث  
 النبوية قال صاحب الفوائد المدنية بعد نقل القران الدالة برعده على ورود الحديث  
 عن الائمة فائدة فان قلت بهذه القران انذ فم احتمال الافتراء وبقي احتمال  
 السهو في خصوصيات بعض الالعاط قلت هذا الاحتمال يند فم تارة بتعاضد  
 الادبار بعضها ببعض تارة بملاحظة تطابق الجواب في السؤال وتارة بتناسق  
 اجزاء الحديث متابعها فان قلت بقي احتمال الخلو منيد فم وهو احتمال اراقة  
 خلاف الظاهر قلت من المعلوم ان الحكيم في مقام البيان والفهم لا يتكلم بكلام يربو  
 خلاف ظاهر من غير وجوب قرينة صار فم لا سيما من اجتمعت فيه نهاية الحكم  
 العمدة لا يحى ذلك في اكثر كلام الله ولا اكثر كلام رسول الله باللسان  
 كقولهم انما نعلم من القران من خطيبه وقوله كلام النبي مثل كلام الله ولا اكثر يحتمل  
 التام والمسنون وقد يكون عاما وقد يكون خاصا وقد يكون موقفا ولا يعلم





قبل السارخ وكان انما بالينة امرنا وبعثنا هاتالكما في السنة السابعة ثم الى  
محكما للكاتب السنة كذا لصل الامم منهم واجرا كثيرة بعثنا هاتالكما في  
الى محكمات عادية بهم واليهم كما هو به بعض الاحاديث المسطرة انفا وايضا منها  
ما في البحار نافع الى السيف والاربعائة قال امير المؤمنين اذا سمعتم من حديثة  
ما لا تعرفون فردوه اليها ونقصوا عنها وعلوا حتى تبين لكم الحق ولا تكونوا مالمابع على  
وناقل عن بعض الدجاة باسناد عن جابر قال قال ابو جعفر قال رسول الله  
ان من ينال عجب صاحب مستصعب لا يورث الا هلكا مقربا ونبى مرسل واعد  
امتلى الله قلبه الايمان فما بر عليك من حديثة على محمد فلا تله فلو بكر وقر  
فاقبلوه وما اثنما زت فلو بكر وانكروه فردوه الى الله والى الرسول والى الجماعة  
الى محمد انما هاتالك اني نبي مني فليقل والله ما كان هذا لنا ولا والله  
ما هذا بشي والاخبار هو الكفر نورا لا علم في كلام الحكم ان يكون المراد ما هو استيفاد  
من ظاهرة مع عدم القرينة على ارادة خلاف الظاهر ليكن في ما تاهنا هذا يحصل العلم  
بعده القرينة وقت نكل المعصوم من خواص المعصومين طاعة اصنافا وانما احبا  
الفوائد المدنية سلمنا امكان حصول العلم بعد القرينة وقت اشكال التام  
عدم ارادة خلاف الظاهر فيمكن اجرا با كلامه تارة يكون على ظاهر من القو  
والاحلاق والاحكام وتارة يكون على خلاف ظاهر بان يكون مخصوصا ببعض افراد  
وبعض الاما واومقيد بعض القوي ويكون منشاها بحيث لا يحصل العلم بلوازا  
الا بالرجوع اليهم اما مع هذا الاخبار فلا يمكن ان الظاهر يكون فواهل اجرا على المراد  
لغرض عدم القرينة وعد ارادة خلاف الظاهر يستلزم ان نظائر ارادة الظاهر  
لكن هذا الاصول كيف يتسكها من بعيد هامن مظان المجتهدين ويدعى حصول  
العلم والفعلا بالاحكام الدليل الذي ذكر في حجية فواهل الاخبار قد اخذ من كلام

الاصولية في غير ذلك في حجة طهر الكتاب السفي الاخبار ما هو من كرم هنا وهو  
 على مسئلتكم سيما نظر الى قوله ادل الى ناجدنا ههنا بغيرها العلكم تعقلوا في الجا  
 بالاعلى الخامس عزالى سليمان الجعفرى رخصه قال فان رسول الله انا معاشر الامراء  
 تكلم الناس على قدر عقولهم وهذا والله ولى الوفاء **الفصل السادس** من  
 التبعيد بغير الواحد عقلا بل اختلاف مناق ذلك لا ابرقية وعليكم الخالفين  
 خلافا للثلاثة قليلة منهم ومنهم ابو على الجبائي من المعتزلة والمراد بالتعبد به هو  
 ان يوجب الله علينا العمل به واستدلوا عليه بان التعبد هو اقم كما ستعرف فيكون  
 كما لا يخفى بان التكليف لا يستلزم المحال فلا يكون محال بان التعبد بغير  
 الواحد ان متعنا فاما يكون لكونه ظنيا فيكون العمل بقوله شاهد بـ والابا  
 والاخبار والشواورة ظنية الدلالة ايضا متغلا لا المطلوب في جميعها على وجه الخلاف  
 انه لو جاز التعبد لزوم اجزاء التقيض اذا جاز العادلان بالحكمين المتماثلين والحو  
 انه لا نسلم انه يلزم اجزاء التقيضين في الصورة المفترضة فاننا في هذه الصورة متكلمون  
 بالتوقف والاختيار **الفصل السابع** من قه الاختلاف وقوم التعبد بغير الواحد  
 السبعة المسمى ابن هرة وابن البراء وابن ادريس عشرة قال بوقوع الشيم وتبعها  
 ر. ابن هرة. الخالفين وهذا هو الاظهر لوجوبه **الاول** منها ان من تتبع طهر الايات  
 والاجاز الا انما يحصل الى القطع يكون التعبد به متروا والمعنى بالنسبة اليها كجماعة  
 وان لم يحصل القطع بكل واحد من الخصم واستيعاب الايات الاحاديث الواردة في  
 هذا الباب لا يخلو عن التعبد لكن يذكر جملة من يكون اغوصها على الله الكلام  
 فقول قال الله تعالى في سورة التوبة فلهذا من كل شئ منهم طائفة لينة هموا  
 في الدين وليذكروا قومه اذا هموا اليهم لعلهم يحذرون اما اوجدها لعلهم  
 هم في سفلان معنى طاهرا لانه هلا بغيره من كل روية طاهرا في تحصيل العلم

في كتاب  
 من اصول  
 من واجبات

في كتاب  
 من اصول  
 من واجبات

في كتاب  
 من اصول  
 من واجبات

والدين اسند تلك الطائفة الى الجهر والنجوى فزعموا انهم قد اثاروا الجهر والنجوى  
 قومه بذلك الا ان اثاره دللت على وجوب الحد سندا لاندراك انما كان لعل  
 للرجس وهو في حق تعالى **على الحد** الملائمة الطلب بدور الجوارات الطلب الذي  
 هو اقرب بجوارات الرجس لا يكون الا على سبيل الوجوب فان المأخوذ من حيث هو مؤثر  
 لا يرضو بعد مرقوع مرجوح واخبار الطائفة لا يكون الاجزاء واحدا فان الطائفة اسم  
 للواحد كما قاله **على الحد** والواحد فافرق كما قاله **على الحد** ولا تفرق كما قاله **على الحد**  
 كما قاله **على الحد** او نقول لفرق اسم جماعة اقلها ثلثة والطائفة بعضها بعض ثلثة ما واصل  
 وانما ان فلو خرج من ثلثة واسدركه ثلثا ينبغي ان يحصل البراءة والاشكال بحسب الحد  
 على الذي يخرج من لبيد الا ان اثاره مع انه جزء واحد فلو لم يكن الجزء الواحد جزءا وجب الحد  
 فان قيل المراد ان اثار رجيم الطوائف حديث قال به اثنان فلو لا نفر من كل فرقة طائفة ولم  
 يقل من فرقة واحدة وحسب لاسم ان اثار رجيم الطوائف خبر واحد بل الظاهر انه  
 يكون الا نذارهم من المتواترات كما لا يخفى فلنا في بل النجم ما نجم فان القوم اسم جسم  
 وهذا يقتضي الانقسام فيكون ان المراد كمالا ثلثة فافرق من الفرقة ينزل والضايف الثبات  
 من تلك الفرقة ويجب على الاباقية الحد بانذارهم فحصل المطلوب على ان الظاهر انه  
 لا يساعد الاشكال قوله تعالى **اذر رجلا** لان الطوائف كلها من ارباب احصوا الى كل  
 فرقة فان الوجوه لا يمتدح الا انما كان منهم اما الا في اليوم ابتداء فلا يسمي باحساب بل  
 قاطعا فان قيل في ذلك ان المراد **على الحد** هو الجوارات الخوف من الملائمة هو القوم  
 بقربية النعمة فان النعمة انما يجتازها به للفقير كالاخبار والرواية قلنا النعمة والنعمة  
 القوم في المعصية اليه ما حاسر لم يعلم العقل منه ومعناه المصطفى بين العفء مستند فان  
 الاصل في الحدود الساندة لا يقال ان الاثام هو الجوارات الخوف من الملائمة انما هي ثبات كون  
 اخبار العادل محمودة افعالا فان قيل لما ثبت كون الاثام محمودة ثبت الملائمة **على الحد**

مع أنا نقول صحة الأحكام الشرعية الجوب والحرمة وهما لا يشكرا عن التحريم فإذا  
ثبت دلالة الآية على قول جيل الواحد فيما ثبت فيما سواهما بالطريق الأولى بقومها  
اشكال هو أن أكثر المفسرين يذكرون في شأن نزول الآية ومنهم الطبري رحمه الله عليه  
أن بعد نزول الوعيد الشديد في حق المخلفين عن قسوس الكفار إذا بعث رسول الله  
جيشاً أسرع الموثون بأسره إلى المقر انقطعوا عن إسماعيل والوحي الثقة والدين  
فأمر أن يسفر من كل فرقة طائفة إلى الجهاد ويقيم الباقى عندك صلى الله عليه وسلم ليقتربوا  
ويستدبروا الباقى إذا خرجوا إليهم حتى ينقطع الثقة الذي هو الجهاد الكبري كما أخرجنا  
بأنه لا يجوز أن المراءى من الآية أن كان هو الظاهر فيه الدلالة من المطلق ظاهر أن كان  
المراءى ما يدل عليه أن نزول الآية في الطلب أيضاً صريحاً في أنك قد عرفت أن القرآن  
يظهر على التمام في قضاها الآية بأطلاقها نزل على أن واحداً من الثلاثة إذا اجتمع الذين  
نقروا إلى الجهاد بما تعلم عند رسول الله كان اجابراً حجة وهذا هو المطلق وأيضاً  
الله تعالى أن جاء كراهة من بينه قبيحاً من تصيرونها إلى قبيحاً على أصلهم  
نادمين فإنه يدل بالمعروف على أنه أن لا يمكن الخلف أسفاً لا يجب التبيين فلما يجب  
القبول في جهة كان المخبراً دلاً هو المطلوب والزم فكان العادل أسوأ حالاً من الظالم  
وهو خلاف العقل وإيضاً قال الله تعالى أن الذين يكفون ما أوتوا من البينات والهدى  
من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون فإن الظاهر  
أن فائدة أظهر الهدى من جوب القبول على من ظهله وهذا القول كافياً عن بقية  
وإن كان لنا شبهة فيه محال أيضاً قال جل جلاله لا تلبسوا الحق بالباطل وتكفروا  
الحق أنتم تعلمون والتفريق بين ما رغبنا ما لا يخبر فيها ما في الجاهل فلا على الالتماس  
مذكر من عرابي الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفرق بين من كفر بين من كفر  
إليه من من يفرق بين الله يوم القيامة فيقها عالماً وناقلاً من حقيقة الحق أعزاً بالله

[illegible]



ان الارض لا تظلم بحقيقة الا اذا كان قلب القصة بالبريد من ما فاضل عن ذلك  
الحجة واخرى باب السور فقل بك سقم نفسا ايعاها لم تكن ايعاها من قبل او كسبت في  
ايمانها خيرا ما ولنا شرا من خلق الله وهو الذين يقولون عليهم القصة ولكن احببت  
ان اتراد بيقيننا وان ابراهيم هذا قال الله عز وجل ان يريه كيف يحيا في قال ان  
قال بل لك اطمئن كحي قد اخبرني ابو علي احمد بن اسحق عن ابن ابي عمير قال سئل  
وفت من اعمال او عن احد قول من اقبل فقال له العرب تنفق فاذا ذل اليك  
فمن يرد ذل ما طل لا يحسن فمضى يقول فاستمع له واطمع فانه المقتد لما مضى  
ابو علي انه سئل باب احمد بن من قال ذلك فقال له في رواية ثقتان فاذا ذل اليك عن  
فمن يرد ان وما قال لك فمضى يقول ان فاسمع لما واطمع ما فاما القصة المسمى ان  
وسنها ما رواه الكشي بسند صحيح عن عبد الصخر الحمدي الحسن بن علي بن يقطين قال  
قال ابو الحسن رضي الله عنه انما كانا نضع اليك ففشلنا عن كل ما نتجاليين من ماله فدينا  
افرنس بن عبد الحميد ثقة باخذ عنه ما نتجاليين من معلم وينا فقال نعم وابعثنا  
بسند حسن عن عبد الحميد بن خالد قال قلت لابي اسحق بن عمار قلت اصر اليك فقلت  
فاخذنا الرديني بن يونس بن الوليد بن يقطين قال نعم قال مروان بن محمد بن عبد الحميد  
هذير بن الحسين بن فضة الملقب بواحد ان هذا الاخبار واسألها عما تقدمت على  
حجة جمل الواحد تنق وايضا ما رواه عن ابي الحسن احمد بن فضال بن يونس بن خالد بن  
عن ابي الحسن الثالث اسأله عن اخذ معلم ديني كتب اخبرني عبد الله فكتب اليها فمضت  
ما ذكرنا فاعيدنا فدينا على مائة من جمل كل كبر القدر في ما فافترقوا في كل  
الله تعالى ايضا ما رواه بسند صحيح عن ابنس بن يونس قال فقلت لابي عبد الله  
فقال ما لكم من مفرغ ما لكم من مسلة فمضت يحسن اليه اني علمكم من الحرب من الملقب  
ومنها ما في فهرست الشيخان اباان بن تغلب قال لما برجعنا البصرة اجلس في مجلس

فيلق من ابي الحسن  
ورأى ابي الحسن  
على شيخه

وأفتت الناس فأطاعوا من يروى في شيعته منك وما هي أيضا في كتاب الكشي بسند صحيح  
 عن عفاذين مسلم النخعي عن أبي عبد الله قال بلغني أنك تقعد والجامع فقعدت  
 الناس قلت نعم وأردت أن أسألك عن ذلك قبل أن أغفر في العقد المسجد فمضى  
 الرجل فبينا أنت في السوق إذ عرفته بالخلاف لكر أخيه فبما يجهل في روي الرجل عنه  
 من ذلك حكى فآخذه بما جاء عنك وروي الرجل لا يعرفه ولا أدري من هو فقلت جاء  
 جعفر بن كذا وأما عن فلان كذا فادخل فذكر ما بين ذلك قال فقال لي أنهم كذا  
 فاني كذا أنهم ما هو أيضا فيه بسند صحيح أنه قال أبو عبد الله بشر المحبتين بالجنة  
 يريد بن موهب الجبل وأبو جعفر لين بن النخعي ومحمد بن مسلم في رواية البرقي فبما  
 أسأله الله حل حلاله وحرماه لولا أنه لا تقطعت آثاره عنى وأندست علم وفتنا  
 الله وأياك بالصالح السداد وهذا أنا وهذا السبيل الرشاد قد عرفت سابقا  
 أن الاختلاف الواحدة في هذا الباب كثيرة جدا وهذا القدر سمعته في حقنا جميعا  
 يكفي لمعلم طبع سليم عقل مستقيم من ليس كذلك فلا يكتفي بالذين الكثرة وهما أنا  
 أشهر في الوجه الثاني الدال على تعبد بجزء واحد هو أنه قد اجتمع  
 قدامنا أصحاب الذين عاصروا الأئمة وأخذوا عنهم قاربوا عصرهم على ما يجاز  
 الاتحاد وتلاميذها والاعتناء بحال الرواة والتقصص عن المصير والمردود والبحث عن  
 الثقة والضعف واشتهر لك بينهم في كل عصر من تلك الأعصار وفي زمننا  
 بعد ما لم يتفاجأ واحد منهم أنكارا لما لا يراه على الأئمة حديث يضادهم  
 كثر الروايات عنهم في مثل الأحكام ذلك يوجب العلم العادي بأقوالهم كالعلم  
 الصريح وأقوالهم محجة قال المشير في العدة فأما ما أخرته من المذهب فمما تضافوا  
 بكان وأورد من طريق أصحابنا القائلين بالإمامة وكان ذلك مروي عن النبي عن  
 واحد من الأئمة وكان ممن لا يطقن في روايته ويكون سديلا في عقله ولم يكن هذا

الانجيل الحشر

الانجيل

قريبة تدل على صحة ما نقضه المجرب لأن كان هناك قنينة على علمه ونقضه  
 المجرب أن الاحتياط بالقرينة وكان في العلم موجبا للعلم كما تقدمت للعلم أن العلم بالحد  
 يدل على ذلك على ما في القرينة في الحد فها حقيقة على العمل بهذا الخبر التي  
 رويها ونقضنا عنهم دونوها وأصولها لا يتأكد من ذلك ولا يتأكد من حد  
 منهم إذا افترضنا لا يعرفه سئلوا من أين قلت هذا فإذا أحاطوا على كتابهم  
 معروف أصل مشهور وكان رأيه شقة لا يتكدر فيه سكتوا وسلوا الأمر فذبح  
 قوله هذا عادة وسجيتهم من محمد بن أبي حمزة ومن الأئمة في الخبر أن الصادق عليه  
 السلام قال ما أشبه العلم عزو كثرة الروايات من جهة فلو أن العلم بهذا الخبر كان جبر  
 لما أجعلنا على ذلك لا نكره لأن إجماعهم فيه معصوم لا يجوز عليه الغلط والسهو  
 والذي يكشف عن ذلك أنه لما كان العمل بالقياس مخطوفا في الشريعة عند علمهم يعلموا  
 به أصلا وإذا شذ منهم أحد لم يبق في بعض المسائل واستعمل على وجه الحاجة بخصه  
 وإن لم يعلم اعتقاده تركوا قوله وأنكره أهلية يترأس قول حتى لا يكون نقبا  
 من وضعت رأيا أنه لما كان عاملا بالقياس فلو كان العمل بمخبر الواحد  
 يجري ذلك المجرب لو جاز أيضا في مثل ذلك وقد علمنا خلافا وقال العلامة في  
 النهاية أما الأمانة فالخباير من منهم لم يقولوا في أصول الدين وفي هذه الأصول جازا  
 الإجماع المروي عن الأئمة والأصوليون منهم كافي جعفر الطوسي وغيره واضعوا على  
 قبول خبر الواحد لم ينكروا سوى المرتضى اتباعه لشبهة خصه بغيره شيء خلافا  
 كيف يعجز عن الإجماع على التعبدية والحال أن السيد المرتضى ادعى الإجماع  
 على خلافه فإنه قال على ما نقل عنه في جواب المسائل المتباينات من أن أصحابنا  
 لا يعملون بخبر الواحد إن ادعاه خلافاً للحد فمرفوض قال لا نعلم على ضربها  
 لا يدخل في مثله ريب ولا شك إن علماء الشيعة الإمامية يذهبون إلى

أخبار الأحاد لا يثبت العمل بها والشريعة ولا التعويل عليها وإنما ليست بحجة  
ولا دلالة وقد ملأوا الطرق من وسطها والأنساب طين في الاحتجاج على ذلك  
على ما فهم فيه ومنهم من يزيد على هذه الجملة وينهض إلى أنه مستحيل من طرف  
"أقول إن يتعبد الله تعالى بالعمل بأخبار الأحاد ويجري ظهور مدعيهم وأخبارهم  
بغير ظهوره في إبطال القياس والشريعة وخطره وقال في المسئلة الأولى هذا  
في الخبرين عن العمل بخبر الواحد أنه بين في جواب المسئلة الثانية أن العلم القوي  
في أمور الكل يخالف في الغمازة وموافق بالعلم لا يعلمون والشريعة يجب العلم  
وإن ذلك فلا صار شعارهم يعرفون بها أن تقار القياس والشريعة من شعارهم الذي  
يعلم منهم كل ما يظهر حكمه والذي يفتى على التعلق بعلم الصحابة والتابعين بأن كماله  
يدفع ذلك ويقولون ما فعلوا بأخبار الأحاد من الصحابة المتأخرين الذين يحشمون التمسك بها  
والخروج عن حيزهم فامسكوا التمسك عليهم لا يدل على الرضا بما فعلوه لأن الشريعة لا  
الاحتمال أن لا يكون له وجه سوى الرضا من تقية وخوف مما أشبهت للتعقل  
لعل دعوى الإجماع من السيد نشأ من الاشتباه فإن الإجماع الذي لا ريب في انعقاد  
إنما هو عدم حوازل العمل بما يخالف ما بين آياته ولم تكن قرينة تدل على صحة الإجماع  
على عدم حوازل العمل بخبر العادل إلا ما هي فكلا كيف وقد عرفت جملة من الأخبار التي  
على خلافه ومعلوم بالضرورة أن الإجماع الذي لا يكون المعصوم فيه لا يجدي نقعا  
وقد علمت بذلك شيخ الطائفة حيث قال في العدة العباد للسطوة فإن قيل  
كيف ندع عن الإجماع على الفرقية المحقة في العمل بخبر الواحد والمعلوم من حالها  
لا تتم العمل بخبر الواحد كما أن المعلوم من حالها أنها لا تفي العمل بالقياس فإن جاز  
إجماعهم إنما جازا دعاء الآخر قيل لهم المعلوم من حالها الذي لا ينكر ولا يدفع  
منهم أن العمل بخبر الواحد الذي يرويه عن الغير في الاعتقاد محتجب بطريق

فأما ما يكون رايه منهم على طريق اصحابهم فقد بينا ان المعلوم خلاف ذلك واما  
المعرف بين ذلك وبين القياس ايضا وانه لو كان معلوما خطا للعل بن الحارث لم يرد  
العلم بخط القياس قد علم خلاف ذلك فان قيل اليس ينبغي حكم الاثر الواحد من خبرهم  
في خبر الواحد لا يعمل به ويدفع من جهة ذلك حتى ان منهم من يقول لا يعمل به ذلك  
ومنهم من يقول لا يعمل به ذلك لان السمع لا يرجح به واما راي احداهم بتكلم في جملان  
ذلك ولا يصح فيه كتابا ولا مالا فيه مسألة فكيف تدعون انتم خلاف ذلك  
له الذين اشرت اليهم من المنكرين الاخبار الاحاد اعلموا من مخالفتهم والاعتماد  
عن جواب العل بن ابي ربيعة من الاخبار المتقدمة الاحكام التي يروونها فلا يؤخذ ذلك  
على ما قد ساء ولم يجدوا خلافا فيما بينهم وانكروا بعضهم على بعض العل بن ابي ربيعة  
دلى الدليل للرجح للتكلم على عدم صحته فاذا خلا الفهم في انكروا عليهم لكان الاثر  
الموجه للعلم الاخبار المتواترة بخلافه فاما من حال ذلك فعلا فقد دللنا على  
على بطلان قوله واما اننا لا نجائز من انكروا كان محجوا بذلك حلال الذين اشر  
اليهم في السؤال فالمرمزة من بيننا وقال الطائفة المحقة علنا انهم يكونوا  
معصومين بكل قول علم قائله وعن نفسه وتيز من قاييل سائر الفقه المتحققة  
لرعيته بذلك القول لان قول الطائفة انما كان حجة من حيث كان فيها معصوم  
فاذا كان القول مباحا من غير معصوم علم ان قول المعصوم داخل في باقي الاقوال  
المطالية على ما بينته في باب الاجماع انفي كلامه رحمة الله عليه كما ينبغي ان يعلن هذا  
الكلام كالصريح وتبصير في السيد كانه المعصوم من فاسأل وان لم يصبر  
باسمه نعتيها واجلا لا اولا ايضا نقول الاجماع الذي ادعى السيد لا يسبيل لنا  
العلم بتحققه فلما لا نرى من الخبر اثر يدل على ما قال هو لولا التواتر ما سمع كثرة الاخبار والواحد  
عنهم في كل راجب ايضا ما وصل اليها الا الان طوما واحد ملائكة احد من اصحاب الجعة في

العمل بخبر الواحد المعدل فصار عن الطحاوي في الظاهر خلاف ذلك كما سطر فلا يكون  
 هذا الإجماع بالنسبة إلى الأئمة خبر الواحد فعلى تقدير تسليم هذا الإجماع على  
 لا يجوز لنا العمل بتقصها فهو مبطل للنسخة لا يخفى ما الإجماع الموقوف من الشيوخ فطر إلى العلم  
 به مفسوم لنا كما كان مفسوم حاله فأنك لو تتبع كتب الرجال كتب الأخبار والواحد منهم  
 لا يفتقر إلى حق الانضمام وقد ما الإجماع بكتابنا مطبقين في كل حقيقة على خبر الواحد  
 به يمكن المعصوم وأخلافهم لا تنكشف عليك حقيقة قول شيخ الطائفة العلامة  
 الله تعالى في الأخبار فترغب منها وفي كفاية إنشاء الله تعالى أما الذي يدل على ذلك عمل الطائفة  
 البقية فمما ألف الزمان أيضاً كان على ذلك فهو مؤيد في ذلك كما هو ليس فيها فأقول  
 قال لي كفى في جميع كثيران العصا بنا جئت على تصحيح ما يصح عن واحد منهم الظاهر  
 على أن خبر كثير من العلماء أن المراد من هذا العبارة أنه إذا علم أن أحدا منهم رواه  
 حديث يحكم بصحة لا ينطبق إلا بفرقة من الرجال لا شك في أن رواية واحد منهم  
 لا يكون إلا خبر واحد فخص به لا يطور لأن المطلوب إنما هو ثبات انعقاد  
 الإجماع على صحيح الخبر الواحد وأميل كما لا يخفى قال الشيخ في فخر سئال بوجوه من  
 يابون سمعت ابن الوليد سأل الله أنه يقول كتب الحسن بن عبد الرحمن عن الرواية  
 كلها صحيحة يصح عليها إلا ما ينفرد به محمد بن عيسى بن يوسف بن موسى لم يروه  
 غيره فإنه لا يعتمد عليه لا يفتي به انتهى فلو لم يكن خبر الواحد حجة عندهم كيف يصح  
 قول ابن الوليد باعتماد روايات يونس غير أنقره به محمد بن عيسى فإنه لا بد  
 من التمسك بالاعتقاد لكل رواية منه لا يكفى رواية واحد أن كان ثقة قلنا المصنف  
 بعد ما اعتماد الحديث بن عيسى كما لا يخفى وقال الشيخ في الاستبصار في أخبار السلف وصالته  
 المغربيان عمار بن موسى الساباطي ضعيف فأسند هذا الحديث على ما يخفى بروايتنا  
 هذا الكلام صريح في أن العادل ذا روى حديثاً يعمل عليه إرکان هو مختصاً برواية





وقال صاحب المنهاج

لكلفظ العاقل فاعلم ان هذا التحقيق ينبغي ان لا يعمل بالجزء بل بالكلية لا سيما في اخبارنا الشرعية  
علازمة ردوها الاصحاب لان كل خبر من به المأمور يجب العمل به هذا الذي يتبين لي في  
كله وبما اجعل اصحاب العمل بهذه الاخبار حرة وها غير الامم كان الخبر سلما  
من الجاهل واستمر في هذا فكيف لا يرد في اصحاب عايله انتم موضع الحاجة ومكان  
وقال صاحب المنهاج في كل كلام التحقيق المسطر هكذا في الكلام والمداخلة في اقسامه في السبل والامور  
وبين ما يمكن من العادة في النهاية فانه عجيب يمكن ان يقال ان اعماد المراتب في ذلك وحلها  
من كلامه وان السبل من غير العمل بجزء الواحد بعيد عن اقسامه قد مرت كناية الحق على بعضه  
وهو من علمه العقل بنعم التقدير عقل لا في العقل بل في العلم من حال الشئ اما الحق طائفة  
المتغير والعقل الذي في خبره والاخبار وكيفية استرجاع اليها والمسائل العتيقة لم يظهر ذلك على  
فوق الرضى لانها لم يتغير من حالهم المتغيرة له ايضا اذ كانت اخبار الاصحاب  
يوسد في رتبة العهد بزمان لقاء المعصومين واستفادة الاحكام منهم وكانت  
القرينة المعاصرة لها ميسرة كالانذار الى السيد لم يعلمه غير تقديره على الخبر المجرد  
ليظهر مخالفتهم لارائه فيه قد تفضل المحققين كلام الشيخ لما قلنا انه ذكر كلام المحقق  
المسطر وقال بعد نقل ما فهمه المحققين من كلام الشيخ هو الذي ينبغي ان يتبعه عليه  
لان نسبة العلامة اليه اذ اهتموا القدماء بالبحث عن احوال الرجال فمنهم من كان يراي  
طلب التذكر في القرائن تسهيلا لسبيل العلم بعدد الخبر لا سيما في النسخ الثالث من نسخ  
جزء الواحد كذا اعتكفوا بالرواية فانه محتمل لان يكون ترجيح الرواية وخصوصا عليه  
هذا محتمل رايته لاخبارا اصولك اي زمان التحويل على الاحاد فيها غير معقول وقد  
طعن في ذلك المراتب على نقلها حيث ظهر من احوالها ولا وجه له بعد ملاحظ  
ما ذكرناه وقال لفاخر الاستدلال بعد نقل كلام شيخ الطائفة الذي قال في الاستدلال  
الاستصحاب ونحو ذلك وفيما بعد ان شاء الله تعالى هكذا وان شئت تحقيق كلام

قدس سره البند فمعه جميع آثارها المتأخرين في إيوافق ما ذكره في كتاب البعد واليوافق  
 ما فهمه المحقق الحل صاحب كتاب المعالم والمنطق من كلامه قدس سره فاستتم على ما  
 عليه في الكلام وبالله التوفيق مبدا ازمة التحقيق فأقول لمحقق كل عين الاخبار  
 المصلحة في الكتب التي للعقد اجماع قد علم الطائفة المحقة على مردها عن المعصومين  
 عليهم السلام وكانت مرجعها لهم فاحتاجون اليه من عقائد مدعى المهر كل ذلك بما لم يفتقر  
 وثبت في بعض آخر من حياة الله عليهم صلواته في تلك تصغير في المسألة لم تقسم الاول الذي يمكن محبة  
 في بعض المستوفى فلذلك لا يجوز في المسألة ان توجد قرينة دالة على صحة مضمونه  
 ومن القميين ان يكون مضمونه مطابقا للدليل العقلي القطع كالتجرب الدال على ان الظاهر  
 لا يغفل بغافل عنه دأما فلا ولا الخبر الدال على ان العقل الواجب الذي بحسب الله العلم  
 برجب عن العباد موضوعه غير ما ذكرنا ذلك لا الدليل العقلي الظاهر كاستصحاب  
 ويجعل عدم ظهور المبدأ على الحكم الشرعي مدعى على عدم مرد ذلك الحكم في الواقع ومن  
 القرآن ان يكون مضمونه مطابقا لما هو من مبادئ الدين من ظواهر القرآن وعليه فشر  
 الباقي القسمان بوجان العلم والقطع بما هو حكم الله في الواقع الثالث ما لا يكون هذا  
 ولا ذاك وجوب العمل به على شرطه راجعة الى شيء واحد هو ان لا يربطه معارض اقوى منه  
 ووجه جواز العمل بهذا القسم انه لا يخلو من امرين لانه اما من الباطن الذي عليه اجماع  
 في القول بمعنى ان قد ما لم يقلوا الا بااء او ما يوافقوا من الباطن لا يخرج على صحة مضمونه  
 هنا شرف مرده عن المعصوم مع عدم ظهور ما نفع عن العمل به هذا التفسير كلام من  
 الطائفة موافق لما ذكره في كتاب البعد ولما ذكره المحقق الحل صاحب المعالم في تحقيق كلامه  
 وقال في من فهم آخر اقول انما اخبارون برتب عن نسبة الغافل للعدل المظلم من  
 انه كان يعتقد في اصول دينة ووجهه على محمد خير الوحد المظنون العدا له وكانه  
 وقمر في هذا الوجه من عبارة الشيخ التي حكاهما المحقق وكيف يظهر من كلامه الاجلاء

الذين ادعى بحجة لا يمتنع وتكفى من اخذ الاحكام منهم بطريق القطع واليقين ومن  
استقام لحوال تلك الاحكام التي علموا بها واعتقدوا عليها في عقائدهم  
واعمالهم مثل هذه المسألة الشيعية وفي بينهم وكثيرا ما يقع من هذا الغاضل واتباعه  
ما لا ينبغي من الدعاوى من باب المغفلة والجهالة وقلة التأمل والعمى بالمسئلة ليس  
قصدي من هذا الكلام القديم في فضله رحمه الله او تقواة لكن قصدت ان يبين  
له من لا فاضل فانهم يحسبون ان كل من ادعى نراة حقيقة فيقلد بها العلم  
والفروع ولولم يكن اطوار هذا المعنى فنجبا على ما اظهرت لكن قطعت بوجهه <sup>بطلان</sup>  
اسرائيل انتهى كلامه وانا لنقله من اخوان الدين ان ينظر افعاله في سبب  
الانصاف ان لا يشعروا بالرد قبل التأمل كما هو اب مجادله اهل التصوف لا عساف  
نم نقول وعمل الله التكلان اما قول المحقق بان مراد الشيخ من جواب العمل على رواية --  
العدل الامامي ما هو جواب العمل على الرواية التي دونها الاحصاء اشهرت بينهم  
لا مطلق الرواية التي رواها العدل الامامي فلا بد عليهم من دليل فان الشيخ لم يرض عليه  
في كلامه ولا استفاد من عبارته من ادعى له فعليا لبيان بل يقول عبارته في العدة  
وفي الاستصحاب صريح في خلاف اهل التحقيق كما يستظهر ان شاء الله تعالى على ان اقد اثبتنا  
يفاسقون انما ان الشيخ لم ينفرد في باب العمل على رواية العدل الامامي بل عمل جمل احصاءنا  
المتقدمين كان على ذلك قد عرفت ان اقد شعبنا العقل بقول اخبار الائمة واقوال  
الاصحاب وذلك ان كنت شاك في ذلك او لمسيا فعليك بأعادة النظر ليرفاه  
ليس بجديلا ما قول صاحب العلم بان العمل على اخبار الاحاد بعيد عن طريقه واثبتنا  
فان كان مراده ان العمل اخبار الاحاد في اصول العقائد يستبعد طريقه فهم هو كذلك  
بنسبة اجلاء اصحاب الائمة لا مطلقا ان اكثر اصحاب معاصريهم كانوا يعتمدون  
للمذهب لم يقل العلامة ان اجلاءهم كانوا يعتمدون في اصول العقائد

على اخبار الاحاد وان كان مراده ان العمل بخبر الاحاد في الغرض بعيد عن غرضهم فهو  
ليكن ذلك ظاهر كما هو مبين بالعمل على اخبار العدل لا ما يحى بل على اخبار الثقة والحدوث  
كما ينطق به الاخبار الثلاثة منهم واول الاخبار قد مر من جملة ما فيها ما هو في حق الله  
برجع الخبر المتقدم في قول محمد بن يحيى وابنه نعمان في ادب اليك عن فضيل بن  
وما قال لك عن قولان فاسمهما واطبعهما فاما الخبران اللذان في قول ابو الحسن  
عن فضيل عن ابيك عن فضيل بن يحيى ما قال لك عن فضيل بن يحيى فاسمهما واطبعهما فاما الخبران اللذان في قول ابو الحسن  
لا يثبت فيهما طبا الى ابن ابي يعقوب في ائمتك من محمد بن مسلم النعمان قد سمع من ابي بكر  
عنك وجها ومنها قول محمد بن يحيى قلت محمد بن الحسين في هذا الخبر من غير  
بن ابي عبد الله قال فقال لقد حدثني قبل الخيرة بعض سني في قول محمد بن ابي بكر في هذا الخبر  
بن الحسن بن الراي ومحمد بن عبد الله السمع لراي هذا الحديث واما ان خرج هذا الخبر  
في هذا الكتاب لانه كان في كتاب الائمة وقد قرأته عليه فلم ينكره ورواه في خبر تلك  
المذكورة اما ان يثبت في هذا كان قوله مخالفا للاخبار واول العناء فلا يثبت اليه  
ولا يثبت وجه ولا يثبت مخالفة الظاهرة الواقعية النافية مع كونه في زمان الائمة  
اما قوله وتعمل العائمة الى آخره فليس كذلك فانه روى الله عليه السلام في العلم ومما  
الله والعالمين بل جسد وطاعة كتب اخبار الائمة المعصومين واول الاحباب وكتب  
الرجال ونظمت منها ما قال نعم ما قال والله حرم اما قوله ولا انصاف انه لم يتخبر من الخبر  
المخالفة لا ايضا الى آخره فليس الانصاف كذلك كما يظهر على الاركان عند طاعة كتب الرجال  
اما قوله بعد نقل عبارة الحق واما هذه لم القداء بالخبر عن احوال الرجال فمن الجائز ان  
يكون طلبا لتكملة الائمة الى آخره فليس بجائزا من يجوز من القلام في امثال اقول  
محمد بن يحيى ومحمد بن الحسن بن محمد بن بابويه السطرية انما هذا المعنى اما ما قال صاحب النور  
المدينة فيظهر حاله عند ذكر عبارة الاستيصار وعبارة العدة فمن ذكرها اولاً ومنه

على خطأ ما فهمه ما أنيا يظهر عند العقلاء ان هذا الغافل المتعصب مع تعصب  
 رأيه وتخطية العلماء الساجدين كيف يحيط برأى فقوله قال المستغفر في الاستغفار علم  
 ان الاخبار على ضربين متواترة وغير متواترة فالمتواترة منه ما اوجب العلم فاهذا سبيله  
 يحجب العمل به من غير توقف شيء ينضاف اليه لا امر قوي به ولا برجح به على غيره فلهذا  
 هذا المجري لا يقيم فيه التعارض لا التصادق في اخبار النبي والائمة وما ليس متواتر على ضربين  
 فصر بضمه في جبال العلم انبعا وهو كل خبر يقدر ان اليه قرينة توجب العلم وما يحجب هذا  
 المجري يحجب ايضا العلم وهو لاحق بالقسط الاول القرائن اشياء كثيرة منها ان تكون مطابقة  
 لادلة العقل مقتضاها ومنها ان تكون مطابقة لظاهر القرآن اما ظاهر او معناه  
 خطابه او فحواه فكل هذا القرائن توجب العلم وتخرج الخبر من جبال الاحاد وتدخل في جبال  
 العلوم ومنها ان تكون مطابقة للسنة المقطوع بها اما مخرجها او دليلها او فحوا او معناه  
 ومنها ان تكون مطابقة لاجمع المسلمين عليه ومنها ان تكون مطابقة لاجمع طلبة الحق  
 المحقق فان جميع هذا القرائن تخرج الخبر من جبال الاحاد وتدخل في جبال العلوم وتوجب  
 العمل به اما القدر هو كذا لا يكون متواترا وتعي من احد من هذا القرائن فان كان  
 خبر واحد يحجب العمل به على شرط ما ذكرنا كان خبر لا يعارض خبر آخر فان كان لا يحجب العمل به  
 لانه من الباطن الذي عليه الاجماع في العقل الان يعرف قفا وهم بخلافه فيقولوا لاجلها  
 العمل به وان كان هناك بايعارضه فينبغي ان ينظر في التعارضين فيعمل على اعدل الود  
 في الطريقتين وان كانا سواء في العدالة عمل على اكثر الروايات عند ادراك انهما متساويتان  
 في العدالة والعدو وانما عايدان من جميع القرائن التي ذكرناها تكون فان كان حق عمل واحد  
 الحدين لمكن العمل بالآخر على بعض الوجوه وغيره من التاويلات العمل به اولى من  
 العمل بالآخر الذي يحتاج مع العمل به الى طرح الخجل لا ذلك لانه يكون العامل بها قلا  
 بالخبرين معا الى آخره قال فلهذا يؤول الى بعضها وانظر الى تأويل الغافل وعسكرة

الاكبر شيئا اذ انا اقول ليس هذا الشئ ما هو هذا القائل ولا يستقط الكلام عن ذلك  
 بحيث لا يليق ان يتكلم به العاقل فضلا عن امثال الشئ اما اول ما ذكره بانهم من الكلام  
 القديرات الكبيرة في مواضع متعددة يدون اقامة قرينة والاعطال بحسب الجهد مثله  
 كما يظهر لمن لا يدري في تمييز فلا ينظر بل يذكره واما ثانيا فلاننا اذا كان حاصرا كذا كان  
 المتواترة المتوالت على غير ما يتواتر المضمون وغير متواتر المضمون فيرد على المراتم متواتر  
 ما في المتواتر من ضعفها متواتر مع ما في المتواتر من كثرة ما في بقاوت ليس  
 ان المضمون متواتر فلا يعنى قوله فالمتواتر منه واجب العلم لانه انما حصل العلم بالكان  
 كذا كذا في كل واحد من هذه المتواترات المضمون كالا يتحقق واما كذا في ذلك فليس كذلك  
 فالتا فلان قوله فاذا كان خبرا يعارض خبر اخر لا يحل بديل بالمضمون الا ان  
 اذا كان يعارض خبرا فلسسها عليه الاجماع في العقل وهذا ما تفق به جميع من قالوا في الخبر  
 في الاخبار والمتواترة المضمون على ما هو عليه من اهل المعصية ولما راوا ان قد وازن هذا الخبر  
 الى اخره يرد عليه انه لما كان الكلام في الاخبار والمعلوم المصدق رضى به المجمع عليها  
 الاصحاب في الرواية ترجيح اعدل الرواية فان ترجيحها على غيرها في الاخبار اذا كان احتمال عدم  
 في احد الجانبين مستطفا لما اذا كان كلا الخبرين مقطوعا عن الصدق وعن المعصية فادرج  
 لترجح احدهما على الاخر من حيث رواية الثقة والضعيف كالا يتحقق فان قيل هذا الخبر  
 من الترجيح وقم في مقابلة عمر بن الخطاب في الشئ انما قال قلنا بعد الرواية تقول هذا الخبر  
 في الخبر المستطرفة معقول فان الكلام فيها في مطلق الخبرين المراد من الخبرين ولا شك  
 في ان الخبر الذي يثبت عليه اعدل يترجح على الخبر الذي ليس كذلك فانه عرفت سابقا  
 لان اخبار العادل عما يقيد بالخبر من اليقين ولا يريب في ان القطر يصدق الخبر من المعصوم  
 الحاصل من رواية الاحول لكن نأقوى من القطر الذي يحصل من رواية العادل في ترجيح  
 رواية الاحول على رواية العادل لا محالة وكلام الشئ ايضا في نفس سيد الاخبار عليه





بها وحل هذا سقط السؤال على ان الذي ذكره مجرد الدعوى من الذي شليهم من تكلم  
 الى الاخبار في هذه المسئلة فلا يمكن استناد ذلك الى قول علماء متقدمين ان قال  
 ذلك بعض عقلاء من اصحاب الحدِيث فلا بد ان يلتفت اليه على ان الذي لا يخفى على علماء  
 ان السؤال الثاني جوابه صريح وان كلام الشيطان اعم من خبر الواحد الموجب للظنون  
 المتواتر للمقيد لليقين صريح وان خبر الواحد لا يقيد اليقين كما انتباه من قبل  
 وايضا كلامه يدل على ان الاجماع الذي يكون للعصم في خلافه فيجوز وسياق تحقيقه  
 الله تعالى وايضا كلامه يدل على ان لا بد في اصول الدين من القطع واليقين دون فوهة  
 يعلم حقيقة الحال ثم قال الشيخ فان قيل كيف تعلمون هذا الخبر ونحن نعلم ان روا  
 اكثرهم كما هو وهاء روا وايضا اخبار الجرح والتشبيه وغير ذلك من العلل التي لا تستقيم في ذلك  
 لنا كير كيف يجوزنا الاعتقاد على ما ين يلمثال هؤلاء قبل ان يخلص كل الشكاة نقول هذا  
 والتشبيه وغير ذلك مما ذكر في السؤال ولو صح انه نقل لم يدل على ان يكون مقته للمصنفه  
 الجرح لا يمتنع ان يكون باقرا له ليعلم انه قد شذ عن غيره من الروايات لا لا يصدق ذلك  
 لم نجد على مجرد نقلهم بل اعتقادنا على العمل الصالح من جهة ان مقامه في العلم فيها اعم من  
 الرواية فلا حجة فيه على حال انتهى اصل كلامه ان عمله على اخبار الاحاد وعدم زل علمه  
 في باب العمل بخلاف الواحد وجب الاعتقاد على ان خبر الواحد حجة ثم قال فان قيل كيف تعلمون  
 على هذا الاخبار اكثر روايات الجرح والتشبيه والمغلط والغلاة والواقعية والغلطية وغير  
 هؤلاء من فقه الشيعة الخالقة للاعتقاد الصحيح من شرط خبر الواحد ان يكون راويهم  
 عدلا عندنا واجب العلم به هذا مفقود في هؤلاء من حيث انهم لم يروا او انهم قد شذوا  
 على ما هو طريقة هؤلاء الذين ذكرناهم وذلك على ما هو في العلم انهم راوا الكثر والفساد  
 فيهم ليس في كل واحد من الاخبار الاحاديث من العلم ابل انما هي في غير ذلك كما بعدت نسبة هذا  
 من العقل فلو ما من العلم بالحق دون الحق فلا عين طاعة هذا السؤال الا ان يبين من

في هذا الخبر  
 في هذا الخبر  
 في هذا الخبر  
 في هذا الخبر

فالصحيح الذي اعتقده ان المقدس المحفوظ انما هو محظوظ ولا اصل محقق ولا حكم في حكم  
 الفسق فلا يلزم على هذا ان ما نقلوه على ان من اساء والى الله امرهم فليس من كلامهم  
 ان يكونوا عالمين بالدليل على سبيل الحق كما يقول جماعة اهل العدا في كثير من اهل السنة  
 والله اعلم وليس من حيث يتبعون علمهم ايراد الحجج وذلك ينبغي ان يكون في اجماع الميراث ايراد  
 الحجج والمنطق من صناعة لا يفتقر حصوله لمعرفة على حصولها كما فعلوا واصحاب الجمل والميراث  
 ان يقولوا انهم ليسوا من اصحاب الجمل الا في امرنا اسئلوا عن الواحد العدل او صدق الله  
 ابو حنيفة النوفلي قالوا كذا وروينا وروى في ذلك كله الاخبار ليس هذا طريقه اصحاب الجمل  
 وذلك انه لا يمتنع ان يكون هؤلاء اصحاب الجمل وقد حصلت لهم المعارف بالله تعالى  
 اهلها بعد علمهم بالحجج وذلك على ما كان سهل عليهم ليس يلزم ان يعلموا ان  
 لا يصح ان يكون دليل الا بعد ان يتقدم المعقولات بالله وانما الواجب عليهم ان يكونوا  
 عالمين وهم الذين على الجملة كاذبة فالتفريق على غنى فلا يوجب التكفير ولا الضبط  
 واما الفقيه الذي اساء اليهم من الواقفية والقطعية وغير ذلك فخرج ذلك جوابا بان  
 احدهما ان ما يرد به لا يمتنع العلم به اذا كانت انما في العقل وانما في الحقيقة كجواب  
 اذا علم من اعتقادهم قسمكم بالدين في خبرهم من الكتاب ووضع الاحاديث هذا كانت  
 جماعة عامة والائمة بنحو عبد الله بن بكر في سماعه من هؤلاء ونحوه في فضال من المتأخرين منهم  
 وبني حاشية من سلكهم فاذا علمنا ان هؤلاء الذين اساء اليهم اساءوا بصحة في الاعتقاد من  
 القول بالحق في غير ذلك كانوا انما في النقل فيكون طريقه هؤلاء جازا للمعنى في الجواب  
 الثالث جسيم ما يرد به هؤلاء اذا خصوا بروايتهم لا يعمل به واما يعمل اذا انضبط في روايتهم  
 روايتهم هو على الطريقة الشرعية في اعتقاد انهم في خبر العلم به فاما اذا قدر فلا يوجب  
 ذلك في حال على هذا سطر الاعتقاد من قول لا يخفى على اهل العلم كانه هذا في حقه  
 عديدة يشعر بان خبر الواحد عند ولج العوسما الجواب الثاني في ذلك الجواب في قوله الله

الذي ذكره العاضل بكلامه ونبأ العقل يشعروا عدم العلم بالفساد كما في جمل العباد  
 على رواية الرادى ان اجمع العلم بعد الله قتلوا ثم قال اما الرواية الغلاة فيمنع  
 عليه روايته ومثمن في فهم الاحاديث فلا يحسن العمل بها ابتداءً نفعه واذا انضمت  
 روايته الى رواية بعضنا اذ ذلك لا يكون خلاف الاجل والنية النقة دون رواية اخرى  
 هذه العبارة نفع على خلاف ما نسبته الحق وغير من عدم العمل على رواية النقة الى شغل  
 الطائفة ثم قال واما الخيرة والمشيئة فاول فما ذلك اننا نعلم انهم محقق ولا مشبهة  
 واكثرها معنا انهم كانوا يرون ما تقتضيه الجبر القسري ليس ايتهم لها بل لا علموا  
 كانوا مقتدين بعصتها بل يثبت الوجه في روايتهم لها واه غير الاعتقاد لمقتضاها  
 مقتدير الجبر القسري كان الحكم على ما يروى منه كالعلم على ما يروى به الفرق المتقدم  
 ذكرها وقد بينا ما عدا ذلك في هذه جملة كافية وبطلان هذا السؤال ان قبل  
 لم تذكر تفران يكون الذين اشبه اليهم العمل بهذه الاخبار الجبرها بالاعمال اربا نقرا  
 اقتصرت بها ودلتهم على معنها ولا جعلها علوا بها ولو خرجت عنها لما علوا بها واذا  
 جاز ذلك يمكن الاحتاد على علم بها قبل له القرائن التي تقتضي بالجبر وتدل على صحة  
 اشياء محضين نذكرها فيما بعد من الكتاب الستة الاجزاء التوار يخبر بغير الله السير  
 فجميع المسائل التي استعملوا بها اجارا الاحاد ذلك لاها اكثر من ان تحصى موجبة وكثير  
 ونصا يفتهم قنابل ليس فيها عيب لا يستدل بالقران لعدم ذكر ذلك في جميع  
 وفحوا سليله ساء ولا في الستة التوار لعدم ذلك والاحكام بانها اجزى ما في  
 معددة ولا الاجماع وحج الاختلاف فذلك فعل ان ادعاء القرائن في جميع هذا المسألة  
 دعوى محالة من ادعى القرائن في جميع ما ذكرناه كمن البسطة في ذلك بل كان موقفا على  
 فمروءة خلافه فاما العلم من نفسه فبذلك يقتضيه كقول عبد الله بن ابي حنيفة  
 من القرائن حركت بكان يقتضيه العقل لا يثبت يترك اكثر الاخبار واكثر الاحكام لا يحكم بها بشئ  
 من غير يثبت اسم الله تعالى في جميع ما ذكرناه

وإذا لم يرد في هذا أحد من غير أهل العلم عنه ومن صار إلى الإيجس مكانه لا يكون متصلا  
على ما لم يرد من الشرع خلافه وما يدل أيضا على جواز العلم بهذا الخبر الذي في الباب  
ما ظهر من القوة المحقة والاختلاف العبادي عن العلم بما في جدها فاختلافه للذهب الحكم  
نقد حدهم على افتقارهم إلى ما يثبت من الطهارة التي بالقياسات من العبادات  
والأحكام العبادات والعقوبات في ذلك لا اختلاف في العلم والرواية والصحة والاعتدال  
والالتفات ببلد تطليقات على نعم واحدة إلا أن اختلافهم في باب الطهارة ونقد الماء  
الذي في غيرهم من خلافهم في حد الكرم من جهة لا في استيناف الماء الجدي ليس له إلا  
والجملية واختلافهم في اعتبار ما في الفاسخ خلافهم في فصل الأذان والأفنية  
غير ذلك فصار إيراد الفقه حرايا بالاسم لا بغيره إلا وجد من العلماء من العوائق فاختلافه في  
سائر ما من عقائد الفقه وقد كثر ما ورد منهم من الأحاديث المتخلفة التي في الفقه في  
نقد الفقه بالاستيناف في حد الكرم ما بين بعضه من الأحاديث ذكرنا في كثير  
اختلاف طائفتين من العلماء وذو الشاه من أئمة الفقه في ذلك لولا اختلافهم في الأحكام  
ويزيد على اختلاف الحق في الشاه ما لا يرد وحدهم هذا الاختلاف العظيم بقوله حد منهم  
مولا نعم أحجم بقوله التفصيل وتفسيره بالبراه من مخالفه فلا أن العلم بهذا الخبر كان  
لما جاز ذلك في كونه من علم غير هذا أنه صحيح يمكن مخالفه فخطأ من يكال الفقيه يستحق  
بذلك في كونه من العلم والعدل في حد ليل على جواز العلم بما هو من كونه أو لا اختلاف  
والفقيه باعتبار اختلافه في بعضه على وجه أحد ما أن يكون باعتبار أحد اثنين  
الحكم وتامهما باعتبار اختلافه في بعضه أحاديث حد فخطأ ما أن يكون باعتبار أحاديث صحاح  
عند بعضه في بعضه على وجه بعضه على العكس كلام الشيخ يدل على أن فرعه من جواز الاختلاف  
الواقع في الفقه كغيره من العلم ما إذا كان للاختلاف في بعضه أحاديث عند بعضه على ما عدا بعضه  
كأن ينعى وإذا كان من غير علم غير هذا أنه صحيح لا يخفى لا اختلاف في العلم ما بين العلماء

هذا الخبر الذي في الباب  
نقد حدهم على افتقارهم إلى ما يثبت من الطهارة التي بالقياسات من العبادات  
والأحكام العبادات والعقوبات في ذلك لا اختلاف في العلم والرواية والصحة والاعتدال  
والالتفات ببلد تطليقات على نعم واحدة إلا أن اختلافهم في باب الطهارة ونقد الماء  
الذي في غيرهم من خلافهم في حد الكرم من جهة لا في استيناف الماء الجدي ليس له إلا  
والجملية واختلافهم في اعتبار ما في الفاسخ خلافهم في فصل الأذان والأفنية  
غير ذلك فصار إيراد الفقه حرايا بالاسم لا بغيره إلا وجد من العلماء من العوائق فاختلافه في  
سائر ما من عقائد الفقه وقد كثر ما ورد منهم من الأحاديث المتخلفة التي في الفقه في  
نقد الفقه بالاستيناف في حد الكرم ما بين بعضه من الأحاديث ذكرنا في كثير  
اختلاف طائفتين من العلماء وذو الشاه من أئمة الفقه في ذلك لولا اختلافهم في الأحكام  
ويزيد على اختلاف الحق في الشاه ما لا يرد وحدهم هذا الاختلاف العظيم بقوله حد منهم  
مولا نعم أحجم بقوله التفصيل وتفسيره بالبراه من مخالفه فلا أن العلم بهذا الخبر كان  
لما جاز ذلك في كونه من علم غير هذا أنه صحيح يمكن مخالفه فخطأ من يكال الفقيه يستحق  
بذلك في كونه من العلم والعدل في حد ليل على جواز العلم بما هو من كونه أو لا اختلاف  
والفقيه باعتبار اختلافه في بعضه على وجه أحد ما أن يكون باعتبار أحد اثنين  
الحكم وتامهما باعتبار اختلافه في بعضه أحاديث حد فخطأ ما أن يكون باعتبار أحاديث صحاح  
عند بعضه في بعضه على وجه بعضه على العكس كلام الشيخ يدل على أن فرعه من جواز الاختلاف  
الواقع في الفقه كغيره من العلم ما إذا كان للاختلاف في بعضه أحاديث عند بعضه على ما عدا بعضه  
كأن ينعى وإذا كان من غير علم غير هذا أنه صحيح لا يخفى لا اختلاف في العلم ما بين العلماء

Handwritten signature: *Dr. M. A. Khan*

سید محمد رفیع

84

على جواز العوارض إذا أحاطت بغيرها من أحكامها فكانت عوارضاً على الأصل لا حكم فمقتضى  
 قطع الموالات إنما يكون توكيداً لا صلحاً وإنشاءً، والجزم لا يجوز العوارضاً بأخبار الأحكام  
 وليعلم أن قوله كان يكون من غير هذا أنه صحيح في الأصل من وجهين: فإن العتقة التي كانت  
 صلتها بين القدماء وما وقع الاحتلاف بمسألة القدماء فكان بعض الأحكام بعضها  
 عند بعض لم يكن جميعاً عند بعض أو ليس كذلك هذا من جهة أولى ذكرنا فيه عدل بك قطعاً فإما سبب  
 أن سبب الله تعالى فقال: فإن جلس من مجلس إلى أن يقول كل مسأله ما احتل فيه عليه  
 دليل وأطعم من خلفه مخطي فليس يكون من يستحق الطائفة بأجمعها ويصل إلى استيفاء المقدار  
 كلهم كما لا يمكن أن يدعى على أحد من أصحاب جميع أحكام الشرع ومن يقع إلى هذا الحد  
 لا يمس كلالة ويجوز العاقل عن الساكنة أن اختر من نفسه قيام بمصلحتهم فلا يكون  
 إلا أن العوارض على ما كان حسناً أو راجحاً من ذلك الأصل أن كل جأ فمركب فلا  
 أن يقال خطأ هو كان صغيراً فاجتهد على ما ذهب إليه المصنف في ذلك من أن لا يقطع  
 وتركوا التفسير في النص لا كان طال ما لا أكثر في هذا الاختيار أن يدعى على الصغير  
 مواخذة من يأمر بهذا الأماز وانه قد عصى منهم ذلك فلا بد من إصاهاً كما لا يتم أن يكون  
 من الغالب الدائم خطأ وأثره وأصح العقاب لأنه غفلة عن غفلة وأبسطه  
 ما استحق قبله الجوارح من ذلك من مجيء أحد ما أن غفلة عما اختاره من المذهب  
 هو هذا وأن عمل هذا الاختيار لا يكون فاسقاً مستحقاً للعقاب فإذا سلم لنا ذلك ثبت  
 فلو أن العزم لا يتم في الثاني أن ذلك لا يجوز لأنه لو كان قد عصى أو عصى العوارض  
 من أن قيمه يفتى به العاقل فإما أن يكون من الغفلة في الغفلة فذلك لا يجوز لأنه  
 إذا عصى في غير هذا الاختيار لا يستحق العقاب لم يصح عن الغفلة من غير أن  
 ما هو قبح العزم لا المخار ذلك صلحاً أن في الواكبات هذا الطريق قد عمل جواز العمل  
 بما اختلف من الأخبار المتعلقة بالشرع من حيث لم يكونوا منهم على بعض ما يقتضيه

بعضها ينبغي ان يكون دالة على صحتها في طريق العلم فافهمه قد اختلفوا في الجبر والتشبيه  
 والتجسيد واللعنوة وغير ذلك فاحيانا لا يمتثلون له ولم تتركهم قطعوا المولات ولا انكروا على من  
 ولا يبطل المعتد بمقتضى جبره عند وقوعه من الاختلاف الواقع بين الطائفتين فان التكاثر  
 واقع فيهما الطائفتين والتقسيم حاصل في جميعهما حتى وان ذلك ايضا الى التكاثر ذلك ما  
 من ان يخفى حتى ان كثير منهم جعل ذلك سبعا على رواية من خالف في ذلك ذهب الى ذكره  
 في السؤال منقول في ذلك الكتاب بعد من لا يمتثلون له في تلك المراتب من يقول  
 بالتقسيم والتشبيه والصحة والعدل غير ذلك وكذلك من خالف في ايمان الائمة لا فخر  
 جعلوا ما يخص العقول والواقعية والناوسية وغيرهم من الفرق المختلفة برأيه  
 لا يفتقر ولا يلتصق اليه فلو كان اختلافهم في العمل اخبارا للاحاد يجرى مجرى  
 اختلافهم فلماذا ذهب اليها الوجان يجرى فيها ذلك المجري ومن نظري  
 الكتب سير احوال الطائفة ولما لا يلها وجلا لا يخرجها من ذلك وهذا ايضا طائفة  
 اخذوا في هذا الاية <sup>التي</sup> في قوله فيما طريقه العلم يشعر بان حزم الواحد لا يفي  
 العلم وهذا هو الذي قد انشبتنا من قبل في قوله وما يدل ايضا على محتاجنا  
 اليها وجدنا الطائفتين المتوجهات الى هذا الاخبار في وقت النفاذ فمعرفة  
 الضميمة وفي قولين من يعتمد على حديثه ورايته من لا يمتثل على خبره ومن حال المدعي ومن  
 ودموا المذنب وقالوا فلا تفرق في حديثه وفلان كذا فلا تفرق في حديثه وفلان كذا  
 والاعتقاد فلا تفرق وفلان فطوى خبر ذلك من الطعن ان ذكرها وصنفها في  
 الكتب استثنوا الرجال من جملة ما روه من النصاب في هذا رتبة <sup>ذلك</sup> حتى اذ احد  
 اذا انكر حديثا نظره في اسناده وضعفه برأيه خذاعا وهو على قدم الوقت حديث  
 لا يخفى فلو كان العلم ما يستمر من الطائفتين ورايته هو وثوقه جازما كانا بينهما غير  
 وكان يكون خبره مطروحا من خبره فلا يكون فائدة نشره عنهم فيما شرعوا فيه من الضعف

والتوفيق وتوجيه الاخبار بعضها على البعض ونحو ذلك دليل على صحة الاختلاف  
انتهى هذا الكلام من اوله الى اخره مخرج وان كلام الشيخ في مطلق الاخبار دون تنقيح  
اثبات حجته خبر العادل الامامى مطلقا لان كلامه في الاخبار المعلوم القدر هو  
عليها يد الامامى كما هي الفاضل فان اى ما قيل في ان الاخبار بالقطع العهد  
باعتبار كون رجال سندها مخرجة بغير وجه كونه ثقات فبذلك عليها ومن هنا  
ظهر ايضا ان ما قاله صاحب المعالم ومن تبعه من ان اهتمام القدماء بالبحث عن رجال  
الرجال من الجائز ان يكون طلب التكرار القليل الى آخره سافطع عن اعتبار ذلك  
الاتفاق اليقيني كلام الشيخ هذا مخرج وان بحث القدماء عن الرجال البرهنة  
الرجال المشاهير ما كان ليعمل على الجزا كان راوية ثقتهم يطرحوا اذا لم يكن للملك  
والشيخ بالاتفاق بيننا وبين الخصوم كان اهتمامهم بالقدماء واقرب ما فهم والله  
يعلم نعم ان افضل في ذكر القرائن التي تدل على صحة اخبار الامام على بطلان ما يروى  
الاخبار بعضها على بعض حكم الراشدين والقرائن التي تدل على صحة الاخبار التي  
العلم اشياء اربعة انتهى قول قوله لا توجيه العلم اما المراد به انما توجه العلم بعدد رجال  
عن المعصوم كما هو الظاهر من سياقه وكلامه سابقا فهو المراد اما المراد به انما توجه  
العلم بحجة مضمونها كما هي الفاضل فيرد من اشياء من الاخبار ليس بحيث يفيد بنفسه العلم  
بحجة مضمونها الامر ضعيفة ادلة العقول والاجماع ونحو ذلك ومن ادعى خلاف ذلك فعليه  
البيان ثم قال في حق من موافقة ادلة العقول ما اقتضوا لان الاشياء في العقل اذا كانت  
امامية لا بد ان يكون عليها دليل او الوقف على ما ذهب اليه في وجه الخبر متضمنا  
لنظره بالاحتمال ولا يكون هناك ما يدل على العيان بخلافه وان كان ذلك لا يدل على  
صحة خبره فان ذلك ما علم من هذا الخبر انما هو في الواقع من وجهه في الامام  
ينبغي ان يكون في العلم ليدل على صحة خبره لا يدل على كونه باطلا بل هو في

الحجزة ولا الخطر ولم يكن هذا دليل على صحة العلم بل على ضعفه أيضا المصير إلى غير العلم بخلافه ولا  
يبدل دليل على صحة العلم بخلافه لأن هذا حكم مستفاد بالعقل ولا ينبغي أن يقطع على  
ما تقدمه خلافه الحجزة لا تجزئ أحد لا يوجب العلم فيقطع به لأنه موجب العلم فيكون  
الحجزة متضمنة للاباءة ولا يكون هناك حجزة دليل شرعي دليل على خلافه وجب  
الاستقال إلى العمل بقرينة ما اتصاف به خبر لا هذا فائدة العلم بأخبار الأحاد ولا ينبغي  
أن يقطع على صحة متضمن ما قدمناه من ردة مورو لا يوجب العلم انتهى أو لا  
لا تجزئ أحد لا يوجب العلم للمراد من هذا الكلام على ما فهمناه وأصح أخبارا عليه  
إسنادا على ما فهمنا هذا الفاضل في ذلك على أنه لا نسلم أنه جزء واحد بل هو خبر متواتر معلوم  
الصحة من العلم به وأنه لا ينبغي أن يوجب العلم فإن العلم بصحة خبر مفروض  
على غير هذا الفاضل أما العلم بصحة خبر فلهذا معارض من الأخبار والآثار  
لا يقال على المعارض دليل على صحة خبر حكاه الله الواقع لا نقل بل على هذا تخصيص  
بقوله تعالى في العلم به لا ينبغي أن يوجب العلم بالأخبار المتواترة أيضا كذا قال  
دليل فادعها العلم بالدليل أنه لم يوجد من الشائخ معارض لهم أنهم قالوا فها ينبغي أن يكون  
مطابقا لنقل الكتاب أو صحيح أو صحيح أو ليلا ونحوه فاجتزأ دليل على صحة خبره  
الأن يدل دليل يوجب العلم بصدق ذلك الخبر يدل على جواز تخصيص العموم بقوله دليل  
الخطاب فيجوز للمعتبرين ولما قلنا ذلك لما قبله مما بعد من المنع من جواز تخصيص العموم  
الأحد إنشاء الله تعالى إنما أن يكون الخبر مضافا لست القطوع بها من جهة تواتر ما تضمنه  
جزء واحد إذا وافقه مقطوع على صحة يقطع على صحة أيضا وحياء العبد أن لا يرد ذلك  
دليل على صحة خبره كما يجوز أن يكون الخبر كذا باوان وأما السنة لقطوع بها انتهى أو لا  
لبن الفاضل الماول كلام الشيخ إلى معناه لنظري في هذا الكلام ومقتضا فان قوله يجوز  
أن يصدق الخبر كذا بالأساس عدم كون كلامه الأخبار والمعلوم الصمد من عن الأئمة كالأخبار

فوقال نعم منها ان يكون موافقا لاجمع الفقه المحنط فانه متى كان كذلك لم يعد العمل  
على صحة متضمنة ولا يمتكنا ايضا ان يجعل السامعون ليلا على صحة العمل <sup>تكون</sup> فانه متى كان  
اجمع على ذلك عن غير هذا الخبر او غير هذا الخبر ولو لم يتقوا في استفتاء اربابنا اجمع  
على العمل بهذا القول تركها بل على صحة متضمنة لاجل الاحاد ولا يلا على صحة <sup>نفسها</sup>  
بما ينافي من جواز ان يكون الاخبار مصحوة وان اختلفت هذه الادلة فمضى مجرد من  
واحد من هذه القول تركها لاجل العمل على صحة متضمنة في ما كان ما يضمنه هذا الخبر  
هناك ما يلا على خلافه فمضى تركها لاستسواء اربابنا لاجل العمل على ابدال ذلك  
عليه ان كان ما يضمنه ليس هناك ما يلا على العمل بخلافه ولا يعرف قوى الطائفة  
قوة نظرها ان كان هناك خبر اخر يعارضه ما يجب بحججنا انما على الاخر  
وسبقين بعد ان يرجح بالخيار بعضا على بعض ان لم يكن حال خبر اخر يخالفه في العمل  
بلا قوله لاجل ما مفر من بقائه ليس كذلك دليل على العمل بخلافه فيجب ان يكون العمل باعق  
قال صاحب الفوائد للدين في الحاشية المتعلقة بهذا الخبر <sup>لذلك</sup> انما هو خبر العبد الذي  
اجمع منهم على نقله اقول هذا موافقا لاجل ما لا يصح بآراء ومهرج في كلامه  
قد مر من الاخبار الموجبة في وصول اصحابنا المشتهرة بالتمسك كما افاد الحق في  
تحقيق كلامه في كلام الفاضل في اول انظر يا اولي الاعمال والعصية هذا الفاضل فاقا  
مرادنا انه انما يفيظ ظهور الحق فانه كيف طوى كسبه عن الكلام وفيه العدة الدنيا  
على ان كلام الشيخ مطلق لا يحذف من الاخبار المقطوع العبد من الانبياء ثم كونه في مقام  
صحة من غير من غير خلاف ما ادعاه هذا الفاضل ومهرج في كلامه كما مر في وكيف  
تثبت هذه العبارة حيث ثبتت كفاية على هذا الامر المبارة واما اقول كلام الشيخ  
هذا واضح مستطرد في اوله اخره على فسق واحد فان مراده ان يخرجنا كما لا يخفى عن  
لا بد في العمل على احد ما من مرجح والا يلزمه الترجيح بلا مرجح لانه لا يمكن له ان يرضى

ان على نقله اجماعا سكوتيا فيعمل بيلا تقصيا فخرجوا وجوهه قد ثبت ان العلم  
بجزء الواحد واجب لا يترتب من اجماع السكوت في ان يخرج الجزء عن الاحاد ويدخل  
في التواتر فان السكوت انما يكون ناشيا عن عدم العلم بكذا والحق لا عن عدم صدق  
الجزء لانه ان يصح الجزء معلوم المصدق به اجماعا كما لا يخفى بل نقول هذا العبارة  
كتظاير هاندا على ان كلمة في مطلق الجزء ان كلمة لو كان في الاجزاء المجرى عليها  
ليمكن تخصيص الجزء الخالي من المعارض بكونه اجماعيا ونذكر ذلك قدس سره في الاستحسان  
ثم قال في التفسير وكذا ان وجد هناك فاما مختلفة من الطائفة وليس للقول المثلث الفقه  
الذي يخرجوه لا الى دليل بوجه العلم ووجه العلم الاخر والاولى العقل الموافق لهذا الحق  
لا في ذلك القول لانه في كل واحد من هذه النسخة دليل على عدم العلم في كل واحد من هذه النسخة  
بالاجتماع والقياس حتى يستدل ذلك العمل الذي لا يراه الجزاء فيها واليه يرجع ان يكون  
ذلك العقل مطرعا في وجه العلم بهذا الجزء في العقل الذي يوافق واما القائل بالاعتدال  
على العلم بجملة الجزاء فيحصل الجزاء الواحد هو ان يكون ذلك دليل مقطوع به كتابا ومسنة  
مقطوع بها والجماع الفرقية المحقة على العمل بخلاف متضمنة فان جميع ذلك بوجوه اول  
به انما قلنا ذلك لانه لا يثبت الادلة توجب العلم وخلا الواحد لا يوجب العلم وانما يقتصر على  
الظن والظن لا يقابل العلم وايضا فقد روي عنهم الفهر فالوا اذا حلوا كمر عن احد بيتان  
فاعرضواها على كتاب الله وسنة رسوله فان افهموا فخذوا به ما لم يروا فقفوا ورواه السينا  
فلا جدوا لك ردنا هذا الجزاء لا يجب على هذا ان يقدم على طائفة ولا يثبت لا يستقيم  
ان تكون الجزاء في نفسه صحيحا وله وجه من النواويل لانه قد خذله وحجبه على سبب خفي علينا انما  
فيما وتساوى في وجهه لا يثبت في وجهه من التفسير غير ذلك من الوجوه فلا يمكن ان نعلم على  
كذب انما يجب الاعتناء من العلم حسبا قدس سره انقول لا يخفى سقالات هذا  
انهم على جزاء الواحد مفيد للظن دون اليقين ان عدم جواز العمل على طبق مضمون

المحذور لا يدل على عدم صدق الخبر <sup>شع</sup> على العصم <sup>كان</sup> كان من المصلحة لا وجه له <sup>والمعنى</sup>  
 صدوره عن العصم وهذا يستلزم كون كلامه في هذين الخبرين المقطوع بصدورها  
 وعدم صدورها كما لا يخفى فلو كان ما لا يخبر إذا تعارضت تعارضاً متنجساً <sup>بعضها</sup>  
 إلى مجموعها <sup>بعضها</sup> لم يكن أحد الخبرين موافقاً للحكاية الستة المقطوع بها  
 على العلم <sup>بأن</sup> فإنه يجب العلم بأواقيعها وترك العلم بألفها وكذلك إن وافق أحدهما  
 الفقرة المحذورة الآخر <sup>بأن</sup> فإنه يجب العلم بأواقيعها وترك العلم بألفها فإن لم يكن  
 مع أحد الخبرين من ذلك كانت فدا الطائفة مختلفة نظر حالها <sup>بأن</sup> وإتمامها كان  
 حلاً وجب العلم به وترك العلم بالمرتب <sup>بأن</sup> العدل في سبيل القول والعدل في العلم  
 في هذا الباب <sup>بأن</sup> كان إتمام جميعا عدلين نظراً في كثير من الروايات <sup>بأن</sup> وترك العلم  
 بقليل الروايات <sup>بأن</sup> كان وإتماماً مساوياً في العلم والعدل <sup>بأن</sup> العلم بأبعد مما من قو  
 العامة <sup>بأن</sup> وترك العلم بأواقيعها <sup>بأن</sup> كان الخبرين موافقين للعامة <sup>بأن</sup> وإتمامها  
 نظراً <sup>بأن</sup> فإن كان متى علم أحد الخبرين لم يكن العلم بالخبر الآخر على وجهين الوجوه  
 وضرب من التأويل <sup>بأن</sup> إذا علم الخبر الآخر لم يكن العلم بهذا الخبر واجب العلم بالخبر الذي  
 يمكن مع العلم به العلم بالخبر الآخر لأن الخبرين جميعاً منقولان بحكم على قلهما وليس هناك  
 قرينة تدل على صحة أحدهما ولا ما يرجح أحدهما على الآخر فينتج أن يعمل بما إذا أمكن  
 ولا يعمل بالخبر الذي إذا علم به وجب إتمام العلم بالآخر وإن لم يكن العلم بهما جميعاً  
 لتضاهيهما وتساويهما كان الإنسان عجزاً في العمل بما يشاء انتهى قوله بحكم على قلهما  
 هذا صريح في أن المراد من الإجماع الجملة المستدركة لا مجموع الحكم بهذا وهذا <sup>بأن</sup>  
 على أن مراد السيف من الإجماع الذي ذكره هو الإجماع السكوتي لا ما ذكره الفاضل  
 ظاهره لكن أفرط المعاصرين الذين ابتليت به حجة تصويب رأى هذا الفاضل  
 أسأل هذه التفسيرات والله أعلم بالسبل الخفيات ثم قال ط ما لعدالة المراد في ترجح

أحد النجسين على الآخر **فإن يدعى الراوى معقداً لمخسوساً بجائزته في دينه تقيماً**  
**مثل الكذب غيرتهم فيما يرويه فأمّا إذا كان مخالفاً للاعتقاد أصل المذهب وروى**  
**مع ذلك من الإجابة نظر فيما يرويه فإن كان هناك من طرق موثوق به أو مخالفاً لجزء**  
**أطراف خبره وإن لم يكن هناك ما وجب له طرح خبره ويكون هناك ما وافقه وحل**  
**به وإن لم يكن هناك من تقوية الخبر أو إفادته ولا يخالفه ولا يفسد منهم قوله**  
**به وجب أيضاً العمل به لما روى عن الصادق عليه السلام قال إذا نزلت بك حادثة لا تجد من**  
**حكها فمادروى عنها فانظر إلى ماسر واعز على ما عملوا به لأجل ما قلنا عملت الطائفة**  
**بما رواه حفص بن غياث بن كلوب بن نوح بن دراج والسكوني وغيرهم**  
**من العامة عن عيسى بن عمار بن بكير عن عبد الله بن بكير عن عبد الله بن بكير عن**  
**من فرق الشيعة مثل الفطحية والواقفية والناسية وغيرهم تطرّف فيما يرويه فإن كان هناك**  
**قائمة بغيره لا يجرأ من جهة الموثوق به من جهة العمل به وإن كان هناك مخالفاً لغيره**  
**من طرق موثوقة وجب له طرح ما اختلفوا به واتبعه العمل بما رواه الثقة وإن كان هناك**  
**ليس في العامة الغرض ولا يعرف من الطائفة العمل بخلافه وجب أيضاً العمل إذا كان**  
**مصحفاً في رواية موثوقة وإما أنه وإن كان مخطئاً وأصل الاعتقاد لأجل ما قلناه**  
**عمله إلى الملائكة أخبار الفطحية مثل عبد الله بن بكير وغيره وأخبار الواقفية مثل سماعة**  
**بن محمد بن علي بن الحرّة وعثمان بن عيسى ومن بعد هؤلاء بما رويوه بنو فضال وبنو**  
**سماعة والطائفة الذين وغيرهم فيما لم يكن عندهم خلافه انتهى قوله لأجل ما قلناه**  
**عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث إلى آخره وقوله فإن جازاً قلناه عملت**  
**الطائفة بأخبار الفطحية** **الآخر صريح في خلافه نعم هناك فوائد الملائكة فإنه قال في شرح الطائفة**  
**الشيخ المصنف فإنه عني من الأخبار الكرام ما عملوا به لأخبار التي استأجروا من أهل القبرين**  
**والواقفية والخطية غيرهم لأنهم كانت معطوياً للعلماء على إجماعهم عليها لا أنما هو وإن وقع في**

الاسناد لبعض المخالفين لكن من اجل جعل الله نواياهم الامن فيهم ثم قال في واما ما في رواية  
 والمتهمين والمضعفين وغير هؤلاء فيما يخص الغلاة بروايته فان كانوا غير من جهة  
 استقامة رجال غلوهم في الرواية في حال استقامة قضاةهم وفي حال عطفهم على ذلك  
 على ما ينبغي ان يكونوا اولا خطا فيهم في حال الاستقامة في ذلك كما في حال تحليطه  
 وكذا القول في احمد بن هلال الغزالي ابن ابى عقيل وغير هؤلاء واما ما في رواية في حال  
 تحليطهم فلا يميني العرب على كل حال فكذلك القول فيما في رواية المتهمين والمضعفين  
 اركان هذا ما يعضد روايتهم ويدل على صحتها وجب العلم بان لم يكن هذا في  
 لروايتهم بالصحة لوجوب التوقف في اخبارهم فلاجل ذلك توقف المشايخ عن اخبار كثير من  
 هذه اصحابها ولم يرجعوها واستنقها في فهارسهم من جملة ما في رواية المضعفين فان سبق  
 قال صاحب الفوائد الدينية والحاشية المتعلقة بهذه العبارة هكذا قوله واستنق ما  
 وفهارسهم الى اخره اقوال المتعلقة بالحل من اقف من المتأخرين في بطونهم على ما ذكره في  
 الطائفة الكشي وغيرهم من اخره قدما سارضى الله عنهم عن ادخال الاحاديث التي  
 لم يثبت ورودها عن اصحاب العصمة في اصولهم فلذلك حكموا بعدم صحة اكثر احاديثنا  
 اعني كلام هذا الفاضل انظر اياها مطبوع العلماء العقلاء اعترف هذا الفاضل بحاجة  
 الاستقامة وطريق السلامة فان الشيخ من ذكر ان قدما سارضى الله عنهم عن ادخال  
 الاحاديث التي لم يقطع بصحتها عن المعصومين كما هو مورد هذا الفاضل والعلة  
 متى ادعي ان قدما سارضى الله عنهم عن ادخال الاحاديث التي ثبت عدم ورودها عنهم  
 بلا الشيخ صرح بها وفي مواضع عديدة كما عرفت ان قدما سارضى الله عنهم انما يطبقون على حجة  
 اخبار الاحاد المطلقين العهد روى الامعة وعد من جملة ما خبر الخلفاء والشيعة في الروايات  
 اذا كان نقض الرواية ولم يكن له معارض من طريق الفرق المحقة ولا يلزم من قولهم بان  
 القدماء ما كانوا يروون من المتهم والمضعفين انهم ما كانوا يروون الا المعلوم العهد

عن الائمة ولما كان الظنون تختلف باختلاف الاراء باختلاف العرائر فكيف لا يحصل  
لبعض المتأخرين بسبب بعض العرائر من غير ان يحصل للاخرين تلك الفكرة بعينها طعن  
ذلك الامر الطمان قد يحصل قد يصيب فلما للعلامة في تنبيهه فتم الاحاديث باعتبار  
السند والاقسام لم يفسد منها الصحيح وغيره وبينوا احكام كل ذلك لا قسم في  
ولا علمه في الامساحة والاصطلاح في سبيل انشاء الله تعالى الذي لا يحد تحقيق الله  
للمستعان ثم قال في ما ذكره من ان بعض الافعال فاسقا بافعال الجوارح كما نطق في  
مقتضى انها فان ذلك لا يوجب وجوبه ومجوز العمل لان العمل المطلق في الازمنة  
قيل في القسوة بافعال الجوارح بمنع من قول شهادته عليه السلام في الجوارح لا جوارح  
قيل في الملقاة اجابا بانه هذا منقوله فلما ترجم احد المجازين على الاخر حيث ان احدا  
يفتقر العمل للاخر الاباحة والاختيار فيقول ان اول الاباحة فلا يمكن الاحتاد عليه من  
ما نذهب اليه في الوقوف ان الخطر والاباحة جميعا عند الاستعداد ان بالشرع فلا ترجمت  
وبين لنا التوفيق فيهما جميعا ويكون الانسان فيهما مجاز في العمل باليهام شاء واذ كان  
الراوي يميز في الخبر يلفظ والآخر معناه ينظر في حال الذي يميز بالعلم في كان خيرا  
حارفا بذلك فلا ترجمه احد على الاخر ولا قد يميز له الرتبة بالمعنى في اللفظ معا فاما  
كان اسهل عليه واهوار كان الذي يميز الخبر بالعلم لا يكون ضابطا للمعنى فيكون  
ان يكون فالطائفتان في خبره يميز من واه على اللفظ واذ كان احد الراويين  
وافقه واحبط من الاخر فينبغي ان يقدم خبره على خبر الاخر ويرجح عليه كالحال ذلك  
قدمت عليه رواية محمد بن مسلم ورواية ابو بصير الفضل بن يسار ونظرهم من  
الحفاظ الضابطين على رواية من ليس له تلك الحال متى كان احد الراويين مستيقظا  
في رواية الاخر من بلغة عقله لئلا يفسد في بعض الاوقات فينبغي ان يرحم خبر المستيقظ  
الضابط على خبر صاحبه لا يبرهن ان يكون قد سوي ودخل عليه شبهة او غلط في رواية



اعتدوا بين زيد من الله انه اخبري كان العمل بالراية الواحدة لان تلك الراية دقة  
 الحكم خير من غيرها فلو لمزيدا عليها فان كان مع اعتدال روايتين عمل الطائفة اجبا  
 فذلك خاسر عن الترجيح بل هو دليل قاطع على صحة ابطال الاخر فان كان مع احد  
 الخبرين عمل اكثر الطائفة ينبغي ان يرجح عمل الخبر الاخر الذي عمل به قليل منهم اذا كان  
 احد المرسلين قسنا ولا للحظة والاخر قسنا ولا للاحاطة فلو عملنا هذا الذي اخترنا من الوقت  
 يقتضيه التوفيق في مسائل الحكمية جميعا مستقاداتا شخرا ولو لمزيدا على العمل الذي من  
 وان قلنا انه اذا لم يكن هنالك ما يرجح بل هو على الاخر قد كان غير كذا ذلك ايضا جاز  
 كما قلناه في الخبرين المسندين وهذا جملة كافية والبيان في كلام الله على الله مقام اول قد  
 اما والشيم الجليل من الكلام المسطور في تحاشد وهو العمل بحج العادل الامام على الموعز  
 دليل التوسعة في هذا الخبر العامي المروي عن الامام في السكون اذا لم يكن له ما يرضى من طريق  
 الامام في كذا رواية الشيعة الغير الامامية مثل عبد الله بن بكير سمع ابن هارون اذا كان ثقة  
 فلما لم يرضه لم يكن طريقا يرضاه من طريق الامام في رواية الغالي وغيره اذا علم صدقها في  
 حال استقامته كذا في الفاسق افعال الجوارح مع كونها تقتضي للراية افعالا ايضا انما ليس  
 بمنفرد وهذا الباب بل ادعى كل جميع قدامه الاحصاء على ذلك جليل دليل على صحة ما  
 عرفه بل هو من هذا ان هذا هو له واللباوع للاصطفا على ان اسير الاخبار التي تفرق بعضها القضا  
 او لواقع او لغيرهم ومعضنا قدامه امثال حبس القوا لا الله لا يرضون على كونه  
 فافهمنا شيئا انشاء الله نعم الاستبانه ايضا سيقتض انشاء الله نعم فاما بعد الوجه  
 الثالث الذي به لا يكون مستقسا فواب العبد بحج الواحد هو ان يبيح العقبة  
 مرتبة افاضه الطهر زوايا الكاينة بالحال اما سقوط التكليف في ان ذلك العمل الشرعي  
 لم يعلم بالضرورة من الدين وهو كثير في العلم والمنسك فاما لفقد الاخبار للتواتر وانقطاع طريق  
 كذا على العمل على وجهه القوي في العمل لا فاضلا في جميع كذا اصله البرهان لا غير الله من كذا الخبر

شمس

مختصر العبادات أحكام تكليف بالحال لا بحالة عدم تكليف مع صدق جواز الظن بالحال  
 أما سبق التكليف أساساً وأما التكليف بالحال كما يصح فيه عليه أن لا يستلزم أن  
 الأحكام الشرعية بحالها بحيث لم تكن من ضرر ربات الدين أو من ضرر ربات المثلث  
 أو لا تكون مستفاداً من الأخبار المتواترة إلا نادراً يسيراً وهو يعلم بالاجتماع من أكثر  
 قال السيد المرتضى مودعاً على نفسه هكذا فإن قيل إذا سددت طرق العمل بالأحكام  
 أي شئ قولنا في الفقه كله وإجابته بما حصله من معظم الفقه وعلماً بالضرورة من مبادئ  
 أئمتنا في الأخبار المتواترة وما لم يثبت ذلك فيه ولعله لا تنبئ بغير العلم بالآ  
 وإن لم يكن مما اجتمع الأصحاب عليه فإن لم يكن القطع بالأحكام المتوافقة لا يجوز الظن  
 لعدم الترجيح بالمرجوح وقال صاحب الفوائد المدنية فائدة تدل على صحة الروايات التي  
 في هذا والذين تشبهوا كتب الرجال كتب الأحاديث فهرست أصول أصحابنا لا سيما كتاب الكافي  
 وفهرست الشيخ وفهرست الجاشي وفهرست محمد بن شهر آشوب لما يذكرون في أوّل  
 وآخر كتابي مختاراً لرئيس الطائفة في كتاب العدة لكلام علم الهدى وكلام الحق في الحل في  
 في كتاب الأصول لكلام محمد بن إدريس الحل في آخر السرائر وكلام ابن بابويه في كتاب  
 من أخصر الفقهاء في كلام الأمام ثقة الاسلام في أوّل كتاب الكافي وكلام الشهيد الثاني  
 في شهر رسالته في دراية الحديث وكلام صاحب المعالي في المستوفى وكلام صاحب كافي في شهر  
 في شهر رسالته البصرة في فن دراية الحديث بل كلام العلامة الحل في كتاب النهاية عند  
 تقسيم علماء الإمامية إلى الأخباريين والأصوليين إن كان عندنا أصحاب الأئمة  
 كتب أصول كانت مرجعهم في عقائدهم وأعمالهم وهم كانوا أمكنين من استعلام أحوال  
 أحاديث تلك الكتب والأصول ومن أخذ الأحكام منهم بطريق القطع واليقين ومن  
 الفيض بين الصحيح غير الصحيح كان فيه غير صحيح من المعلوم أن نعلم لا يفتقر عن هذه المدة  
 ولا يفتقر في دعائها وإن عاقلها فاعلمها لها إذا أراد ما يفت كتاب ليكون مرجعاً

الشيعة في عقائدهم وأعمالهم وأولادهم بأن يلقوا بغير الاحاديث الصحيحة غير الصحيح  
 نصب علمه تقيير يديهم بل قول الرباب القوارخ لا يرسل بأخذ الاحبار من موضعه لا يفتد  
 فكيف يظن نجر العلماء الاتقياء والصلحاء خلافتهم لك لاسيما الامام الثقة الامير محمد  
 بن يعقوب الكليني رضي الله عنه الطائفة ومحمد بن علي بن بابويه وقد علمت في القرآن الكريم  
 للقطم بأمر حكم الله في الواقع اوبى ود الحكم عنهم في زمن محمد بن يعقوب الكليني في  
 محمد بن علي بن بابويه من علم الهدى وزمن من دليل الطائفة وزمن محمد بن اويس  
 الحق وزمن الحق الحق فقل بعينك فزعمنا من الله تعالى بركاتنا عيشنا قرآن من حجة  
 العادة بول وفي الحديث عنهم هم ما نكثوا ما يقطم بالقرآن الحلية والقرآن بيان للقرآن  
 كان ثقتي في الراي قلمهم من الاقرار ولا ير ايتهم اليك يميناً واحداً عذراً وان كان قد  
 للذهاب فاستعاضوا بهذا النوع من القرآن وافرقة في احاديث كتب صحابنا وانا  
 تعاضد بعضها بعضاً فقل العالم الثقة الودع في كتابه الذي القه هذه الناس  
 ولا يكون مرجع الشيعة لعل جل اورايتهم عنك من استعلام حال لك الاصل وتمامك  
 الرابطة واحداً احكام بطريق القطم عنهم ومنها تشكك باحاديث للاصل او بلطاني  
 مع عنك من ان يفسك برايات اخرى صحيحة منها ووجد في احاديثك والشيوخ في الكتاب  
 ومن لا يخفى الفقيه لا يتجاع شهادته لعل على صحة احاديث كتبهم او على انها مأخوذة من كتابك  
 الاصل المجمع على صحتها ومما ان يكون راوية احداً من الجماعة التي اجتمعت العصاة على  
 ما يصح عنهم منها ان يكون راوية احداً من في شافهم من بعض الامية المخرقة فاما مرون  
 واخذوا عنهم حاله دينكم وهو لاء انشاء الله في ارضه ونحو ذلك وقال في مواضع اخرى من  
 الكتاب **الفصل التاسع** في تعميم احاديث كتبنا بوجوه تفتت بها بنو بني  
 الملك العلام وكلمة اهل الدين ثم قال **الوجه الاول** من الوجوه الداعية  
 ما ذكره في الاربعة مثلاً باهم طلائع قد انما انقطعت قطعاً حياً يا

كثير من تقاء اصحابنا ومنهم الجماعة الذين اجتمعت العصبة على انهم لم يقلوا  
 الا الصحيح باصطلاح القدماء صرفا اعادهم في مدة تزيد على ثلثائى سنة فاجت  
 لاحكامهم وتاليف ما يسمونه منهم وعرض المولفات عليهم ثم التالى  
 لهم تسعهم في طريقهم واستقر هذا المعنى الى زمن الاجمة الثلاثة الوجه الثالث  
 انهم ان كانت عند قدمائنا اصول من من امر المؤمنين الى زمن الائمة  
 الثلاثة والله اعلم ارجو انهم كانوا يعقدون عليها في عقائد لهم واعمالهم ونعلم  
 على اساسها بما كانوا ممكنين من استعلام حال تلك الامم لاجل احكام  
 منهم " طبع واليقين في غلب على عاديا انهم كانوا المدين بانه مع التمكن من  
 الله امر ايسر في احكام الله تعالى لا يحسن الاعتقاد على ما ليكن لك ولهم لم يقم  
 في ذلك واستقر هذا المعنى ايضا الى زمن الائمة الثلاثة فعمل ان تلك الاحاديث  
 كلها صحيحة باصطلاح القدماء الوجه الثالث ان مقتضى الحكمة الربانية  
 وشغف سيد المرسلين والائمة بالشيعة ان لا يفتيم من كان في اصلاب الوجه  
 من يرسو بهم اصول معتدة يملون بما فيها ومن الغيبة الكبرى الوجه الرابع  
 ان رواية الاحبار باقرام والاصحاب بحدس التاليف ما يسمونه منهم مضطربة وتسر  
 يعولها نسبة في زمن الغيبة واخبر ابو قمره الوجه الخامس ان اكثر اعدائنا  
 وجوده في اصول الجماعة التي اجتمعت العصبة على تصحيح ما يصح عنهم على انهم يقلوا  
 الا انهم " ارجو انهم ما في تلك الاصول طرق جملتها ان تقطع بقية المقام ان الطريق  
 المذكور للحدس انما هو طريق الاصل لما خرج منه الحديث تلك القصة وافق وكما  
 كتاب من لا يحضره الفقيه بل وكتاب الكافي ايضا عند النظر الدقيق وقد ذكرهم  
 الشيخ الثقة الجليل الصدوق ابو عمر الكشي في كتابه فقال قال الكشي اجتمعت العصبة  
 على تصديق هؤلاء الاولين من اصحاب ابي جعفر واصحاب ابي عبد الله واتقادوا لهم باللفظ

فقالوا فقه الاوليئسنة زراة ومعه فبن خويويه وبريد ابو بصير الكندي  
والفضل بن يسا محمد بن مسلم الطائفة وافقه السنة زراة وقال بعضهم مكان  
ابو بصير الاسدي ابو بصير المرادي هوليث بن الخثري حدثنا الحسين بن الحسن  
بن يندار القمي قال حدثني سعيد بن عبد الله بن ابي خلف القمي قال حدثني محمد بن  
ابي عبد الله السمع قال حدثني علي بن حديد عن علي بن اسباط عن جميل بن  
دراج قال سمعت ابا عبد الله يقول وتاذا لار من اعلام الدين اربعة محمد بن ابي  
وبريد بن معوية ليضرب الخثري المرادي وزراة بن حنين وبهذا الاسناد  
عن محمد بن عبد الله السمع عن علي بن اسباط عن محمد بن سنان عن حماد  
بن سرجان قال سمعت ابا عبد الله يقول اني احدث الرجل حديثا والغاء  
عن القياس فيخرج من حديثي فيسأل حديثي على خبر او يبل او يمت قوما  
ان يكلوا عتيق قوما فكل بيتا اول لتقسير يريد المعصية لله ورسوله فلو سمعوا  
واطاعوا لا دعتهم ما اودعوا الى اصحابنا ان اصحابنا كانوا زينا احياء وامواتا  
اعني زراة ومحمد بن مسلم ومنهم ليث المرادي وبريد الجلي هو كذا واما من باب  
هو كذا قوالون بالصدق وهو كذا السابقين السابقين اولئك المقربون انتم  
كلهم اي كلام الكثرة ثم قال في موضعهم آخر بعد ذلك تسعة الفقهاء ومن اصحابنا  
اي عبد الله مجتمع العصاة على تعصيم ما يصح من هؤلاء وتصدد يقم ما يقولون  
واقروا لهم بالفقر من اولئك الذين عدناهم من سميناهم منهم ستة نفر جميل  
بن دراج عبد الله بن مسكان وعبد الله بن محمد بن عيسى حاد بن عثمان وابان بن عثمان قالوا  
قد عاروا سمعوا الفقهاء يعني ثلثة بن ميمون ان افقه هؤلاء جميل بن دراج وهم احدثنا  
اي عبد الله ثم قال في موضعهم آخر بعد ذلك تسعة الفقهاء من اصحابنا اي ابراهيم بن  
الحسين مثا احم اصحابنا على تعصيم ما يصح من هؤلاء وتصدد يقمهم واقروا لهم

بالغة العلم وهو ستة نفر آخر من الستة المنقرضين ذكرناهم وأصحابنا <sup>عليهم السلام</sup>  
 منهم يونس بن عيسى بن حماد بن عيسى بن محبوب بن أحمد بن محمد بن أبي عمير <sup>عليه السلام</sup>  
 بن المغيرة والحسن بن محبوب وأحمد بن محمد بن أبي نصر قال بعضهم مكان الحسن  
 بن محبوب الحسن بن علي بن فضال قال بن أبي يونس قال بعضهم مكان  
 فضال عثمان بن عيسى واقفه هو لا يونس بن عبد الرحمن وصوفان بن يحيى انتهى كلامه  
 وأقول مستندا لأجماع الذي نقله الكشي في حق هذه الجماعة الروايات الساطعة بأمر  
 معقولون في كل ما يروون وبهذا التحقيق ظهر عليك وانكشف لديك أن  
 ما ذكره رئيس الطائفة في كتاب العدة من أنه اجتمعت الطائفة على صحة إرسال محمد بن  
 كما أجمعوا على صحة مسانيدهم مني على ورود الروايات الساطعة بأمر معقولون في كل ما يروون  
 والمتأخرين كالشهيدي الثاني في شهرهم رسالتهم في دراية الحديث تتكلموا على إجماع  
 الثاني سبب قلة تبهم واستعمالهم في التبرؤ واستعمالهم في قبل أن يتحقق للمباحث بناء  
 تصانيفهم على المقدمات المألوفة المشهورة التي يرجح فيها حديثنا وأما حديثنا المأثور في وفاة  
 لأحد منهم كما صرح بذلك في الشهيدي الثاني وقد قد علمنا **الوجه السادس**  
 قولهم أخبار الأئمة الثلاثة صحة إحدائهم لا يقدمون ذلك إشغال طريقتهم على  
 حالهم الاستغناء بما انفال المذاهب الفاسدة أو بظهور الكذب منه وطرد الاختلال عليه  
 بعد أن كانت ثقة مستقيمة ويؤيدهم ما نقله من السبل لأجل التبرؤ **الوجه السابع**  
 أنه لو لم يكن إحدائهم كتبنا ما خذنا من أصولهم عليها الزنا نكاح الكفر لأجانبنا غير  
 للاعتناء عليهم والعادة قاضية بطلان **الوجه الثامن** أن كثيرا ما يصرح في الطائفة  
 الأحاديث الصحيحة بأصطلح المتأخرين ويعمل بقائضها الضعيفة بأصطلح المتأخرين لا  
 ما ذكرناه ولما وقع من مثل رئيس الطائفة ذلك عادة **الوجه التاسع** أن كثيرا ما يصرح  
 الطائفة على طرق ضعيفة بغير تكملة من ملوك آخر صحيحه بل ما ذكرناه ما وقع من مؤلف

مادة الوجه العاشر ان رئيس الطائفة في مصر وكاتب العدة في اول الاستيعار  
 بان كل حديث علي بن ابي حمزة من الاصول المجمع على صحة نقلها ونحن نقطع صراحة بانما كان  
 الوجه الحادي عشر شيخنا العبدون ذكر مثل ذلك بل اقرى من قبل اول كتاب  
 من لا يضره الفقيه ونحن نقطع بانه ما كان كذلك فنقول نحن الكافي للاعلام نقض الاسلام  
 الوجه الثاني عشر قطعنا قطعاً عادياً في حق اكثر رواة احادنا بغير شبهة بل قطعنا  
 من احوالهم لم يروهم بالاقدام في رواية الحديث والذي لم يقطع في حقهم بذلك  
 كثير لما يقطع بانه طريق الموثقة الذي اخذ الحديث منه والعادة في حكمه يخرج  
 الحديث باقصال سلسلة المخططة للسانية ودفن طعن العالمين بان احاديثهم ليست مصنعة  
 بل مأخوذة من كتب قدامهم من اصولهم ومن جهة الثقات على ما ذكرناه ان الامام  
 ثقة الاسلام موصى في اول الكافي بصحة جميع احاديثه ومع ذلك كثير ما يذكرون في  
 اوائل الاسانيد من ليس بقرينة في احوال السهو هو يذوق تارة بقا عند بعض  
 الروايات يصحح تارة بغير شبهة تناسيل اجزاء الحديث وتارة بقرينة السؤال الجواب  
 وتارة بقرينة آخر بعد الترتل عن المتأخرين ان يقول على سبيل الاستظهار ونحن  
 قطعنا قطعاً عادياً بان تلك المسائل المذكورة في كتب احادنا عرضت على الائمة  
 وسئلوا عنها وابعثوا جوابها وبان اجوبهم بوجوه في تلك الاحاديث المداولة  
 بين اصحابنا واللازم من ذلك ان يكون كل تلك الاحاديث جواباً عما اجابوا عنه فان لم  
 يرد احاديث مع احد ونقلت فيها احاديث موافقة لربوب شكالات ان فعلت  
 فيها احاديث مخالفة فللمتخير علامات يعرفها الماهر في احاديثهم وسند ذلك على  
 واسم في ان شاء الله تعالى يوفق الملك العالم ودلالة اهل الذكر قال في موضع آخر  
 من قبله في قوله عمر بن الخطاب ان هذه الرواية المشهورة مشهورة بين اصحابنا  
 غير خطية بل اعلن علماء الرجال ان يوفقوا لكل الشهود الثاني في نقد خبرهم وسالني

هداية الحديث ثم قال وأنا أقول لنا من حديثه **التحريك** بما عتسك به العلامة ومن  
 وافقه في إثبات صحة بعض الأحاديث من كون ربه عاصمًا عما لا ضابطًا وذلك  
 لتصرف ابن بابويه في أول كتاب من لا يخضره الفقهاء كل ما فيه صحيح بحجة بينة من الله  
 يعني أنه فاطم بن ربه من أصحاب العصمة كقواتر أو بقرينة إجماع أو بغيرها ولو كان  
 وروده في الواقع من باب التذنية والشفقة على الرعية وصرح الأمازقة بالاسلام  
 في أول الكتاب قريب من ذلك وهذه الرواية الشريفة مذكورة فيها وعلى جهاز  
 الطائفة تصحیح من كتاب الصدوق في الأصول بان كل حديث نقله  
 من كتب أخذ من الأصول المحم على نقلها فاما قطعنا قطعنا ما بان أمثالها من إحداه  
 لم تصدح مسائل من الأحكام إلا في الأصول الصحيحة التي الواضحة التي تصح من رتبة  
 فيها الحديث بالجملة كتاب من لا يخضره الفقهاء فلهذا في حصول القطع العادي من ربه  
 الحكيم منهم وجميع أبواب الفقه ما قلنا إذا انضم اليك الكتاب في مع ما ذكره مصنف  
 أوائله من صحة نقلها في إذا انضم اليك كتابا رتب الطائفة مع ما ذكره مصنفه أمرنا أن نعمل  
 إلا بالأحاديث التي أخرجه من الأصول المحم على أن نفي كلامنا في الأخبار الاسترادي وأما  
 أقول وبالله التوفيق لما ذكره من النسبة من عظم الفقهاء بالظهر فمن المذهب  
 وبالأخبار والمتواترة فقط قد لا يجمع هذا إلا بالنسبة اليه في مع ما رتب اليه النسبة  
 للبنا فيصير إلى عوى ثم متضمنة في كتاب البديهييات من أقصا الحسيات والضرريات  
 فان من تتبع كتب الفقه لا يكاد ان يجد نسبة للمسائل التي هي من خبريات المتكلمين  
 إلى البرك ذلك كقسيته ولحد إلى الكف في قدر الرأيت وفي بعض مصنفات بعض الأحكام  
 انه قد استوعب خبر ريات المذهب في نحو رقيه او ورقية مع بعضها البعض المسائل  
 فيها على الاحتمال كالحال نسأل الله الفقه لا يخاد ان تضبط في مائة الفية قال صاحب المعالم  
 فمراجعت كلام السيد لا يخلو ما ادعاه من عظم الفقهاء بالظهر وبما إجماع الأمامية

في كتاب  
 في كتاب





كما امر به الصادق وذلك لان الاخبار لها وجوه ومعاني وكلامها واعلم ان ما ذكرناه من الحكماء  
من غيرهم من الناس انتهى فان قوله ولو صح الخبر ان لا يحسن في معنى يكون الخبر ان يقصر  
الصدقة عن المعصوم كالاخيه اما قوله صاحب الفوائد المدنية بان لا يلقى ولو صح الخبر ان  
صريحه في عدم صحة الخبر الذي في الكافي لاحتمال ان يكون قصده الاشارة الى ان  
الكلمة المذكورة في كلامهم عليهم السلام في باب الخبرين المتعارضين فان تلك العبارة  
مذكورة هناك فلا يخفى ما فيه لان مقصودنا ان ظاهر العبارة يدل على انهم ثبتت  
قطعية صدق رواية الكافي بخلافه عن المعصوم وهذا القدر كاف لنا فاننا لم ثبتت  
عنده مع وجود القرائن الكثيرة وزمانه فكيف ثبتت قطعية جبر ما في الكافي على اننا  
اكثر الاحاديث الواردة في باب استحالة الاحاديث فلو وجدنا واحدا يتاكد من متعينا  
لقوله ولو صح الخبر ان الله يعلم المسألة من منها انه قال الشيخ الصدوق في الفقيه  
مشي الى حديث في الكافي ما وجدته هذا في كتاب محمد بن يعقوب وما  
في كتاب الحسن بن محبوب في غير واحد منهم محمد بن محمد بن عيسى الكليني رضي الله عنه  
عن محمد بن يعقوب قال ان هذا الخبر حرمانه لم يكن قاطعا بصدقه عن المعصوم  
الشيخ له منها انه قال الشيخ الصدوق في الفقيه هكذا في رواية ذهب بن وهب  
عن بعض من سمع من ابن ابي عمير ان علي بن ابي طالب قال في رجل يقرأ على جارية امراته فتمت فقال  
الرجل يا علي فانكرت المرأة فقال لسايتني والشهود ولا تحسبك بالحجارة فلما أدركت  
المرأة فلما اعرفت تجلد ما على الحد قال مصنف هذا الكتاب رحمه الله تعالى هذا  
الحديث هكذا في رواية ذهب بن وهب هو ضعيف والذي اقر به احمد في هذا المعنى  
ما رواه الحسن بن محبوب الى اخره انتهى قد مرى هذا كله انما نعلمنا الشيخ والاستخبار  
واهي جارية او غيرها رواية اخرى معروفة في الرواية فلو كان كل الاحاد في  
استنباطه قطعوا العمل به بين العامة لم يجز قول ابن بابويه في بعض هذه الروايات حيث

[illegible]

مقام الصدقة ربيع ان يعمل صدقة بعد القطع بصدقة لا بعد اتصاله وان  
 استكمل القطع عند الفجر لم يكن مخصصا ولا اتصالا ايضا الاتصال لا يوجب قطعية  
 الصدقة ربيع ان لا يعمل العمل باحدهما باتصال سنة كما لا يخفى العاشر من ايه  
 قال الشيخ الصدوق في الفقيه في رواية محمد بن سنان عن حفص بن منصور عن ابي  
 عبد الله قال شهر رمضان ثلثين يوما لا يقصر ابدأ وفي رواية حفص بن منصور عن ابي  
 بكر عن ابي عبد الله ويقال له معاذ بن مسلم عن ابي عبد الله قال شهر رمضان  
 ثلثين يوما لا يقصر الله ابطو في رواية محمد بن مسلم بن زياد عن محمد بن يعقوب  
 عن شعيب عن ابي عبد الله قال قلت لابي عبد الله ان الناس يرون ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم شهر رمضان تسعة وخمسين يوما اكثر مما احصاه ثلثين قال كذبوا احصاه  
 رسول الله الا ما ولا تكون الفرائض ناقصة ان الله يبارك وعلو خلق السنة ثلثانة  
 وستين يوما وخلق السموات والارض فستة ايام فخيرها امر ثلثانة وستين يوما والسنة ثلاث  
 مائة واربعة وخمسون يوما وشهر رمضان ثلثون يوما يفيض الله عز وجل وقتا كثيرا بعدة  
 وتذكر الله عز وجل اكثر من كل امر صالح وسؤال تسعة وعشرين يوما وذل الوقت ثلثون  
 يوما يفيض الله عز وجل يوم واحد نام وسوى ثلثين ليلة فالشهر هكذا هكذا هكذا شهر تام  
 وشهر ناقص شهر رمضان لا يقصر ابدأ واستعيا لاني ابدأ وسأل ابو بصير ابا عبد الله ع  
 عن قول الله عز وجل لتكملوا العدة قال ثلثين يوما وروى عن ياسر الخادم قال قلت  
 للرضا وهو يكون شهر رمضان تسعة وعشرين يوما فقال ان شهر رمضان لا يقصر عن  
 ثلثين يوما ابدأ عال مصنف هذا الكتاب في صريته في هذه الايام فيجب  
 الاخير في المواظبة للعامة فزيدها في كاي في العاصفة لا تكمل الا بالنية كما انما كان  
 الا انه يكون مستوفدا فيريد ويبين ان الله عز وجل انما يتقبل بركات  
 ذكرها ولا ترق الا بالله وقال شيخ الغنائمة في الاستعفاء بعد فعل ما فيه حذيفة تاسا

[illegible]



بلا استنباط في ذلك ولو لم يخافه التطويل بالذكر لجملة ضار بها فليرجع إلى الكتاب  
 والاستبصار الرجل الخاء مسع عشر منها أنه قد كثر الأحاديث الموضوعة  
 في زمن النبي والأئمة ووضعا الأحاديث كانوا مستعينين من عهد سيد المرسلين  
 إلى زمن العيبة كما يظهر بوقوع الأحاديث وكتب الرجال قد علمت ما بقاها من أسباب  
 اختلافات الأحاديث مع كثرتها لا يمكن ألا يتأثر بها كل واحد فها نحن الآخر قد تكلمنا من  
 جملة ما وضع الأحاديث فالعاقلة لما لم يقطع من هنا أن تخصيصه بالتعميم بصحة جميع  
 الروايات المختلفة المذمومة. وكتب الأحاديث تستفسر وأقلام الأئمة والملايين  
 لو يكن من رسم الأئمة الثلاثة ففهمنا أصنافنا وسنذكر بعض الأحاديث المذمومة  
 وضع الأحاديث على صفة الواضحة في فهم الله في ترجمتها لنأخذ الاستبعاد بعين الاعتبار  
 ما قلناه فقول روى لكثير بسنده عن يونس بن عبد الرحمن أن بعض أصحابنا  
 وأما حاضر فقال لي يا أبا محمد ما أشدك بالحديث وأكثر انكادك لما يرويه أصحابنا  
 فما الذي يحملك على ذلك الأحاديث فقال حدثني هشام بن عمار أنه سمع أبا عبد الله  
 يقول لا تقبلوا علينا حديثا بشا إلا ما وافق القرآن والسنة وتجدد في سنة واحدة من  
 أحاديثنا لنفقد من فان الغيرة بنسبنا الله في كل كتاب من كتابنا من حديث  
 بها إلى فاقتر الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قولنا تعالى من حيث نعلم ما نحن فانا  
 إذا حدثنا قلنا قال الله عز وجل قال رسول الله قال يونس أينما لم نل فوجدت  
 بها قطعة من أصحابنا إلى جعفر بن محمد وأصحابنا إلى عبد الله بن مهران فسمعوا وسمعوا  
 فعرضتها بعد حل الحسن الرضا فأنكرها الأحاديث كثيرة أن تكون من الأحاديث الموضوعة  
 قال زنا الخطأ بكتب علي بن أبي طالب لم الله أبا الخطأ يدينون هذا الخطأ بالرواية  
 هذا وكذا أصحابنا لا تقبلوا علينا حديثا خلافا لما قالوا أن الخطأ واحدنا فسمعنا  
 القرآن وموافقة السنة الحسن الله عز وجل لا تقبلوا ولا تقبلوا قال فان وقال فبقينا فمنا

ان كلام الحق اتم اولا من صديق لكلام اخرا واذا اتاكم من بعد نكرو خلاف  
 ذلك فردد عليه وقل له انت اعلم واجتبه فان مع كل قول مناسفة  
 وعليه نورا فالأحقيقة معه ولا نور عليه فذلك قول الشيطان وايضا في الكتاب  
 علي بن ابي حمزة عن هشام بن الحكم انه سمع ابا عبد الله يقول كان المغيرة بن سعيد يتعد الكذب  
 على النبي اخل كتب صاحب وكان اصحاب المستوفين اصحاب ابا خذون الكذب عن اصحاب  
 ابي زيد فهو في الخلق فكان يدس فيها الكذب والزندقه ليسندها الى ابي زيد منها  
 اصحابه في امرهم ان يدعوا في الشيعة كمثل كان في كتب اصحاب ابي من الغلو فذلك  
 عما صد المغيرة بن سعيد في كتبهم وايضا قال الصادق ان لكل رجل منا جلايكا  
 عند ربك الحق والمعتبر غيره في غيره فاعبر يا ابا اولي الاباب وهل يبقى بعد وورد  
 امثال هذه الاحاديث لاحد ان يدعي ان احاديث كتابهم كونه متفلا على الخاد  
 كثيرة مختلفة جميعها مقطوع الصدق عن الايمنة عليهم السلام الوجه السادس  
 عشر منها انه يظهر بعد الرجوع الي كتب الرجال ان القدماء ما كانوا متفقين في تعديل  
 الرجال وبهم كثرة ما يفتقران الرجل كان يقتضيه بعض القدماء ولم يكن عند بعض  
 اخر كذلك بل كان هذا البعض الآخر يصفه ويرمي بالكذب والفسوق اذا كان الحال  
 كذلك فلا ريب في ان حديث الرجل الكذابي يكون موثوقا به عند علي بن ابي طالب  
 ولا يكون كذلك عند ابي جابر فلما لم يقدر حديثه قطعية الصدق لم يجره كونه من الثقة  
 وكان ينبغي ان قطعية الصدق لنا الرجل المسما بعم عشرين ما رمى محمد بن يعقوب الكليني  
 في كتابه بسنده عن ابيان عن ابي عبد الله قال في الرجل يفتخر بما رواه واني وان تضخم  
 لو تقصير في شئ من عباد الله والنقل اليه بالعمل الحقة ثم يروي الحارم كلها فان الله  
 يشهرا في المحسنات ويجوز في السبل ويرقم في البدن جاهد فقال وذكر ان يوص  
 مثل سليمان استطعت ان تخيه بالصلوة والاعمال فاعلم ان ربك يقول في ذلك

بركة الى سماء الدنيا في جهنم في الحسنات غير ان ربنا ان الله واسم كرم قال  
 ابن ابي عمير في الفقيه روى عبد الله بن محمد بن عبد الله الحسين عن ابي عبد الله عن  
 من ابي محمد قال قلت لربنا يا ابن رسول الله ما تقول في الرجل يترك دينه للنساء  
 به رسول الله انه قال ان الله تبارك وتعالى ينزل في كل ليلة بمحمد الى السماء الدنيا  
 فقال لعن الله المحرفين الكلام عن مواضعه والله ما قال رسول الله ذلك انما قال ان  
 الله تبارك وتعالى ملكا الى السماء الدنيا كل ليلة في الثلث الاخير ليلة الجمعة في اول  
 الليل في امره فينادي هل من سائل فاعطيه الحديث لئلا ينسى الله ما قال في  
 كتابه ان شاء الله تعالى اياك وان نظن ان الوجوه الدالة على المطلوب بخصم  
 ما انكرنا فانما انصهرنا على هذا البعد لا توافيها نحن صديقه رد راي  
 مع كونها يخلص عن التعسر بالمعقود يوجب المطول للمفسر للناظرين وفهم الله  
 لتحقيق سبيل اليقين وهذا انا اشهر في تصحيح ما قال صاحب الفوائد المديونية  
 الابا لله فاقول الله تعالى من ان من تتبع كتب العلماء الذين ستمهم بطريقه كان عند  
 القدماء كتب اصول كان مرجعهم في عقائد هو اعلمها المراد منه فان كان مراده  
 ان جميع القدماء كانوا متفقين في الاحكام اصل كل واحد من الاصول الكتابية فله  
 دالة كتب العلماء على ذلك وايضا مع قطع النظر عن الدلالة لم يكن الامر كذلك كما عرفت  
 وان كان مراده ان بعض القدماء كان يعتمد على بعض البعض الاخر على بعض من قبله  
 كذلك لا ينفك لا ينفك او ما اوله هو كانوا متفكرين من استعمال احوال الحاديت تلك الكتب  
 اخرا فهذا الحكم في جميع الاماميين المنتشرين واقطاع الارض عمل الخفاء والتفكر في  
 حرم بعض الاماميين القطعية في حق الباقي على ما نقول سلمنا التفكر كما كانا مكلفا  
 القطع بل تكليفهم كانا تكليفنا في تعيين الحق من حديث عن الاماميين  
 اما قول بان المراد بالموثوقين الذين لا يرضون الى اخره فحاشا ان نظره من العلماء والاماميين

ان ياخذوا حديث من موضوع لا يعتمد على خبر لا يثبت من العلماء الثقات من العلماء الثقات  
 لكننا نقول ان وجوه الاعتماد على اختلاف الآراء كثيرة ووجه الاعتماد عند بعض  
 العلماء لا يجب ان يكون وجه الاعتماد عند بعض آخر ايضا على اننا نقول الاعتماد على الروايات  
 عن المعصوم امر القطع بصدور الرواية عن المعصوم امر خارجا عن فهمنا عما من وجه  
 لاجتماعها فوضع يكون الرواية معلومة الصدور عن المعصوم ويكون مضمونها مطابقا لما  
 في الكتاب في النص او لا يحتمل ولا فارقا حيث يكون المضمون مطابقا ولا يكون فيه الرواية  
 مقطوعا وحيث يكون الرواية معلومة المصداق ومضمونها غير مطابق فالاعتماد لا يدل  
 على قطع الصدور كما لا يخفى لما قبله وقد علمت وفور القرائن للوجه للقطع عما هو  
 حكاه الله في الواقع الى اخره هذا مما هو متفرد به الا انك قد عرفت بما سبق ان نقلنا  
 محمد بن يعقوب الكليني اعرف بعد العلم بما هو حكم الله في الاخبار والمختلف حيث قال  
 مشي الى مضمون الاحاديث الواردة في طريق التجميع بين الاخبار المختلفة ونحو ذلك  
 من جسيم ذلك الا قوله لا يجعل شيئا احط ولا اوسع من ذلك كله العلم لما قوله  
 فقول بقيت في زماننا من الله تعالى بركات ايمتنا فرائن موجبة للقطع العادي  
 بوجه الحديث ختم منها انك كثيرا ما يعظم الى اخره هذا مما يخفى عليك على الكل ان الاحاديث  
 لو دلت بنفسها بانفعال امثال تلك القرائن على صدور الروايات ما احتاجت الى نقل العلماء  
 الفحول الى تجسيم تدوير الكتب المبسوط في تحقيق الرجال وتجميع الثقة عن غيره ولو فرض  
 تحقق امثال هذه الاحاديث فهو لما تكون على سبيل النذرة لا على سبيل الوفور كما هو  
 عند اعراضهم لما قوله منها تعاضد بعضها ببعض هذا من القرائن المفيدة لطبيعة الصدور  
 دون اليقين انهم لو بلغ التعاضد بمرتبة يخرج بها الخبر عن مجاز الاحاديث ويدخل في المتواتر  
 فلا نزاع لنا وقطع بصدوره اما قوله منها نقل العالم الثقة الى اخره هذا ايضا قطع لطبيعة الصدور  
 احصاها من الجاز ان يكون مستمسك في نقل الحديث عن كتاب رجل بها من الوجوه

بحيث لا يكون هذا الوجه مستلزماً عند البعض لاعتقاد محمد بن الحسين والولي لا يعتمد  
 على رواية تختص بها محمد بن عيسى عن يونس وأما الأصحاب فيمكن أن ذلك القول  
 ويقربون من مثل محمد بن عيسى فلا ييب وقد أصح ما يجتهدون على الرواية الكلدانية  
 ولا يكون هذا الاعتقاد صحيحاً القطعية صدق ذلك الرواية عن محمد بن الحسن ونظار  
 ذلك كثيرة وأما قوله ومنها وجوه في أحد كتابي الشيخ وفي الثاني الآخر حاصل  
 أن الشيخ الجليل ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني والشيخ <sup>٩</sup> محمد بن بابويه  
 في مبدأ الكافي والفقهاء يجمعون ما فيهما وكذلك ليس الطائفة قال بأحد الأحاديث  
 من الأصول المعتبرة وقوله حجة وأنا نذكر لأجابه الكافي والفقهاء يجمعون ما فيهما  
 به يقول قال الشيخ الجليل في الكافي مخاطباً إلى الأئمة والدين وقلت ذلك لئلا يكون  
 عند الكتاب كافٍ يجمع من جميع فنون علم الدين ما يكفي به التعلم ويرجم اليه المسترشد  
 ويأخذ منه من يريد علم الدين بالأناوار الصحيحة عن الصادقين الأئمة وقال الشيخ  
 الصدوق في الغيبة ولم أقصد فيه قصد المصنفين في إيراد جميع ما روي وأبل من  
 قصده إلى إيراد ما أفتى به والحكم بحجته واعتقاده أنه حجة فيما بيني وبين ربي  
 نقديس ذكره انتهى وأما عن ذلك فاقول أنا لا نسلم أن معنى الصفة عند القدماء  
 هو العلم والقطم بصدور الرواية عن المعصوم لم لا يجوز أن يكون المراد من الصفة  
 هو التوفيق به والركون إليه كما أفاد ببعض المحققين فيقول أنه لا ينبغي أن يشأ  
 الكافي والفقهاء كلهم بما يوثق به عند الشيعة الصديق فيقول ولا يلزم من هذا أن  
 كانوا قاطعين بصدور جميع أخبار الكتابين عن الإمامة فإن الوثوق به  
 قيام نوع من المراتب المعتبرة لفرق الظن أيضاً لا يلزم من وثوق الاحتياط عند استبعاد  
 وثوقها عند غيرها أيضاً فأنك عرفت أن ما به الوثاقفة يختلف باختلاف الأئمة <sup>١٠</sup> والرواية  
 عند بعض وينقد عند بعض آخر وأيضاً نقل معنى صحة خبر عن شخص جليل العرف

صده راعية فنفصل الامر لكن الحكم بالصحة للصحة ويكفي الحكم بالعكس كون الحكم ظاهراً  
 بصدده مع غفان الظن من قسام التصديقات فلم لا يجوز ان يكون معكاهم ان  
 الكتابين صادر عن الائمة بمنحسب ادعاءهم وهو امر من اليقين سلك ان ما لهم  
 ان اخبار الكتابين مقطوعا بالصحة عن الائمة لكن هذا خبر واحد وقد عرفت  
 ان خبر الواحد لا يفيد اليقين سيما مع قيام الدلالة على خلافه وقد سبق  
 جملة منها وايضاً قد بيناه في انشاء خبر بعض عبارة العدة فيما سبق ان كلام الشيخ  
 فيما صرح به بان كون الحديث صحيحاً ليس عائقاً على القدر ما بل كانا مختلفين  
 فيما ضلنا به الرجوع اليه فانه مفيد وهذا الباطل اقول صاحب الفوائد المدنية  
 ومنها ان يكون له به احد من الجماعة الى اخره فاجواب عن ذلك ان نقل الاجماع  
 متواتر بالنسبة اليه وان كان دخول المعصوم فيه ايضاً متيقناً فلا شك في انه يفيد لنا  
 الجزم بان خبره صحيح موقوف به لكن اين التواتر فيما نحن فيه فان نقل هذا الاجماع  
 في كثير من المواضع مضمحل والكثرة فان الجاشق والشك انما يستندان نقل الاجماع الى  
 الكثرة كما يظهر من الرجوع الى كتب الرجال وابن القطر لنا بدخول المعصوم في خبرنا  
 العلم بان المراد من الصحيح هو الجزم بصدده والرواية عن المعصوم والمجيب من هذا  
 الفاضل فانه كثير ما يقطع على المجتهد بنقله عنكم بالاجماع ويستبعد حصول العلم  
 بان تعداد الاجماع كيف نشئت بهذا الاجماع المنقول من الكثرة مع كون الشبهة وحلاً  
 مستشراً في اقطار الارض والبلاد للقبائل من الميادين والنجار والعراف والشام  
 والمعصوم غائب عنهم لان هذا الاجماع غمرته بظهوره لا حصوله والاجماع المدعى  
 من المجتهدين في الفرع والاول اهم من الثاني قوله ومنها ان يكون له بعض الخبر  
 الى اخره هذا انما يصح اذا حصل ان العلم القطع باعيانهم وبأخبارهم هو كالأمر في  
 مقرر ان زماناً وهذا ظاهر قوله **لوجه الاول** هذا انما يقدركا فوا

لا يثبت اليقين  
 بغير الاجماع

لا يثبت اليقين  
 بغير الاجماع

في الاراء وفي توثيق الرجال فنصر حقيقتهم لم يكن الداسون الاحاديث الموضوعية  
 في كتب احاديث اصحاب الائمة موجودين في زمان كل عصر من المعاصرين وخلاف  
 ذلك كما عرفت وان كنت في سبيل من ذلك فعليك بباطل القدر اية يونس بن عبد الرحمن  
 المستطرفة عن قريب لا ترى كيف اشتد الامر على اصحاب بني جعفر ابي عبد الله  
 مع كونه من اقرين موجودين في زمن العيصين حتى اخذ يونس خبر احاديث وكتبهم  
 وعرض على الرضا فانكر كثير من احاديثهم ثم خرج بالها موضوحات فقتل حال حيا ذلك  
 وقت كل الامم مع فتشاد كجبال اخبار والرواة والوضعا وفتشاد للقباعد لما اوله  
 الوجه الثاني الى آخره فقول لا تسلموا منكم فاما كيف يحصل المقطم واليقين  
 كما يظهر من نسخة اصحاب الائمة بل انما كانا من بين ياخذ الاحكام من الفتاة ومن  
 غيرهم ايضا مقيام من يتقيد الظن كما عرفت حل بابا انحاء مختلفة كيف ولو لم يكن  
 الا ذلك لك لزم ان يكون اصحاب بني جعفر الصادق الذين اخذ يونس كتبهم  
 وسمع احاديثهم مثلهما لكن مستوجبة النار وهكذا حال جميع اصحاب الائمة  
 فانه كانوا مختلفين وكثير من المسائل الجزئية الفرعية كما يظهر منها من كتاب الاعداء  
 وغيره وقد عرفت ولم يكن احد منهم قاطعا لما يريه الاخر في مستمسك كما يظهر ايضا  
 من كتاب الاعداء وغيره ولذا ذكر في هذا المقام رواية رهاها محمد بن يعقوب الكليني في كتابه  
 فانهما فئدة لما تحضر جبهة ونرجس من الله ان يطمان بها قلوب المؤمنين ويحصل  
 لهم الجزم بحقيقة ما ذكرناه فقول قال نقه الاسلام في الكافي على بن ابراهيم عن النبي  
 بن ابي عمير قال ليكن ابن ابي عمير يدل بعشائره من الحكم شيئا ولا يقبض شيئا من انقطاع  
 عنه خالفه وكان سبيك لك ان ابا مالك الجعفي كان احد رجال هشام وقم بنية  
 ويد ابن ابي عمير لاحاة في ثوب من الامامة قال ابن ابي عمير انما كان على رجل من آل ابي  
 اولي بها من الذين هم في ايديهم ثم قال ابو مالك كذلك امل ان يخلصوا من الحكم الله

كلاماً من ألفي وخمسمائة فذلك له وذلك أيضاً قد بين الله للامام ابن بصير  
 وكيف يصنع بقرائنها من الحكم وحالها في حكم هشام لا في ملك علي بن أبي  
 يقضيها إلى غير وجه هشام هذا لك فانظر يا اولي الابواب عبر يا اولي الابصار فان  
 هذا الاختصار الذي ذكره كانوا من ثقات اصحابنا وكانوا من اصحاب المعاد في الحانهم  
 والرياء عليهم السلام كيف وقع الازعاج بينهم حتى وقعت المحاجرة فيما بينهم مع كونهم  
 متبكين عن تحصيل العلم اليقين وتخليب الامية فلا بد لهذا الفاضل من الزام حد  
 الامر بما انضيق هو لا الاجتهاد واما ان يختار ما اختاره قوله الوجه الثالث  
 الى آخره فالجواب عنه اننا لا نسلم للحكم بمقدورنا اصولاً مقيدة ولا نقل بعدم التمهيد  
 لكن ليست هي الاحاديث المقطوعة الصادرة عن غاية شقة لم يكن كافياً لتحصيل  
 اليقين بصدور الاحاديث بل انقل بتحصيل نوع من الظن المعتمد هذا لا يصلح  
 للمرجع الى آخره فالجواب عنه اننا لا نسلم ذلك لكن لا يفيد ما قوله الوجه الخامس  
 فلا نسلم ان هذا يفيد اليقين فانه كثيراً ما ترى ان شيخ الطائفة يحمل الحديث  
 للمروي من كتب المذاهب نقل الجماعة للطائفة على تصحيح ما يقيمهم على وجه الرواية وعلى  
 ضعف الرواية بحيث ضعف بعض الرواة وغيره ومنها ما رأيت حسن في مجموع كتاب  
 المسححة ذكرناه استبحر واستبحر في ما بين المراه اذا اتركت غير ذلك في المواضع  
 للكثرة فليل بالقيم والفضل البالغ وايضا قد عرفت فيما سبق ان هذا الجماع  
 المقول من قبيل اخبار الاحاد ولا يفيد الا الظن سيما نظر الى الاختلاف  
 في قوتها بينهم في تحقيق اعيان الجموع عليهم كما عرفت في رواية ما كشيروا فافق  
 نقضاً عن كلام هذا الفاضل ما قوله الوجه السادس من آخره هذا ما  
 يعيد قوة الظن لا انه يدخل في باب المتواترة ما قوله الوجه السابع من آخره  
 ولا عراض عن جواب ما قوله الوجه الثامن من آخره هذا ايضا كما لا يخفى

فان اسباب الترجيح عند القدماء لم تكن مقتصرة في كون الراوى ثقة كما يستظهر  
 من كلام بعض الاعلام بل انما كانت ايضا ليست مقتصرة فيكون مطابقة بعضها لبعض  
 لقام المراد او السعة المتوافرة او الاصل وغير ذلك لكن هذا لا يرجح قطعية الصلة  
 كما لا يخفى وقس على حال ذلك سائر الوجوه الركيزة التي ذكرها فان بعض الحكماء  
 على النظم يثبت في كلام هذا الفاضل بعدم ظهور ضعفه عندهم وهذا ان كان  
 من حق الله على قلوبهم على ايمانهم عشاوة فان صالح هذا المرتبة يجب ان يرتفع  
 الرضا وان كان الاخر في غاية الوجود من نهاية السداد قبل ان يثبت ذلك  
 المقصد بل ذكر بعض مطاعن العلامة الحلبي التي طعن بها صاحب الفوائد المندية  
 وتحقيق المار فيه وعلى الله التوكل وبالله اعتصام ثقة بل قال صاحب الفوائد المندية  
 المقدمة في ذكرها احدثة العلامة الحلبي ومن وافقه خلافا لعظم امانة اصحابها  
 وأمرهم ان لم يجد ما تقسده من حديث كتماننا عن الاصول التي انفها اصحابنا  
 بأمرهم ليكون مرجعا للشيقة في عقائد جردا عما لهم لاسيما في زمن النية الكبرى  
 لئلا يضعف من كان واصحابنا الرجال من شيعتهم الا قسما لا يرتفع عنهم خطئ تلك  
 الاحاديث الموهمة وقال الاصول بأمرهم غير صحيح في عهد انشاء من حديث ذهنة  
 واستجالة والتصانيف هو رواية اصحابنا تطهير الرواى بيد العامة ثم ذكر الامام الباقر  
 هذا موضوع ذكره فترقى في موضع اخر كلام الشيخ بجاء الملة والدين والاعمال  
 لبيان المعذرة في بابها احدثة العلامة الحلبي من تقسيم الاحاديث الى قسمين  
 ورجوع عديداً ونحن نذكر كلام الشيخ وما سنرى في ما يبدى كلفه ومعه ولا  
 هذا الفاضل وتضعيفه فانه وان كان مرجحاً للتطويل لكن لا يخلو عن التحصيل قال  
 الشيخ للسلي في اثنى عشر كتاب عشرة التمسيد استظهر كلام المتأخرين من علمائنا  
 عنهم على تنويع الحديث لمعتبر ولو في الجملة الى الانواع الثلاثة الشهيرة في الحق الصحيح

والموقوف بأنه ان كان جميع سلسلة سنده اما به محمد بن الحسين بالنوش في صحيحه او  
 اما بن محمد بن زيد بن كالا او بعضا من توثيق الباقي في نفس او كانوا كالا او بعضا  
 غير اماميين من توثيق الكل في توثيق وهذا الاصطلاح لم يكن معروفا قبل قدما منا  
 قدس الله امره احرارنا من نار من كلامهم بل كان المتعارفين اطلاقا  
 على كل حديثنا عتقنا بما يقتضيه اعتقادهم علينا واقترن بما يوجب الوثوق  
 به الركون اليه ذلك بما من منها وجوده في كثير من الاصول الاربعانية التي  
 نقلوها عن مشايخهم بطرقهم المتصلة باصحاب العصاة سلام الله عليهم  
 وكانت متداولة للجمهور في تلك الاعصار مشتهرة بينهم اشتهاها في تفسير  
 النبا ومنها تكرير في اصلها واصولين منها فضاء احد بطريق مختلفة واسايد علة  
 معتبرة ومنها وجوده في اصل معروف لا ينساب الى احد الجماعة الذين اجروا على  
 تصديهم كزارة ومحمد بن مسلم والفضل بن يسار او على تصحيح ما يصح ضمهم كصغير  
 بن محمد بن يوسف بن عبد الرحمن بن احمد بن محمد بن ابي نصر بن علي بن ابيهم  
 كما قال الساباطي نظرته عن علائق الطائفة في كتاب العدة كما نقله المحقق في  
 مجت من القبرية منها اذ اجب في احد الكتب التي عرضت على احد الامامة فانس على  
 كتاب عبد الله الحلبي الذي عرض على الصادق وكتاب بن يوسف بن عبد الرحمن  
 والفضل بن شاذان المعروفين على العسكري ومنها اخذ من احد الكتب التي ساهم  
 به في نسخهم الوثوق بها والاعتماد عليها سواء كان موقفا من المرفق الناجية  
 الامامية كتاب الصالح محمد بن عبد الله السجستاني كتب في سيده على بن زيد بن ابي  
 علي امامية كتابا جفص بن خياط القاضى كتب الحسين بن عبد الله السعدي  
 وكتاب القبلة لعلي بن الحسن الطاطري وقد جرى رئيس المحدثين ثقة الاسلام  
 محمد بن بابويه قدس الله سره على متعارف المتقدمين من اطلاق العظمى على

[illegible]

كانه نظري او كما هو في البصيرة نظري الى ان يدور في مجموع على تصحيح ما يصحح منهم على  
 هذا جرى العمل فقد سرى في المختلف حيث قال في مسئلة ظهور فسق له او لم يظهر  
 ان حديث عبد الله بن بكير صحيح وفي خلاصة حيث قال ان طريق الصدوق الى ابيه  
 الانصاري صحيح وان كان في طريقه ابان بن عثمان مستند في الكتابين الى انجم العتبات  
 على تصحيح ما يصح منها وقد جرى شيخنا الشهيد طاب ثراه على هذا المذوال ايضا كما  
 وصف في محضر القراءة من الشرح حديث الحسن بن محبوب عن عمار بن احسان البصرة وامثال  
 ذلك من كلامه كثير لا نقل في كلامه على الله مقلدة ولا يخفى على ذوي الالباب صيانة  
 هذا الكلام ووافقه وانقول ما في كلام الشيخ العاملي قدس الله سره وفعيلا الى  
 ان قد ثبت في النسخ ان لم يثبت في الاثر بين الائمة الثلاثة ادعاء قطعي بدينهم لقنا  
 للكتب الاربعة عن الائمة ولا شك ان احاديث كثير منها مختلفة الطواهر لا يمكن العمل  
 بنظر اهل كل منها فلا بد لنا من ترجيح بعضها على البعض لا شك في ان خبر الثقة راى  
 على خبر غيره وهكذا خبر الموثق وخبر الامامي على خبر من ليس كذلك فلا بد  
 من ترجيح كل قسم من الاخر بيان احكام كل منها وقت المصالح وقت لا قبل وهذا التقدير  
 هو بيمينه التقيد بالامام الاربعة سلمنا ان دعوى من قطعية الخبر لا يمكن قوله ليس  
 لنا جهة شرعية فان التقليد مع اركان التطبيق باطل بالاتفاق بل الخصم ميا الفرق في  
 حرمة التقليد جفا كما يظهر الرجوع الى الفوائد المدنية على ان قول كل منهم مكذب  
 لقول الآخر على هذا التقدير فانك عرفت مما سبق ان بعضها اقوى من بعضها في بعض  
 آخر من حيث ضعف بعض الروايات واضطراب عبارات بعض الاحاديث غير ذلك هذا يستلزم  
 عدم تسليمه في قطعية الصدوق وليس عندنا ترجيح لقول احدهم على القول الاخر فلا بد  
 لنا من ترجيح بعض اخبار المختلف على بعض آخر بيان احكام كل منها من حيث التسليم  
 ولا يتصور الا بالتقدير ايضا نقول ان الشيخ صرح في فهرست مستنسخ الاسماء انهم

من الاخبار المتعلقات بالاجبال انه لا يستأذن عن اخذ اسناد من ليس من جنس  
المقطوعات المتعلقات فحصل ما قال هذا الشيخ الجليل ينبغي ان يكون وكما  
بعض الاحاديث الضعيفة ايضا ولما لم يميزها فلا بد لنا من ترجيح بعضها على البعض  
وقد عرفت ان من جملة المرجحات كون وثاقة الرجال وهو وقوف على تسمية الاحاديث  
الافضل كما لا ريب في بيان احكام كل منها وايضا ذكر فيه انه اخذ احاديث الاستيعاب  
من سهل جماعة وكثيرهم وذكر شيخنا سهل بن زياد الذي قال في حقه انه من  
وقال لكش على بن محمد القتيبي قال كان ابو محمد الفاضل لا يرضى سهل بن زياد ويقول  
احق وقال العلامة انه ضعيف في الحديث غير معتمد عليه وايضا ذكرهم على بن حاتم القتيبي  
الذي قال الجعفي في حقه ثقة من اصحابنا في تفسيره عن الضعفاء وقال  
الشيخ في حقه انه ان كتابا جيدة معتد بها ومنهم حسين بن يحيى النضر في حقه  
وابو الطيب الانباري المختلف في ثبوت من هذا ان بعض احاديث الاستيعاب بالاعتماد  
ايضا ما اخذت كتب جماعة من الضعفاء ولم يعول عليها واجمعنا هذا الشيخ عليها ووجه الترجيح  
في كتاب الحديث في حقه ان الرجل الذي يعتمد عليه في الحديث لا يعتمد عليه في الحديث  
الا احتمال لا يخرج من الاعتماد على جميع احاديث كتاب الشيخ الامم انعام بعض المرجحات وقد  
علمت ان من جملة ما دخله احوال الرجال وهكذا حال احاديث الفقيه فانه قال في اوله  
انه اخذ الاحاديث من كتب الجماعة واصولهم لم يحصرهم ذكر في اخره اسنادا كثيرة منها  
على الضعفاء فحصل العلم لنا بهذا ولم يعول عليها واجمعنا هذا الشيخ انه اخذ  
من كتب الجماعة معاه في اخره الاستيعاب في انفسهم ثقة لكن طرقتهم في المعصية ثم تضمنه  
الضعفاء والمجاهيل نحوها وكون الرجل ثقة لا يستلزم ان لا يرضى عن الضعفاء كذا في  
حق احمد بن خالد البرقي على بن حاتم القتيبي فمع هذا الاحتمال لا بد لنا من التخصيص  
عن احوال الرجال الذين مشققتهم عليهم اسناد الاحاديث التي اخرجها الشيخ بالاحد

ة أيضا من كتب الثقة وايضا الكتب صاحبنا القدياء الذين اخرجهم الائمة الثلاثة الاحاد  
 من كتبهم لم يكن جميع كتبهم في مقبلة الشهرة والتواتر في نسبتهم للمؤلفين بملة  
 نواتر الكتب الاربعة في مائتا في نسبتها الى الائمة الثلاثة بقرينة كثرة المصنفات  
 والاصول في سابق الزمان واستغناء الاصحاب ببعض المصنفات عن بعض اخر  
 كما يظهر بالرجوع الى كتب الفارس بقرينة ظهور الخلاف الواقع فيما بينهم في نسبة  
 بعض الكتب الى بعض المؤلفين كما هو ظاهر من هو ما هو فلا بد من ملاحظة احوال المؤلفين  
 للذين وصل اليهم نظم الكتب الى الائمة الثلاثة سلطان الشهرة وسلمان كون الكتب  
 المتأخر ة عنها الاحاديث عرجا للاصحاب المتقدمين لكن لا يلزم من هذا ان يكون  
 جميع الاحاديث المتأخر ة منها مقطوع الصدق عن الائمة الا ان ذلك الكتاب لا يقر  
 مع كونهما حديثين معولا عليها ومقتدا عليها ليس جميع احاديثها مقطوعا عنها  
 عنهم فلم لا يكون حال كتب المتقدمين بنسبة الائمة الثلاثة على ذلك المثل ايضا  
 قد نشأ هذان الشيخين من هذا الحديث الذي اخذ من الكتاب الذي حكمه الشيخان  
 والفقيه بكنى المولى والمجهر والشيخ ايضا حكمه باحتشاده ومنه كتاب النوادر لاجل بن  
 محمد بن عيسى فان الصدوق حرمه وقال الفقيه محمد بن احمد حديث الفقيه نوادر احمد  
 بن محمد بن عيسى من صحيح الشيخ في فهرس الاستبصار بان طائفة من اهل المسطر اخذوا  
 من نوادره ومعهذا قال في باب الغير من كتاب الاستبصار هكذا اما ما رواه احمد بن محمد بن عيسى  
 الى اخره قائل ما في هذا الخبر انه من اجل انه على بن محمد بن ابي بصير ضعيف عنه كتب حسين بن سعيد  
 فان الصدوق حرمه بكنى ما اخذ حديث الفقيه كتب حسين بن سعيد الشيخ في باب السهو في  
 المغرب من هذا الحديث الذي اخذ من كتب حسين بن سعيد بان اهل في هو عمار البزاز  
 وهو ضعيف فاسد المذهب لا يعمل به على ما يختص بروايته ولكن كنف هذا القدر  
 فان فيه كفاية انشاء الله تعالى وهداية لاستقراء امثال تلك الوجوه من الوجوه

والله العا دى الى طريق الرضا اماما قال صاحب الغنى المدينية وتضعيف كلامه  
 بهاء الملة والدين العامل لمحصل تقويله الذى لا طائل تحديق به الى العلم الاول  
 منها ان احاديث كتبا مقطوع الصدق والقائدا في ملاحظة احوال الرجال قد  
 عرفت ضعفه والثاني منها ان موجبا حدث تلك المعصية في القواعد  
 هو مطاوعة علمنا مثل ابن الجبند ابن عفيف والشيخ المفيد السيد المرتضى  
 والعلماء كتب الحافين والنسب بها ولا يخفى ان هذا سوء ظن بالعلماء وكثرة  
 تجاوز الله عن سيئاته والناسك منها ان تحريم الصادقين جميع احاديث  
 ونذيرها مقتضى بقاء تلك الاحاديث ولا يخفى عليك اننا نظن بحاجتنا الى طيب  
 ان يتكلم بكتلف جميع احاديث الائمة المعصومة فضلا عن علماء المجتهدين المبكرين الذين  
 ان لا يكون الاحاديث الموضوعة وجوبا مبالا الى العلم منها ان ما قال الشيخ البهائي  
 بضيق الاحول فالمراد بكذلك فان تلك الاحول كانت باقية الى زمن الائمة  
 الثلاثة لا يخفى عليك اننا ننهاك ملة ان هذا العاضل مع ادعاء الفضيلة في  
 السابطين لا يفهم مراد العلم من جبار انهم هم كونه في غاية الوجود بل ادعاء الشيخ  
 البهائي ان بعض كتب الاحول ضياء في زمن الائمة الثلاثة بل كلامهم في ان بعض  
 الاحول للمعدة ان درس في زمن العلوية وغيره من المتأخرين ولعل العاضل لا يطيق مجازة  
 اماما قال هذا العاضل من ان عدم الضياء في زمن الائمة يكفيان ليس الامر كذلك  
 لما عرفت ان احاديث كتبا الائمة الثلاثة كان ما حذاها كذا كثيرة في الاحول الا ان  
 المعصية في زمن الصادق وليست جميعها محذوفين يكون جميع احاديثها مقيدة  
 عند الجميع بالاتفاق فلا بد لنا من التبرير في الاحاديث المختلفة منها بالحدود التي  
 التي مذكورة في كتب الاحول ومن جعلها التي جميع ملاحظة احوال الرجال وهذا هو  
 المطلوب بسبب الله الرحمن الرحيم المقصد الثالث في

المقصد الثالث  
 في الاحول

وفيه بياض **الاول** في ماهيته هو في اللغة معنى الغرم ومنه قوله تعالى فاجعوا ادمكم  
 وقوله لاهيأ امركم ليقيم العبد امر من الليل والاضاءة من النهار يقال اجتمع القوم على  
 كذا اي اتفقوا عليه وفي الامر طلاح على مسلكنا اتفاق لما نفعه على امره لا يكون المعصوم  
 خارجا منها وهذا اولى مما قال به العلامة في تعريفه من الاتفاق اهل الحل والعقد من  
 علماء العالم من الامراء اولاد فلان لفظ اهل الحل والعقد مخرج عن اجمع المراتب في  
 اخره عشق في المصنفين واما ثانيا فلان قيد من امة محمد لا ياسب مسلكا فان اعتقنا  
 صحة الائمة في كل زمان لا بد من وجوب معصوم اما في اوضحه فيكون اتفاق من  
 يعتبر في كل زمان انفسا معا ومجتمعة لا تنقسم على اتفاق امة محمد كالا ينفصل الان يقال  
 المختلن ببيان الابعاد الذي هو من الأدلة الشرعية لنا والاجماع الذي كان يغقد  
 قبل نبينا لا يكون دليلا لنا في اثبات الاحكام وايضا يلزم على تعريفنا ان يرد باهل الحل  
 جميع اهل الحل كما هو ظاهر يظهر من النهاية ايضا ان اتفاق طائفة يكون المعصوم فهم مع  
 اختلاف الباقيين لا يكون اجماعا والحال انه اجماع وحجته كما يستقيم ان شاء الله تعالى وان  
 باهل الحل اهل الحل في الجملة فيكون اتفاق ائمة من اهل الحل مطلقا اجماعا  
 والظاهر انه لا يقلل به احد وايضا اولى مما قال به الشيخ بهاء الملة والدين من انه اجماع  
 رؤساء الدين من هذا الامة في عصره على امره لا يكون غير جاعل مع تحريم اجماع رؤساء الانبياء  
 السابقة اي يثبت اجماع الطائفة يكون المعصوم اخلاصهم من خلافات الباقيين اما  
 عن تسليم الخلفين فالاول ان يقال انه عبارة عن اتفاق رؤساء الدين من امة محمد  
 على امر في عصره هذا اولى مما قال به في تفسير النظام وهو كل قول قامت حجة على قول  
 الواحد مما قال للعلم من انه اتفاق امة محمد خاصة على امر من الامور الدينية  
 ومما قال به بل هو الحاجب من انه اجماع المجتهدين من هذه الامة في عصره من امرهم ما  
 الاول بنخل قبل الواحد مع انه لا يسمى اجماعا ولا تسلوا الماشي عدم انعقاد





العلم يتوسط شيئين قد يحصل فيهما بدون توسط شيء آخر كما يحصل لنا العلم بأذن زيدنا  
 كتابا بكذا وقد يكون بتوسط شيء آخر مثل العلم بكتابته بتوسط علمنا بأن يحرق الكتاب  
 كاتب فالعلم بقول الأئمة قد يحصل بان المعصوم قال كذا وقد يحصل بتوسط ان جميع علماء  
 امتنا قد قال كذا وقد لا يمكن لنا العلم بقوله بالطريق الاول ويمكن بالطريق الثاني فلذا  
 اجتمعنا الى اعتبار القسم الثاني المعبر عنه بالاجماع كما اجتمعنا الى القسم الاول المعبر عنه  
 بالنسبية وهكذا الحال بعينه في اجبار الائمة فان قولهم اقا هو حجة كونه كاشفا عن قول  
 الله عز وجل فتستدل بالمعصوم الى الكتاب كنسبة الاجماع الى قوله هكذا بنى آية محمد بن عبد الله  
 وله الحمد على ذلك ورايت نصديق ما قلنا كلام الشيخ في العدة حيث قال فان جرد ادعاء  
 المراجع في باب الحجة قول الامام المعصوم فلا فائدة وان يقولوا ان الاجماع حجة وصحوا ذلك  
 بل ينبغي ان يقولوا ان الحجة قول الامام ولا يذكر الاجماع قبل الامام وان كان ذلك فالحجة  
 السؤال فان لا اعتبارنا الاجماع فائدة معلومة وهي ان قد لا يتعين لنا قول الامام ولا يتبين  
 الاوقات فتحتمل الى اعتبار الاجماع ليعلم باجماعهم ان قول المعصوم داخل فيه ولو تفقنا  
 لنا قول المعصوم الذي هو حجة قطعتنا على ذلك وله حجة وبرهان وهو ان حال  
 من الاحوال انفي موضع الحاجة منه ويمكن لنا ان نستدل على حجة الاجماع المعين  
 عندنا بقوله تعالى من ليسا في الرسول من بعد ما تبين لنا الهدى ويتجه خبر سبيل المؤمنين  
 قوله ما اتوا في نصيبه جهنم وصاوت معبر الى العلوم بالبرهان المحقق ان سبيل  
 المؤمنين هو سبيل امير المؤمنين ولو اذلة الطاهرين المعصومين معلوات الله عليهم  
 اجمعين وما تبينهم رضوان الله عليهم اذ هم المؤمنون حقا اما استدلالنا بالحجة  
 هذا الية على كون الاجماع المعصوم عنده حجة فهو ساطع عن محل الاعتقاد باننا لا نقول  
 بايماننا الخالفين للمعصوم فلا يكون نتيجة خبر سبيل المؤمنين كالاخيرة في قوله تعالى  
 وكذلك جعلناهم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا

وبعضهم قال كلفوا خرافات أخرجه الناس تأمر من المعروف وتنهون عن المنكر وتنبؤ  
 تعالى بقول الله وكونوا هم الصادقين فان الظاهر ان قول هذه الآيات يخص  
 الأئمة ومنايعهم روى الشيخ ثقة الاسلام في الكافي بطريق صحيح عن ابي بصير  
 عن ابي الحسن الرضا قال سألت عن قول الله عز وجل يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله  
 وكونوا هم الصادقين قال الصادقون هم الأئمة والصدوقون بطاعتهم ايضاً  
 بطريق صحيح عن ابي بصير عن ابي جعفر قول الله تبارك وتعالى وكذلك جعلنا  
 امامك سلطانك لكي تعهد الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً قال علي بن ابي حمزة  
 الوسطي ونحن شهداء الله تبارك وتعالى على خلقه وحججه في ارضه وبعيداً من خلقه  
 الاجسام المختارة لموثقين ابي بصير المسطوي في الكافي عن ابي عبد الله ان رسول  
 الله خطب الناس في المسجد الحيف فقال نظر الله عبداهم معلقين فوطاهوا وحفظوا  
 وبلغوا من اسيحوا ثم رب حامل فقبحه فغيره رب حامل فقال من هو افقه من ثلاث  
 لا يغفل عنهم قبله بل هو الله والصلوة كرامة المسلمين والذين هم كرامهم  
 الحديث وايضاً ما في الكافي اسناداً عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال من تارق جماعة  
 المسلمين قبيد شديراً فقد خلعهم من الاسلام من عهده وهذا الاسناد عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال  
 من تارق جماعة المسلمين ونكث حلفه لا مام جاء الى الله عز وجل اجزم فانظرت لهم لهذا  
 لزم ان يكونوا الاجماع العبيد العادة ايضاً حجة فلما افاضنا تعلم بالصبر من الذي بين  
 الاجماع والذي لم يكن المحرم فيه ليس محبة وقد دل على الاخبار ايضاً كما وقع ورسالة الصادق  
 السبطية في روضة الكافي في حق الخلفاء وقد محمد اليهم رسول الله قبل موته فقالوا  
 نحن بعد ما قبض الله عز وجل رسولاً يسعنا ان نأخذ بما اجتمع عليه اهل الناس بعد  
 وانه الله تعالى له مولد وبعد محمد الذي عهد اليه اليا واهلها لعالمه ورسوله فما احده  
 بجمع على الله ولا يبين صلاله على حذ بذك وزعم ان ذلك لسبعة والله ان الله

ايضا في الكافي عن ابي بصير  
 عن ابي عبد الله عليه السلام  
 ما رواه الحسن بن محبوب عن ابي بصير  
 عن ابي عبد الله عليه السلام  
 ما رواه الحسن بن محبوب عن ابي بصير  
 عن ابي عبد الله عليه السلام

خلقه ان يطبيع ويثبت معا مرة واحدة. وبعد من الحكمة في غذاء العلم ان يكون  
 الاجماع حجة عند المخالفين فسقمكم في ذلك الايات المسطوية ويزيد على المناقشات  
 الكثيرة المسطوية والمطولات من ثناء فلا يجمع اليها الجحش للعلم فيها فذلك نافع لنا  
 وهذا المقام ويجب به الفسك والاعتقاد لا يفر ما ورد على صاحب العلم ان العلم  
 والملازم وبالله التوفيق اعلم انك لعلنا نقول سلمنا ان الاجماع في كل شيء حجة  
 لانهم ان الاجماع الذي ادعى به الشيخ والسيد اخبرني في حجة فذلك سلمنا العلم  
 في مان انشأ العلماء بيقول الاجماع عظم فقول نعم اننا اشعرنا فيما سألنا العلم  
 بيقول الاجماع في من الاجماع الكبير بدون توسط النقل عسير جدا وبقسم حاد  
 الحكم والاعتقاد الاجماع الذي صلبا من العلماء الكرام مثل السيد وسيد الطائفة  
 والعلماء في كثير من المسائل الفرعية الجنبية لا يخلو من وجوه الاول ان يكون حكمهم  
 بالاجماع حجة بالقياس ترويحاً لفتا ولا يرد في حجة دليل عليه الثاني ان يكون وصل اليهم  
 نقل الاجماع من السابقين او امسنداً وغير مسنداً الثالث ان يكون حكمهم بالاجماع  
 حجة ما سألنا به ام فطالما كتبنا سابقين تطابقوا والاول ففعله بالاجماع  
 لا تار يلعن من الذين او توفيقيا من العلم والايما ان يعتقد بحضرة الامام الكوا  
 قبة في ذلك لعلنا لعلنا الامامة وانما طبعوا الذين انما انار الاجماع المعصوم  
 في زمانه فانما الحجة الاخبار والآثار وانما وصا اليها بنسبنا نعلم من هو الله تعالى  
 ما زاد افوضنا على عدالتهم بحرفنا اخبار الادلة الشرعية من صحيحهم ليرى قولهم  
 وبقول في نقل الاخبار وانما الامامة لاظهار اما الثاني فيجوز لك فان ذكرنا المسند في  
 العتبة بالاربعة عز وجل بعض الامم وكما عرفت انما هو لا يفر طمع العلم ولا بسبب قيام  
 في العلم على حد ما كانوا مستغفرون في ذكر الامسناد فلا بعد ان يكون  
 انما انما انما الاجماع باسقاط السند في المنقلا عنه في ما لا يقتضيه عدم توثيق



عنه بل هو من قبيل الخبريات والنظر المتأخر للبعد كالحديث مكتبة فاذ بعد ان  
 جلت ان الكرام بسبب مطابقة كتب احسان المتقدمين للمعاصر من الائمة المعصومين وروايت  
 الله عليهم لجمعين ونظائر اقول الله فمأ وتهم بسبب قرآن آخر مثل اسناد الخالفين  
 المتقدمين بعض الفتاوى الى الفرقه المحقة حصول الحرز من الحزم والاعتقاد بان جل  
 الاصحاب بحجة كان المعصومين داخلين كانوا متفقين في تلك المسئلة على كذا وفي الله  
 على كذا فادعى الاجماع عليها وقد تقطعت بالاعتقاد الآخر البطلان من العلم بالاجماع  
 ودعواه هو ان الشيخ قال في العدة اذا اختلفت الامامية في مسئلة فدل ذلك المسئلة  
 فان كان عليها دلالة توجب العلم من كتاب او سنة مقطوع بها يدل على صحة بعضنا قولنا  
 المحققين قطعنا ان قول المعصوم موافق لذلك القول مطابق له انما اقول معلوم  
 ان الاجماع العترة عندنا يتحقق بمجرد دخول المعصوم في جماعة وان كانت فليانة  
 فاذا فرضنا كون الدلالة القطعية على قول كان كتابا لدعوى الاجماع كالا يخفى ذلك  
 ان تقول عدم حجية الاجماع الذي ليس فيه المعصوم اجماعاً وعدم سقوط التكليف في  
 هذا الزمان اجماعاً والقول بالتحسين الشيخ متفقين عندنا فاميت اجماعاً ونظائر تلك  
 كثيرة كيف ولو فرضنا استدلال ابواب العلم بانفكاك اجماع الامامية يمكن لربنا المحققين  
 محمد بن يعقوب الكليني والشيخ العبد في دعوى الاجماع في مواضع عديدة من غير ان يحل بمجمل  
 ذلك وان كنت عزاً يا ايها القائل فانظر الى ما قال محمد بن يعقوب الكليني والكاظم في اجاب  
 بيان الفرائض في الكتاب ان الله جل ذكره جعل المال كله للولد وفي كذا نزل جعل عليهم بعد  
 الابوين والزوجهين فلا يرث مع الولد غير هؤلاء الاربعة وذلك ان الله عز وجل قال في سورة  
 الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فاجتمعت الامة على ان الله تعالى اراد ان هذا القول  
 الميراث فصار المال كله بهذا القول للولد ثم فصل الاثني من الذكر انما هو المال كله مثل  
 حظ الانثيين او لم يقل عز وجل للذكر مثل حظ الانثيين لكان اجماعهم على عز وجل

به من القول يوجب المال كله للولد الذكر الانثى فيه سواء لما انت قال للذكر  
 مثل حظ الانثيين كما هو هذا انقصيل المال في الذكر من الانثى والعقبة انقصيل الله  
 على الانثى فصار المال كله مقسوما بين الولد للذكر مثل حظ الانثيين ثم قال فان كنت  
 نساء فوق اشترى فلهن ثلثا ما ترك ولو لا انه لم يذكر المراد بهذا القول ما يصل بهذا كما  
 قد قسم بعضهم انما لم يعلو بعضها مهنلا ولكنه جعل عزرا اراد ان يوصل بهذا الكلام الى  
 خمسة الميراث كله فقال ان كانت واحدة فلها النصف لا بويه لكل واحد منها السدس  
 جبارا كان كانه ولد فصار المال كله مقسوما بين البنات وبني الابوين وكانوا يقضون  
 من المال امر الانثى الواحدة ربع اعليهم على قدر سهامهم التي قسمها الله عز وجل وكان حكمهم  
 فيما بقى من المال حكمهم وانقسم الله عز وجل على نحو ما قسمه لا يتم كما هو ولو الا انها في ورث  
 الاخرين صارت العشرة للبنات النصف والثلثان للابوين فقط فاذا لم يكن ابوان  
 فالمال كله للولي غيرهما من اهلها فمن الله عز وجل - الا ان - والزوجة على ما بينا وفي اول الكلام  
 وقلنا ان الله جل وعز اعنا جعل الثلث للزوجة على ما هو الحكم ثم اخبر عليهم الابوين  
 والزوجين وقد تكلمنا في امر الانثيين من ثلثين جعلهما الثلثان والله عز وجل لما  
 جعل الثلثين لما فوق اثنتين فقال قوم باجماع وقال قوم قياسا لما ان كان للواحدة  
 النصف كان ذلك دليلا على ان لما فوق الواحد الثلثان وقال قوم بالتقليد  
 والرواية ولم يصيب احد منهم الوجه في ذلك فقلنا ان الله جعل حظ الانثيين الثلثين  
 بقوله للذكر من حظ الانثيين وذلك انه اذا ترك الرجل نساء وابنا فلهن ثلثا ولله عز وجل  
 وهو الثلثان فحظ الانثيين الثلثان واكثر بهذا الiard ان يكون ذكر الانثيين الثلثين  
 وهذا بيان قد جعله حكمهم والحكم كذا ثم جعل الميراث كله لابوين اذا لم يكن ولد فقال ان لم يكن له  
 ولي وثق ابواه فلا يملك ولم يجبا يلاب تسمية اعنا لما بقى من حلالهم عن الثلثين لا حرة  
 وقال ان كان له حرة فلا له السدس فلم يورث الله عز وجل له لا بويه اذا لم يكن له ولد ولا زوج

وكل فرقة لم يستطع الاب فيها سماعا فاعاد الله ليعود كل فرقة سبيل الله فيها كما كان  
 ما فضل من المال مقسما على اولاد السهام من مائة واربون على ابناء الله لا يذكروا  
 الا فرقا فاحلهم على الولد وعلى الاموين وعلى جميع اهل القران على اولادهم  
 وليس في فرقتهم اختلاف لا ساندوم فاحضر الكلام في ذلك فذكر فرقة الاخوة  
 والاخوات من قبل الدم فقال وان كان رجل ابنت كلاله او امرأه والدم له اخوة  
 لا يملك لكل واحد من السدس ان كانوا اكثر من ذلك فلهم شركاء والابنات وهذا فيه  
 خلاف بين الحق وكل هذا من بعد وصية يوصي بها او دين فالخوة من الدم  
 نصيبهم السدس لهم مع الاخوة والاخوات من الاب والامم والاخوة والاخوات من الام  
 لا يرادون على الثلث ولا ينصفون من السدس الفكرة الاخوة في نسوة وهكذا ذكرهم  
 على ان لا ينصفوا احد غيرهم فيكون باقية الاولاد اوصام ويكونوا اقرب الى اوصام  
 وذو السهام اعني من السهام المصير الى المال كل واحد على هذا الوجه فذكر الكلام في الاب  
 والاخوة والاخوات من الامم والاخوة والاخوات من الاب المصير لفرقة والاخوات  
 لآب أم فقال يستقر نكاح الله بغيركم والكلام ان امرأه ماله وليس ولد له  
 اخت فما نصف عاتقه والباقي يكون لآب اوصام وهو اقرب الى اولاد اوصام فيكون  
 الباقي لها سهم اولادهم كغيرهم فان لم يكن لها اولاد فلهما ولها ولها ولها ولها  
 فان كانت الشبهة على الشبهة فترك وان كانوا اخوة رجلا ونساء فلهذا ذكر مثل خط الانبياء  
 ولا يصورن كلاله الا اذا لم يكن ولدا ولا الذي يصورن كلاله ولا يراد من الكلام احد  
 من اولاد اوصام الا الاخوة والاخوات من الامم والزوج والزوج فان قال فان الله  
 جعلناهم وسماهم كلاله اذا لم يكن ولد فقال يستقر نكاح الله بغيركم والكلام  
 ان امرأه ماله ليس ولد فقد جعلهم كلاله اذا لم يكن ولد فلهما ولها ولها ولها  
 مع الامم قتل العشرة فلا جمعوا جميعا انهم لا يكونون كلاله نعم الابن لم يكن ولدا وامم

هذا هو الوجه  
 في قوله  
 لا يرادون  
 على الثلث  
 ولا ينصفون  
 من السدس  
 الفكرة  
 الاخوة  
 في نسوة  
 وهكذا  
 ذكرهم  
 على ان  
 لا ينصفوا  
 احد  
 غيرهم  
 فيكون  
 باقية  
 الاولاد  
 اوصام  
 ويكونوا  
 اقرب  
 الى  
 اوصام

بالثلاثة الاصلها جميعا يقتريان بان بقى ما وليستويان في الميراث مع الولد لا ينفصل  
 بعد من الميراث فان قال لائل فلان كان ما بقى يكون للاخت الواحدة والثلاثين  
 وما زاد على ذلك فما معنى التسمية لهذه النصف والثلاثين وهذا كله صائب  
 لمن ورثهم اليهن وهذا يدل على ان ما بقى هو لغيرهم وهم العصبة قيل لا يستأجر  
 في كتابهم ولا يستند رسول الله وانما ذكر الله عز وجل ذلك وسماه لانه قد يحيا  
 الاخر من الامم وكما حكى القرآن والفرقة فيسبى ذلك ليدل كعصبة وكف  
 يدل على العصبية على من وكيف يستدبر من زيادة النصف على قبل الشهاد ولا نصيبا  
 لا يحيطون بالميراث ابدأ على حال واحد ليكون العمل فيسبى العمل فيسبى العمل فيسبى العمل  
 قد ما يحيا مع الولد من الرضوخ والابوين ولو لم يستدبر من هذا الذي بيننا  
 وبالله التوفيق ثم ذكر اول الارحام فقال عز وجل وحلى الارحام بعضهم اول لبعض  
 في كتاب الله يعني ان البعض الاقرب لى من البعض الابعد والاول من الخلفاء  
 والاولى وهذا باجماع ان شاء الله لان قوله عز وجل العصبة يوجب اجماع ما قد اظهر  
 يعطون الميراث اول العصبة فالاول لا مطلقا ثم ذكر ابطال العصبة فقال الرجال الغريب  
 هاترك الوالدان والاقربون والنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقربون مما  
 قل منها وكثر نصيبا بغير فضل ولا حرج فيكون هو للرجال وعند النساء وما فرض الله  
 عز وجل للرجال في موضع حرم فيه على النساء بل اوجب للنساء في كل ما قل او كثر  
 وهذا ما ذكر الله عز وجل في كتابه من الفرائض وكل ما خالف هذا هو ما بيناه وهذا  
 ثم ذكر على الله عز وجل رسول الله وحكمه بغير ما اترك الله وهذا نظير ما حكم الله عز وجل عن  
 المشركين حيث يقول وقالوا ما في بطون هذه الا عاهر خالفوا لذكرنا وعمرهم حيلة  
 انزلوا جأ وفي كتابي ونعيم الطحان رواه عن شريك عن اسماعيل بن ابي خالد عن الحكم  
 بن جابر عن زيد بن ثابت انه قل من قضاهما لجاهلية ان يورث للرجال دون النساء

على بن ابراهيم عن صالح بن السدي عن جعفر بن بشير عن عبد الله بن بكر عن  
 حسين الرزائي قال اُمرت من يسأل ابا عبد الله المال لمن هو الاقرب والعصبة  
 فقال المال للاقرب والعصبة في منه للتطبيب انتهى فانظر بعين الانصاف  
 معروضا عن الجدل والاعتساف الى حواء الاجماع في مواضع كثيرة من تلك العبادات  
 ونقطة بطلان مواضعهم مع كون علي والاسلام منتشرين في كل ارض والافان  
 قال محمد بن بابويه القمي في رجال الدين ان قوما قالوا بالعتق واجبو اقبلوا الصادق وتواصوا  
 بالحق يعني الامامة وتواصوا بالصديق في الفترة وذهبوا الى ان الامامة مقطعة كما انقطعت  
 النبوة والرسالة من بني ابي ومن رسول الى رسول بعد محمد فاقول بالله التوفيق  
 ان هذا القول مخالف للحق لكثرة الروايات التي وردت ان الارض لا تخلو من محمد الى يوم  
 القيامة بل من لدن آدم الى هذا الوقت وهذه الاخبار كثيرة متباينة وقد ذكرتها في هذا  
 الكتاب من ثلثة طبعات الشيعة وقد قالوا لا ينكرها منك ولا يجد لها جاهد لا يباؤها  
 متاول ان الارض لا تخلو من علي من سعة وطاها من مشهورها وما خائفا مغفورا ولم  
 يزل اجماعهم عليه في ما ناهى هذا انتهى فانظر الى حواء الاجماع ونقطة بطلانها  
 الى انعامهم كون علماء الامامية منتشرين في كل ارض لا يحد من جحد ان لا يصلح خبر احد  
 الى الاخر والحب من مولانا المجلسي رحمه الله عليه فانه قال دعوى الاجماع انما تأمن من  
 السيد السني وهذا عقلة منه كما عرفت وايضا بن بابويه كثير من مواضع تلك الكتاب  
 بالاجماع ان وجدت مقامنا سببا لذكرت جملة منها ونظروا الاستنباط والعلل في بعض هذا  
 الاجماع الداعي الى غير سبيل الدلالة كما هو لها في الاجماع المذكور السيد بن بابويه في الروايات  
 بقيام ولا خلاف لا يقدم في ذلك كما لا يقدم ظني كون الخبر موضوعا لو ارادى فاسقا  
 وكون الخبر محمول على النقية او مخصوصا بالمخاطب وبعض الذين ينافون بحسب الروايات في العمل  
 على طاعة قبل هذا الظهور فان قلت كلام المحقق المصنف رحمه الله تعالى فلا تغتر فابن

فيكون هذا على الإجماع باتفاق الخمسة والستة من الأصحاب مع جملة أتباعهم من المتأخرين من  
 من العلماء ممن يدعى كذلك فلم يبق لنا ونور واحد من المذهب إلا ما سلكه حالنا من  
 دعواه من هذا القبيل أما أن يكون التخصيص لينا عنه أو لا بالتقصير أو لا لعدم قصد الإيضاح  
 رواية الحديث كاذباً خيراً. حديث فينبغي على قولنا أن لا يثبت في قولنا حديثاً من رواية  
 من هو بايع من ذلك فيه وبإباحة من أن آتائنا فيه آتائنا فنقول إن كان مراد  
 المحقق من هذا المذهب هو المعنى المعد قد لم يتصور في ذلك ولا في غيره من جهة  
 فيجماعهم في اتفاق الخمسة فلا كلام لنا فيه ونحن نختار أن تكون حديثاً للعلماء  
 مثل السيد السبكي في تفسيره في طائفة العلامة ثبت بالنسبة إلى حديثنا أيضاً  
 أن هذا المذهب هو المعنى المعد قد لم يتصور في ذلك ولا في غيره من جهة  
 الإجماع فيجوز توافق الخمسة في ما قوت على الهداية والوفاء وادعاهم في ما لم يفتقر  
 الرضا أخبار الأئمة معتبر ومعمول عليهم في تحقق الشروط وانتفاء المانع كما في أخبارنا  
 العلامة والمحقق بعد ذلك أو رد عبارة السيد السبكي وهذا يدل على أن المتن  
 بذلك متطابق مشهور في قولنا السيد السبكي بالجماع فيبقى من العلمانية  
 صادق نقول لئلا قطعياً وخبر الواحد كما يحتمل في نقل المتن كذا في المقطوع به أن كان  
 منشأ كلام المحقق هو الاستبعاد لانتفاء العلم بإعيان العلماء المتباعدة أسداً أن  
 وباوالمحتمل بحيث يحصل القطع بدخول المعصوم هكذا وأرجح على بعض ما نرى من أن هذا  
 يعلم بتصريح في الخبر وبتصريح العلامة في الذكر والمنتهى هكذا في حال إمكان  
 منشأه طبع الخلاف فانه قال في التمهيد في حق الخبر هو ظاهر لكن لا يرفع هذا الإجماعاً  
 قال صاحب المبداء هذا هو المشهور من الأصحاب خالف فيه ابن بابويه في حق رفع الحديث  
 بناء الرد ولم يعتبر المصنف خلافه حيث ادعى الإجماع على عدم حصول الرد في العلمانية  
 أو انتفاء الإجماع بعد أن انتهى إلى ما ادعى الإجماع على جواز قراءة القرآن للجنب على القول

وحكى الشهيد عن سلافة محمد بن القراء مطلقا وعن ابن البربري مخيم فواء ما راجع  
 آيات في قس الحال على ذلك في المواضع الكثيرة ومن ههنا اندفع ما قال به الجاهل  
 بعد ان قرأ من انه لا بد في صحة الجماع من كون المعصوم مخالفا في المذهب عن غفلة  
 من اصحاب عن هذا الاصل وتساهلهم في دعوى الاجماع عند اجتماعهم للسائل  
 الفقهاء كما حكاه المحقق حتى جعلوا عبارة عن مجرد اتفاق الجماعة من الاصحاب فيعدوا به  
 بعض فعاه الذي يجب على الاصطلاح من غير قرينة على دليل على صحة معتد به  
 اعتد به عنهم الشهيد في الذكرى من تسعة أشهر اجماعا وبعدهم الفقهاء من  
 الاجماع بالخالف او باويل عدم الخلاف على جميع جماعات لدعوى الاجماع انهم والارواح  
 الاجماع على رواية بعض تدوينه في كتبهم منسوقا الى الامة لا يخفى عليك افيان تسعة  
 اجماعا لا تدفع المناقشة التي ذكرناها وهي العدل عن المعنى المصطلح المنقذ في اصول  
 من عيانا في قرينة على ذلك هذا ما في من الضعف لا نقاء الدليل على صحة مثل ما يستدل  
 واما عدم الظفر بالخالف في دعوى الاجماع فافهمه لان انفساد من ان يبين في  
 منه تاويل عدم الخلاف في انما رآه في مواضع لا يكاد يهابد السائل في الجملة فلا عرف  
 بالخطأ في كثير من المواضع احف من ارتكاب الاعتذار له على هذا ضايف ولا يحتاج  
 الى المستكلفات البارحة التي لم تكن في الشك في انك عرفت ان حصول العلم بانقضاء  
 اجماع اصحاب الامة للسيد الشيخ والمحقق العلامة وتطرقهم كان ممكنا فكان له طريق  
 وكانوا كلهم عند لا نقاء هذا الضميمة داعية الى التماس ان الاجماع التي ادعوا بها  
 من المصطلح حتى يلزم لبعض المحدثات ولعلك تقول الباعث الشهيد على اخذ الاجماع  
 بغير حق هو ادعاء اصحاب الاجماع مع ظهور خلاف فقول هذا ليس بشيء فانه  
 عرفت ان الاجماع يكفيه اتفاق طائفة يكون المعصوم في قولنا ادعى الاجماع المعتبر  
 في خلاف معلوم النسب في الله بعلم فان يتا البصر في غير كثير من انفسهم يدعون

الإجماع على أمر ثم في موضع آخر يحملون على خلافه قال الفاضل المحرر الناقل المثل  
 هذا الإجماع كثيراً ما يخفى عن هذا النقل ويختلفون في أكثره اختلافاً ولو اواة  
 وأحياناً لا يحاد كما يظهر لمن تتبع مواضع نقله إياه وقد فرغ الشهيد الثاني من قريباً  
 من أربع مسائل نقل الشيخ الطوسي فيها الإجماع مع أنه بنقله الفقه في الحكم فيها بينها  
 أما كتابه في الوعيد وفي كتابه الآخر ذكر أن الشيخ قال في النهاية وكان الحد دان من  
 أكل الجري ولما دام في حقيقته وهذا دعوى الزيادة على الإجماع على تحريم كل ما أمر الله  
 كتاب الله من النهاية بعينه جعله مكرهين قال وقد فرغنا هذه المسائل فليس على أن لا  
 الفقيه بدعي الإجماع فقد تم في خطأ والمجازفة كثيراً من كل واحد من الفقهاء سيما  
 من الشاذ والمريض انتهى كلام الشهيد كثيراً ما يصح منه نقل الإجماع ومسألة على حكم من نقل  
 الإجماع على خلاف ذلك كمرجعه فله المسألة بعينها أما في ذلك الكتاب فليعلم  
 فضلاً عن نقل الخلاف فيها أنه لا وقع من الشيخ الطوسي من نقل الإجماع على وجوب سجود  
 الركوة على السامع من نقل إياه مع عدم وجوب عليه أيضاً ولهذا ترك الشهيد فقط  
 الإجماع الواقع على معنى الشبهة في ذلك الوقت على عدم إظهاره من جهة الخلاف وما يفرق  
 من ذلك صونا لكلامهم عن التفات فنقل هذا الإجماع ينبغي أن لا يعتمد عليه  
 أصلاً قلنا الجواب عن هذا موقوف على تهديد مقدمته وهو إنا قد صرحنا فيما قبل العلم  
 بتحقيق الإجماع ابتداءً من زمن الغيبة الكبرى عتسم عادة فإن قيل لا ينبغي للزمان تحكيم  
 باقتسام ذلك والحال أن شيخ الطائفة قال في العدة بعد أن جزم بوجود طهر الأمام لا  
 الحق أو تقليد بعض فقهاء الذين أسكنوا الحق فيه حتى يرد في انكسار الدعوة في وقت تعقت الامامية على  
 بأهل أنه ذكر المرتضى على بن الحسين الموسوي راجعاً إلى ما في أن يكون الحق في ما عند الأمام لا  
 الآخر يكون كل ما يراعى طاعة ولا يجب عليه الطهور لانه إذا تأملنا في  
 في استعادة وحيل ما نفقنا من الانقضاء بدعيته في سبب

معه من الاحكام يكون ايقنا من قبل نفوسنا ولو ما كنا سبيل الاستناد لظهر انتفاعنا به  
 وادى اليها الحق الذي عندنا وهذا عندى غير صحيح لا بدوى الى ان لا يصح الاحتجاج  
 باجماع الطائفة اصرارا لاننا لا تعلم دخول الامام فيها الا باصحابه الذين بيناهم فحق حوزنا  
 انقراؤه بالقول ان لا يجب ان يظهر له من ذلك من الاحتجاج بالاجماع فان قيل  
 تعلمنا اجماع الامامية على مسألة وهم منتشرون في اطراف الارض وفي البلاد التي يكاد  
 ينقطع خبر أهلها عن البلاد الاخر هل هذا الامنعده مستحيل قبل السائل عن هذا  
 السؤال لا يخلو من ان يري به الطعن في الاجماع على كل ذلك ان ذلك لا يصح العلم به  
 على حال او يريد بذلك اختصاص الامامية بهذا السؤال ونحوه وان اراد الاول  
 فنقول ان من هو في اطراف الارض في البلاد البعيدة اجارهم متصلة يسقط حجة  
 العلماء منهم لان الذين يراعى قولهم العلماء دون العامة الذين لا يعتبرون  
 في هذا الباب لهذا الاشك وان لاحد من العلماء في اطراف الارض من يعقده  
 الغرض في غسل اعضاء الطهارة دفعين بل تعلم انه ليس في الامامة من يورث المال  
 اذا جتمع جده لمع لانهم يحلون التفرقة بين العلماء والذين اجتمعوا على القول  
 بان المال اما للجد كله او بينهما ولا يقول احدان المال للاخ دون الجد نظر ذلك  
 كثير تجد من المسائل التي يعلم اجماع العلماء عليها فنراهم بهذا السؤال حال ذلك  
 فعدا بطرنا في موضع الحاجة منه وفريه من ذلك قال في موضع اخر منها اقول  
 كلام السيد <sup>الشيخ</sup> الاستيخ كلاما محل بحث وامل اما كلام السيد فلا ينبغي ان يظن ان  
 من الاحاديث منها ما في الكافي باسناده عن ابي عبد الله قال سمعته يقول ان الارض  
 لله فيها حجة يعرف الحلال والحرام ويدعو الناس الى سبيل الله عز وجل ان الارض مخلوقة  
 الا وفيها عالم ان زاد المؤمن شيئا ربه وان تقصو شيئا اتمه ثم رايها ما في باسناده  
 عن ابي عبد الله انه قال ازال الله الارض لله فيها حجة يعرف الحلال والحرام ويدعو

الناس إلى سبيل الله عز وجل وما يفتأ فيه بأسناؤه عن إرمي الله أنه قال  
 إن الله لم يدع الأرض لغيره ولم يول ذلك لم يعرف الحق من الباطل وما في كتاب  
 الغيبة بأسناؤه عن ابن جعفر الباقر أنه قال الله عاترك الله أرضه منذ قبض آدم  
 - الأولىها أما وهتدي به إلى الله وهو حجة على عباده الحديث يمكن إخراجهم من أن  
 تلك الأحاديث أحاديث لا حرم نكتب الخبر وأيضاً إذا كانت الرعايا سياسياً يجوز عدم  
 الظاهر الخ مع كونه كالمهم على الضلالة فلم لا يكونوا سياسياً يجوز عدم وجوب الحديث  
 وهذا البطلان هذا الحكمية فليس يخرج هذا الظاهر اعتقاداً بهذا الظاهر إلى الآن  
 متوقف في هذه المسئلة لكن المطلوب بطلان عدم استبعاد مسلك السفسطة في  
 أهل العلم أما وجه توقف فلعدم كونه الاختيارية في أصل المظهر والفرق بين استثناء المحدثين  
 عدمه أساساً كصريح به الأصحاب في الله يعلم بالصواب أما المحدث على كلام الشيخ وأولا  
 أن قوله لا يعلم دخول الإمام فيها ألا يصح فأنهم لا يجوز أن يحصل لنا العلم بالجماع  
 الاختصاصية بحيث يكون الإمام داخل في باطنه ريطا بوقته أو قراً بعد قده وزمننا  
 بعد من توافقه الاختصاصية في العقل هذا للثبوت في الخطابين بدو موافقة المعصوم  
 له كما يستفاد من كلام سيد المرتضى وصرح به العلامة الحلي ويحكم به الجدل كما  
 تقدم كيف قد روي في الإجماع في مواضع عديدة من لم يظهر إلى الآن أنه قائل بوجوب  
 طهر المعصوم عند تناقل الإمامية على أصل كونه باوياً من حيثها ما لا خلاف في ذلك  
 انجست الشيعة أن إمامهم صلوات الله عليهم اجتمع في الأمر لا يرتفع الأمر وهكذا  
 - وادعى في المواضع الكثيرة وأما نائياً فلا بد من عواء القطع باتفاق الإمامية وعملهم  
 الموجب من قرائنه في البلاد البعيدة أن كان بسبب واحدة على طاعة علماء السلف  
 وتطابق ما أصره مسلم الكثرة هو الأصل وهو لما لا يحصل القطع بكون المسئلة حجة  
 وإن كان مرادهم قطع الطعن عن ما وى التسلف يحصل العلم باتفاق علماء الزمان

مع كونه منشورين في الافا ليد البعده فهو بعيد غاية البعد خلافاً لما يشهد به العيان  
 ويحكمه الوحدان فهو حصول القطع بالاجماع للمعتبر عند الامامية تسلسل كنه  
 من حيث مطالعة كتب السلف وتطابق فتاوى والاخبار ودون ما فهمه ائمتهم  
 فقد اصاب الحق في الحكم بحصول القطع لكنه اخطأ في العلم بالطريق ونشبهها بالغير  
 هذا بعيد فانه قد وقع مثل ذلك من كثير من العلماء في تعريف ماهيات الاشياء  
 من حيث اخلاصهم من حيث الجمع او المنع مع كونها معلومة لهم هكذا في الاستدلال  
 مع كون المطالب حقاً اذ اعرفت ذلك ونهتدت تلك المدة فتقليل يلحق  
 ان جمل الاجماع الذي ادعاه جماعة من اصحابنا مثل السيد الشيرازي لكن الاجماع  
 الاخبار عن انعقاد الاجماع في وقت الحضور ولمعرفة الحكم كان طرف منها النقل  
 مستند او غير مستند ومنها النطق بتطابق فتاوى اصحاب المصنوع واحاديثهم  
 كما كانوا ينطقون ببعض الاحاديث بمساعدة القرائن فحال الاجماع حينئذ  
 الاخبار فان كلامهما يحكي قول المصنف في هذا الجمل ان ذلك تخصيصاً كما ان ائمتهم  
 ينقل الاحاديث الكثيرة مع انه يعمل بخلافها وتارة يعمل عليها وتارة يعمل بخلافها ومع ذلك  
 لا يفتقر كون تلك الاحاديث جميعها بحيث لا يجب العمل عليها فذلك هو حال الاجماع ايضا لانك  
 فتارة كان يظهر ان المسئلة جميع عليها اما بوسط النقل اما بقطعة بتطابق فتاوى اصحاب  
 الاجماع مع النص في جميع البان وغير محكم بكونها جميعاً عليها فظهر ان الناقل للاجماع نقل  
 مطابقاً للواقع اما بعد ذلك لا بد واشتباهاً في ظهوره عند تطابق الاخبار وذلك الظهور اما  
 بنظر الجاهلين جهايلين احدهما الاجماع اما بنقل العدل على خلاف ما نقل عليه الاول  
 او غير ذلك من الخاطل وذلك لا يوجب ان لا يكون كل من الاجماع المسمى من الشيخ  
 والسيدواً ما له حجة ولا يكون المراد من الاجماع المعنى المصطلح فيه فيهم او لا يكونوا  
 سلفهم في ذلك فان الله لا يكلف نفسه الاوسعها كما لا يوجب عدم كونها

تجعة لهم كون بعض الزواة كذا بين وضاحين وكون بعضهم بحيث تقع الاشياء بعضهم  
كان حاله المنفى هو لم يعلم الناس انهم اعدوا له من قبل المصطفى صلى الله عليه وسلم القيد الذي كان  
الكثرة الموجبة للاختلافات الكثيرة فيما بينهم بالجماع حاصل كلانا في هذا المقام ان كان  
في نفسه لكن كاشفا عن قول المصطفى مثل قول المصطفى حجة بل معنى ذلك ان عليه فان  
القول بخل القبة او صنفوا الخاطبا <sup>بها</sup> لا يجعل ذلك طالبا فان اجتمع احقا المصطفى  
على امر غير مطابق الواقع مع كونهم موصيين به من احقا اسرر متنع عادة فان كان الاجماع  
متواترا لا اعتقاد فلا شك انه من الجم القطعية التي لا ريب فيها وان لو كان كذلك فان كان النا  
ثقة فلا يخاطون له معا صاعدا ولا منفع عدل المعاصي بل يصل عليه لما اعتد اعتبارا سابق ان  
خلفوا احد ثمة اما مع المعاصي من الاجماع لا اخبارا او الكتاب غير من الى ترجيح احد على الاخر  
ان كان لا خلاف فيهم ومع فقدان وجه الى التفسير المتصور في المسبقات الجسدية <sup>التي</sup> الحاص  
- فان عدلهم في هذا امر من الاجماع ويخبر على تقدير كونه غير محل حجة ولا الظاهر غير  
كما قال به الشهيد المذكور فان غاب جماعهم في هذا الموضع لا يكون كاشفا عن قول المصطفى ان كان  
معقول المصطفى على امر مما لم يثبت به في الجملة ولا بد الاجماع في العلم بخل المصطفى ايضا <sup>الذي</sup> الطاع  
ان عليه حجة خلاف الشهيد عليه <sup>الذي</sup> قاله قال الظاهر ان حجة لان عدل المتنع <sup>من</sup> على  
على اعتقاد غير علم ولا يرد من عدم الدلائل عدم الدلائل <sup>التي</sup> على ضعف فان العدل انما  
يقضي عدم تعدد اقله بغير دليل مقبول عند <sup>وهو</sup> عدم الخطا على كون الدلائل <sup>التي</sup>  
وهكذا الحال في الشهادة فانها مع من انما في جملة كثرة في الفتوى مع ظهور الحجة  
من البعض وقد روى الشهيد عن بعض اصحاب الحاق الاشياء بالجم عليه واستقره  
سواء كان مراد فائده الحق بالجمية لا في قوله اجماعا او اجتمعا بمثل ما قاله في الفتوى  
التي لا يعلم لها مخالفة وبقوة الظن في جانب الشهادة ولا يخفى ما ينبغي من التحقيق في  
فلاك عندي هوان الشهادة ان كانت هي بين قدماء لا محاب وكان الحال

معلوم النسب فلا بأس في المحاقرة بلحم علي فان العادة يقتضي موافقة المعصوم اهم واجل  
 هذا هو الشر في ادعاء امثال السيد والشيخ للاجماع مع ظهور المخالفة اما ان كان  
 المخالف غير معلوم النسب فيرأى استحججه فلا بأس في جعل امر الولد <sup>المستحب</sup>  
 السادس من انه اذا اختلف الامه على قولين لا يحتاجون فيها لحد ثالثة  
 لولا قال السيد المرتضى لا يجوز ذلك مطلقا وهو من هبل الامية كما يشعر  
 به كلام العلامة في النهاية وصرح به العميد في شرح التهذيب جتهم وفيه مظهر  
 فان التقدير ان جميع الامه انقسموا الى قسمين فلا بد ان يكون للمعصوم في احد هو احدا  
 القول الثالث المخالف لكل من القولين مخالف لقول المعصوم جازا ولعل الحاصل كذلك  
 اذا كان الامية مختلفة على قولين لا يحتاجون فيها فان الامام لا بد ان يكون واحدا اما  
 العامة فقد اختلفوا في ذلك فاعلموا اكثر مطلقا وجوزوا لبعض الحنفية الظاهر مطلقا  
 ومحققهم على التصصيل لا بد ان كان الثالث في قسم شيئا متفقا عليه فمحمود والاولى  
 الاول فيجب التحقق مع الآخر قال بعض الصحابة باختصاص الجنب بالآخر وقال اخر بمساركة  
 الآخر اياه في القول باختصاص الآخر بالميراث فيرقع ما وقع الاجماع عليه من التحقق فظنا  
 من الميراث وايضا مسائل ان يكفل للشخص البكر ثم يجدها عينا فقبيل الوطى بمنع الرد  
 وقيل رد ما مرسى النقص وهو متفاوت فثبتها بغيرها فالفعل برهانها تناول  
 بالنسب فيرقع ما وقع الاتفاق عليه هو محكوم جواز الرد بمجانا ومثال الثاني فسخ النكاح  
 بالعين المحترمة هي الجدة والجد والبرص والرتق والقرن والفرج والجذبة والعمية  
 في الرجم فكل بعضهم بعضهم بالحجيم وقال بعضا حرا لا يفسخ بالحد ثفا القول بالغير  
 بعضها دون بعضها اقول ثالثا يرقع ما اتفقوا عليه فان القائل بذلك القول موافق للحكم  
 من هذين الحكمين هذا هو لا يخفى ما فيه فان القول الثالث عبارة عن حجة  
 جنتية مع السالبة التجزئية وهذا المحموم يناقض كلام المذاهب الذين لا يوافق احد ما

بنسب ما لا بد من دليل على

منها كذا فان قائل ان العلم بالخصوص لا يمتد الى الامامية والاعتقاد بالاعتقاد  
 عندكم تخصيص العلم بالاجماع فان تطابق فتاوى أصحاب الامة واحاديثهم كثيرها  
 اذ كان العقل باثباتها موافقاً لاعتقادها في الاختلاف فلا بد ان يكون احد الجانبين على  
 الباطل واذا جاز عند العقل ذلك فيجب ايضاً ان يكون كلا القولين باطلاين  
 ولو يكن قول المصنف موافقاً لاحد مناه فلا سبيل الى العلم بالاختصاص لا يقتضي للمصنف  
 او نقل من بعض السابقين كما لا يخفى على المجتهد السامع اذا حكمت الامية بعدم الفصل  
 المستلزم في جميع الاحكام او البعض لا يجزئ مخالفتهم قطعاً اما مع عدم العلم بعد  
 الفصل مع عدم الفصل فهذا يقبل على نحو واحد مما ان يكون طريق الحكم فيها واما  
 كقولنا في التمسك بالاعتقاد فان الامية يفصل بينهما فن قال كونه انساناً من جهة الامعاء  
 يوجب التورث قال بالتورث وكلا الموضوعين ممن قال لا يوجب منهم التورث وكما  
 هو مذهب هذا ايضا مما لا يخفى في العقل فيه بالفصل واما بينهما ان لا يكون فيهما جهة  
 الطريق كما في من الشافعي من شرب النبيذ وسبع العائبة ابا حنيفة اذ خفي في هذا  
 مما لا يخفى في العقل بالفصل عند العامة بان يقول بحرمه شرب النبيذ ابا حنيفة لما  
 لم اعني بالاعتقاد الامية فلا يخفى مطلقاً لان الفرق بين المصنف في احد الطرفين قطعاً  
 فالقول الفاضل متصور لما يقتضيه ما وليعلم ان الحال هذا من الفرق السابقة وما  
 بالخصوص الامية والامية في باب عدل الفهم غير جاز كما لا يخفى على المجتهد السامع  
 اذا اختلفت الامية على القولين كما ان احد الطرفين معلوم بالنسبة كان الحق في الطرق الاحكام  
 فيها الدخول بالمصنف فيه فرغوى ان هذا هو احد الطرق لتفصيل العلم بالاعتقاد الاجماع  
 المعبر عنه ما ولعل هذا هو السبب في انشاء امثال استعمل الاجماع مع ظهور الخلاف كما لو ما  
 سابقاً ما ان يمكن الاصرار بذلك فان كان احد الطرفين دليل قطعي فبالجواب لا بد ان  
 المصنف في ذلك الجانب قطعاً وان لم يكن هنا من احد الجانبين دليل قطعي فقال



بلا راع في ذلك كما اعترف به صاحب المواقف والسيد الشريف والقوشجي خيرهم من حليمة  
 القليم <sup>التي</sup> كانت هذان القليم فعل متصرف بصيغة نداء عليها المحكية بغير غنة والحسن  
 هو كما يكون كذلك كما يستفاد من كلامه الحق الطهسي ح وقريب من ذلك ما قال  
 صاحب المواقف نا فلا عن ابي الحسنين من ان القليم ليس المتكلم منه ومن اعلم  
 بحاله ان يفعله وقال صاحب المواقف ومن يتبعه ان القليم فعل يسبق الذم فاعلم  
 المتكلم منه ومن العلوي جلاله وانه فعل على صغائر في استحقاق الذم وهذا المعنى الثالث  
 هو محل النزاع فالتاثير الاشارة في المصعبان وذلك لان الافعال كلها عند مصر  
 سواسية <sup>التي</sup> في منها في نفسه بحيث يقضي مدح فاعله ولا ذم فاعله وحده المعاني  
 بجميع الامامية والكرامية والخوارج والبراهمة وغيرهم افعالها متساوية وانما يحصل الفعل  
 او يقسم كونه واقعا على وجه مخصوص لا يجله يسبق فاعله المدح او الذم وقد ارضى على  
 ذهاب جميع الامامية الى هذا المذهب العلامة المحلى في النهاية وايضا يستفاد من  
 كلامه في كشف الحق وايضا قد صرح به مولانا الطوسي في بعض مصنفاته واذ اتعينا  
 محل النزاع فلا بد لنا من <sup>التي</sup> بيان النسبة الواقعة بينه وبين المعنيين <sup>والذين</sup> لا  
 حتى نبحر في الاعتراف بالاول هل هو مستلزم للاعتدال <sup>والثاني</sup> ام لا والنزاع  
 الواقع في المعنى الثالث هل هو مستلزم للنزاع في الامامية ام لا فنقول الحسن و  
 القليم بالمعنى الاول في الافعال الاختيارية الحسن من المعنى للنزاع فيه مطلقا لا  
 كل فعل اختياري يكون نصا للفاعل او كما لا محالة يكون مذهباً ومعدوماً فاذ  
 اعتدنا اننا على الفعل للمرجع شفاؤه ونقص الاحالة كان مذهباً ومعدوماً فكيف  
 لو كان الامر كذلك فالقول بوجوب الاول قبل الشرع مستلزم بوجوب المعنى للنزاع  
 فان الامور مستلزم للاعتدال <sup>التي</sup> القليم بمعنى الفعل للمرجع بالنقص بل نقول انه يجب  
 الامر المرجع <sup>التي</sup> ان يقال ان بين المعنيين عموماً من وجبه

تفصيلها في صفات ناقصة موجبة لا تخاف من النقص كالبرص والجذام وبمثل ذلك  
 لكن معلوم انه لا كلام في قد تغفل بقرين من ذلك صاحب المواقف من الخلق  
 قال في رد من على مقام الكذب عليه تعالى يكون نقصا من المنكر بل هو العقل اعلم  
 انه لم يظهر في بين النقص في الفعل وبين القيم العقلية فان النقص في الافعال هو  
 القيم العقلية بعينها وانما اختلفت لعلارة وقد يستفاد الاختلاف بذلك من كلام  
 ابن توميه ان الناصب حيث قال وتضمن كلام صاحب المواقف السطر هكذا  
 اقول الفرق ان النقص هو الوجود بالفيض والصفات فان على تقدير حوازل الكذب عليه  
 يتصرف ذات بصفة العقور هم لم يقولوا ههنا بالنقص في الافعال حتى لا يكون وقاينه  
 وبين القيم العقلية كما ذكره صاحب المواقف ان كلامه عليه ايضا اعرف بذلك  
 صاحب التوضيح من لما تريد في مقام المنع حيث قال ان الاشهر ليس المحسن والعقل  
 بمعنى الكمال والنقصان ولا شئ على كل حال محذور وكل نقصان مذموم وان صاحب  
 الكمالات محذور في كماله لا في نقصه وانما صاحب النقصان مذموم في نقصه فانما كان  
 والقيم بمعنى انهما صفتان لا جواهرهما عبادا ويداير الموجهون في غاية النفاق على  
 كلامه المعنى الثاني ففسرنا المعنى المتعارفين وان كان نسبة العموم من جهة  
 لكن كونه عقليا لا وجله وان الزيادة العاقل على طبعه الى الظلم والظلم ملازم لغيره  
 مع ان عقله حاكم ربه ومن ههنا حقيقتنا ما قال الشهيد الثالث السبيل للعدالة  
 من احقاق الحق ان تقبل العلم العقل الى الاقسام الثلاثة المذكورة من صفات  
 بعض مسائل في الانساعة وازا من هم من عجز الانعام استي فان التفسير للعلم  
 من العلماء الامن امتال ذوى هذه الاعراض من السادة مع انه قد عجز تان لا يميز  
 بل هو من جوء الى المفسر عين المفسر المستله امة النساء من الصريح كالاخوة واذ عرفت  
 هذا فاعلم ان مطلوبنا معاشر الامامية ومن تبعهم هو الوجه الكلية اي بوجه النقص

في كل ما علم من الشارح انه حرام وثبت الحسن فيما عدا ذلك ومطلوب الاستاءة هو التمسك  
 الكلية لا يبرهن شي من المحرمات فيما في نفسه ولا ما عداه حسنا بل الحسن على ان  
 كون الشيء ليس بمبرهن عنه والقيمة كونه منها كونه فاجها جاسا في هذا المقام على غير  
 بعضها يفيد كون بعض الاشياء حسنا او قبيحا فان هذا القدر ايضا يكفينا حصول  
 الاثر فيه على الخافين او لا وثبت الكلية لعدم الثقل الثالث ثانيا وبعضها  
 يفيد الكلية ابتداءا هو انا اشهر والاجابة فقول لو كان جميع الافعال سوية  
 فانه من بعض دون البعض ولا امر كذلك يكون ترجيحاً بلا مرجح وهو باطل فثبت  
 في محله وايضا نقول انا نعلم بالضرورة حسن الصداق النافع والافشاء وروية  
 الودائع وانقاذ الغرق سيما اذا كان الغريق من الانبياء والافشاء او وصيا له  
 المؤمنين مع عدم احتمال المضرة للنقد الاحسان المستحقين وقيمة الظلم  
 والكذب والجور قتل الانبياء وغيره من تكليف الزمن بالطيرين والحوادث امثلة  
 ولا يتوقف العقلاء في ذلك على شرع ولهذا حكمه مستكر الشرائع كالظاهر ولا يفرق  
 احد من العقلاء في ذلك في مسائل البدييات الجلية ككون الشيء حلالا او حراما  
 وسادا او باردا او كون الكحل عظيما من الجرم وغير ذلك في كين المنكر لذلك كمنكر الفجر  
 الاخر موقوفات لا يقال ان حجم العقلاء من حيثهم بالحسن والقيم والامور لذلك  
 بمعنى الملازمة والمناصرة او صفة الكمال النقص من علم ولا تراعى لنافية المنازعة في فهم  
 لا تدعى ثانيا كون الفعل صفة كمال هو مبنية كونه حسنا بالمعنى المتنازع فيه وكذا  
 كونه قبيحا ومبنية كونه قبيحا مع ان العام لا يعم بالضرورة في الظاهر والظاهر في الانبياء  
 من عدم موم المنكر موقوفات لعماد مثال الملازمة والمناصرة فهو وهذا المقام بعد  
 مما يذكر السهام والارض لا يملك من ثل الملازمة والمناصرة فيختلفان باختلاف الاعتقاد  
 وحسن الافعال المطلقة وقيمة الافعال المتفاوتة لا يختلفان فان الامم فاطمة وطهرون



بين فحرم يوم الفطر ويحرم قتل المومن ظالمو كان كذا القبيحين عباد ربي عن كوفها  
منها عباد المومن العرفاء كذا يخفى وايضا نقول اتفاق الامم قرضا بعد قرن على  
فجر الظلم وحسن الصدق دون حسن صوم شهر رمضان وفجر صوم يوم الفطر  
يخطى ان الحسن والقبور عقليان هذا كلها بطريق العقل لما يقدر العقل فدل على ان العقل  
الاعرف ان اذا افعلوا فافعلتم ما قالوا وجدنا عليه اباؤنا والله امرنا بها قل ان الله  
لا يامر بالفحشاء اتقولون على الله ما لا يعلم فان للراد بالافحشاء في هذا المقام  
هو طواف المشركين بالبيت حملة كما يدل عليه بشأن نزول الآية فعلم ان الظلم  
عراق فافحشاء وتجهيز حكم العقل قبل ورود الشرع وقول استقام في قل انما حرم ربي  
الفحش ما ظلم منها وما باطن فانه صريح في ان الفواحش فافحش قبل كوفها  
منها عبادا وقول استقام قل من حرم ربي فانه الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرقي  
فانه يدل على ان الطيبات طيبات في انفسها عند العقل لا يحسن الله تعالى فحرمها  
لانها طيبات مجرّد كوفها مباحا من خطاب الشارع وقول استقام ان الله يامر  
بالعدل والاحسان وايضا نرى القرني ونهى عن الفحشاء والمنكر والبغى فانه  
صريح في ان هذه الامور مباحا والنهى عنها قبل كوفها ذلك متصفا بالمعسر  
والقهر وامثال ذلك في الكتاب كثيرة فحجب الكتاب فيه الا من يكون منها  
جاهلا كالا شعري ويدل عليه ما في الاثر باسنادة عن ابي بصير عن ابي عبد  
الله قال من زعم ان الله يامر بالفحشاء فهو زائد عن الله ومن زعم ان الخير والشر  
فقد كذب على الله وما هو جازي في الحديث  
قال قال رسول الله من زعم ان الله يامر بايسر والفحشاء فقد كذب على الله الحديث  
وامثال ذلك كثيرة فقد كذب من هذا ان كوفها عقليين مما اجتمعت عليه الامامية  
ويدل عليه العقل والكتاب والسنة فصارت المسئلة اظهر من الشمس واين

من لا من إلا الصاعرة فاستجاب بوجه الأول منها ما هو في المواقف وتقريره  
 ان العبد محبوب في فعله واذا كان كذلك لم يحكم العقل فيها بحسب الاقيم لان  
 ما ليس فعلا اختياريا لا يتصف بهذه الصفات اتفاقا وبسبب كون العبد محبوبا  
 ان العبد لو لم يتمكن من الترك فذلك وان تمكن من الترك ولم يتوقف على مرجح  
 بل بعد عنه تارة ولم يعبد عنه اخرى من غير سبب مرجح كان اتفاقا مع  
 سبق ارادة فلا يكون اختياريا لان الاختيار لا بد له من ارادة بخلافه  
 وان توقف على مرجح لم يكن ذلك من العبد الاستسلسل فبالفعل عنه والاشارة  
 الى مرجح اخر فتسلسل واذا وجب الفعل فيكون الامر اضطراريا وهذا هو المطلوب  
 ويمكن الجواب بوجه الأول منها ان اختيار ان العبد قبل الداعي متفكر من الترك  
 وبعد الداعي والارادة الجازمة غير متفكر من الترك فلا يلزم من ذلك اضطرار فانا  
 لا نثبت بالاختيار الا وجود الفعل بالاختيار والعقل من الترك قبله قال العلامة  
 هذا هو الحق والثاني منها ان اختيار ان العبد متفكر من الترك وصدر الفعل من  
 على مرجح وذلك للمرجح من العبد لكنه امر اعتباري يحسب التسلسل فيه الثالث  
 منها ان اختيار ان ذلك المرجح هو اشكال الفعل على المصلحة بحيث نعم العبد هو  
 انقضاء ارادة العبد بوجوب الفعل لا يحذر فيه كما عرفت الرابع منها ان الفعل ذلك  
 انما هو زاء وهو مخلوق لله لكن لا يوجب للفعل بل يرجح ومنه لك عجب الترك  
 التقدير بكونه صدور الفعل والخامس منها ان اختيار ان العبد يتمكن من الفعل وهو  
 الترك معناه ومعناه الاجتناب والنجاة لعل الى المرجح كالعطش كمن يجرى الى الماء  
 من جميع الوجوه والسادس منها ان الاشكال في حق لجبا الوجوه لقال في ما هو  
 يجوز عنه وجوبا واجيب عن ذلك بالفرق بان ارادة العبد محدثة فلا بد  
 لها من مرجح اما ارادة الله فهي قديمة لا يحتاج الى مرجح فلا يلزم التسلسل

ولا يخفى ما فيه فان ارادة الله تعالى اركانها قد تمت لكان قول لا يخلو من ان  
 للمراد من هذه الارادة يصح فعله وتركه اما لا يفصل الاول لا بد لتحقيق احد الجانبين  
 من محرم ونقل الكلام اليه وعلى الثاني يلزم الاضطراب في وجه آخر نقول لا يخلو  
 الامر من ان ذات الواجب مع الارادة عليه تامة للمراد لا فعل الاول مع كونه  
 الاضطراب في يلزم قدم المارد على الثاني يلزم الاضطراب او التسلسل لان رادة  
 الله تعالى انما تعلقت بايجاد المارد في زمان مخصوص فلا يوجد قبل ذلك  
 لا بافتقار ذلك لا يفيد ان مقتضى بان ذات الواجب ان كان مع الارادة عليه  
 تامة فيتم الامتلاك وان لم يكن عليه تامة افتقر وجب ذلك الى امر اخر بهتم العلم  
 قد علم الامر ان كان قد علم فلا يفيد وان كان حادثا افتقر الى محرم اخر وهكذا  
 الثاني منها انه لو كان الظلم قبيحا فثبت القبح اما لذات الفعل او لصفاته الشئ  
 او السلبية او المحرم على الاول يلزم ان يكون جميع الافعال قبيحا فان الافعال من  
 الضعية لا تعاقب فيها وعلى الثاني نقول لا يخلو الامر من ان هذه الصفة لا اذرة  
 للفعل او من مغايرة فعل الاول يلزم الاول وعلى الثاني يلزم ان يكون الظلم  
 حسنة واحدة مغايرة للصفة وعلى الثالث يلزم تعليل الشئ بالعدم على الواجب  
 نعم ان يمكن العدمي جزء من المؤثر كل هذا باطل فالظلم ليس بقبيح فقتضيه  
 ما عليه فالتأثير يختار الاول لا نسلم عبودية القبيح فان الافعال مختلفة في الحقيقة  
 وتارة تختار الثاني نقول يلزم الصفة ولا يلزم المجدود كما عرفت وقالة مختار  
 الثالث لا نقول بكون القبح وجبا فانه الذي ليس للعالم المتكبر منه ان يفعل فبارة  
 الواجب يجب ان يكون العدمي جزء من المؤثر لا ضير فيه فان عدم للمنافع جزء من  
 الفاعل المتكبر الثالث منها انه لو قال المكلف لا كذبين غدا فاما يجب على المكلف  
 ان لا يجب على التقديرين بخبره الكذب عن كونه قبيحا فان الواجب حسن

[illegible]

المسائل الصغرى قبل الوصول للدينه فمنه على كون الحسن والقبح تعليان منها شق  
 العدل للشيء وشق القبح للشيء لا بما فاما امور على غير عقاب الحسن وله ما  
 المستحق قبل الظاهر العجرات على يد الكاذب وقبح امامة المفضول مع وجود العاقل  
 وشق الطعن والتعجيل في هذا الكلام **الفصل الثاني** في ان الوجوب والحرمة  
 هل هما تدبيران بالعدل ام لا قال قولنا قد نازعنا في تحقيق كون الحسن والقبح  
 متعليين بالحرمة ان يضمن في ان العقل هل يحكم على فاعل القيمة لذلك فيه  
 بالعقل على فاعل الحسن **الكتاب الثاني** في استحقاق العقاب والثواب بدون  
 استغناء عنه من الشرع او لا فاعلان ان الشارح مذهبهم في ذلك ظاهر وان  
 ان يكون الحسن والقبح متعليين كيف يعتد بذلك اما لامامية خطا كل كلام الاثر  
 العلماء منهم ولا يجتنب في حق اليقين ان حكم العقل بذلك مما اجتمعت الامامية  
 عليه وقد صرح بعدم الخلاف في العدد ولكن صاحب الفوائد لا يكتفي بذلك  
 فقال في حديث من كتاب ابن بابويه لا يقال يلزم من الحديث الذي  
 ذكره ابن بابويه بطلان الحسن والقبح للذاتيين كما ذهب اليه الجمهور لا سيما  
 حيث قالوا لو عكس الله تعالى جعل الكفر اجبا وحلالا حراما لما كان في معنى  
 لا يلائمنا كما نقول هنا مستندنا ان احدهما الحسن والقبح للذاتيين والآخر  
 الوجوب والحرمة للذاتيين والذي يلزم من ذلك بطلان الثانية لا بطلان  
 الاولى وبين المستثنين بون بعيد لا ترى ان كثيرا من الصالح العقلاء ليس  
 محرم في الشريعة فمقتضاها ليس بواجب في الشريعة ومعنى القبح العقلي لا يقتضي  
 وينسب فاعلا الى السفه على ما ذكره الحق الطوسي في بعض تصانيفه فوالله اعلم  
 اخر من كتابه **الكتاب الثاني** ان شئت بتحقيق اللقاع واستمع لما استلحق عليك  
 من الكلام بتوضيح الملك العلام ودلالة اهل الذكرا قول يستغناء عن ظواهر

الكتاب الثاني في استحقاق العقاب والثواب بدون استغناء عنه من الشرع او لا فاعلان ان الشارح مذهبهم في ذلك ظاهر وان ان يكون الحسن والقبح متعليين كيف يعتد بذلك اما لامامية خطا كل كلام الاثر العلماء منهم ولا يجتنب في حق اليقين ان حكم العقل بذلك مما اجتمعت الامامية عليه وقد صرح بعدم الخلاف في العدد ولكن صاحب الفوائد لا يكتفي بذلك فقال في حديث من كتاب ابن بابويه لا يقال يلزم من الحديث الذي ذكره ابن بابويه بطلان الحسن والقبح للذاتيين كما ذهب اليه الجمهور لا سيما حيث قالوا لو عكس الله تعالى جعل الكفر اجبا وحلالا حراما لما كان في معنى لا يلائمنا كما نقول هنا مستندنا ان احدهما الحسن والقبح للذاتيين والآخر الوجوب والحرمة للذاتيين والذي يلزم من ذلك بطلان الثانية لا بطلان الاولى وبين المستثنين بون بعيد لا ترى ان كثيرا من الصالح العقلاء ليس محرم في الشريعة فمقتضاها ليس بواجب في الشريعة ومعنى القبح العقلي لا يقتضي وينسب فاعلا الى السفه على ما ذكره الحق الطوسي في بعض تصانيفه فوالله اعلم اخر من كتابه

الامات الكريمة ونصهر مجات الاحايث لتسرفية بطلان الوجوب والحكمة للذات  
 بل قول الدليل العقل فاقم على ذلك بان نقول لو كان الوجوب هو الحكم بمعنى  
 استحقاق الثواب والعقاب في اثنين لكانا جاريين وافعاله تعالى من المعام  
 المنقولة عليه بطلان والقيمة الذاتية هو الفعل الذي هو حقيقة بصفة اذا علمها  
 الحكم بغيره عنده كما افاده سلطان المحققين بغير الدين للظهور في كل حال  
 لقيمة الذاتية للمعنى قال بان فاعل لشيء الذي في نظر الحكميم اذا ضل مع العلم بانها  
 بتلك الصفة ومنهم من زاد على ذلك فقال بان فاعله ليسحق العقاب ايها المفسر  
 انفق على ان فاعله مع العقاب عن انصاف بتلك الصفة مع عدم الحكم اختلافا  
 في فاعله مع التردد في انصاف بتلك الصفة هل هو مع عدم رام لا فهم من قال باطله  
 مع عدم ومنهم من قال بانه غير متناهي فيستحق الذم والعقاب ثم القائلون بالتثني  
 افترقا فرقتين في حكم التردد فرقة قالت بالوقت وفرقة قالت بالخطو  
 وانا اقول القول بالخطو باطل قطعا لانه لا يجوز للتردد في الغير من  
 فله لان شرط النهي عن المنكر العلم بانه منكرا لانه محتمل ان يطعم الغير فيغير  
 الصواب علم العلم عليه المتردد فلا يجوز نهيه عنه ولو كان محظورا لجاز لان  
 الامام والمحقق لا يخطئون لاجتهادى ثم اقول من المعلوم ان من  
 باللائمة بين استحقاق الذم وبين استحقاق العقاب مع العلم بانصاف في  
 بلزم ان يقول باللائمة بينهما مع التردد في انصاف بتلك الصفة ولكن الذي  
 لا ريب في عدم اللائمة بينهما كما نقلناه عن الزركشي واختراها وان حكم المتردد  
 الوقف لانه من البديهيات العظيمة ان الخطأ مذكور له سلك لا يحتمل ان يخطئ  
 انما من عدم جواز ان ينفى عنه غيره انتهى كلام صاحب القول في المندرية انا  
 اقول وبالله التوفيق الاظهر عندي هو ما يظهر من كلام اكثر علماء من انه اذا

إذا قام الفعل بحيث يدل عليه العقل والنظم وقتل النفس بغير حق والعقل يحكم بكونه  
 حراماً أي بأن ذلك لا يمكن قبل ورود الشرع إن لنا أفعالاً حكماً جلياً كزنا ونحوه  
 ونعلم أيضاً أن كل ما قل حكمه بغير حق القيم ويدم فاعله عليه هذا مع الاعتناء بالبرهان  
 فيجوز أن نحالوا الواجب تعالى يدم فاعل القيم ولا شك وإن للذمة من الله  
 لا ينصير في فعل الباطح فلا يكون له إلا حراماً وهذا الكلام في الحسن الذي لم يترك  
 كرهه المصلحة لا يخفى وهذا هو المحل في تمام هذه القضية في الاتفاق بيننا  
 وبين صاحب الأصول المحمدية فإنه قال فيه قد يترتب لأجله من أهل النبوة  
 مستصفاً إلى المشيئة بأن معرفة الله تعالى بحوالا أن حقائق العالمات له رتبها وضبطها  
 وإنه لا بد من معلم من جهة تعالى ليعلم الخلق ما يرضونه وما يسخطه من الأمور الفطرية  
 التي قمت على الغارب بالهام فطري المهي كما قالت الحكماء للطفل يتعلم بشيء له  
 بالهام فطري المحمدي ذلك أنه تعالى لهم بتلك القضايا أي خلقها في قلوبهم والهام  
 بذلك أن اصح على تلك القضايا ثم أرسل إليهم الرسول وأتوا على الكتاب فم فيه  
 وفهم الحجة لم يتعلق قهر وجوب لا يخرج من السلبية ناس إلا بعد بلوغ الخطأ  
 من الشارح ومعرفة الله تعالى قد حصلت لهم قبل بلوغ الخطأ بطريق الإلهام  
 أي وكل من بلغت درجة النبوة تقع في قلبه من الله تعالى قية بصفاته التي  
 وإنه قال في الحاشية المتعلقة على ذلك الكتاب وإن قد تواترت الأخبار  
 بأنه لم يرتق تكليف بأحد إلا بعد بعث الرسول ليؤمرك من هلك عن نبينا  
 فمن حي عن نبينا وإن المعارف التي يتوقف عليها الأدلة السمعية كلها حاصل بتفضل  
 الله تعالى وطوله والعقل لا يرضى بذلك إلى آخره هذا الكلام كما ترى سيد  
 على أن عنده صحة معرفة الله بصفاته التي يتوقف عليها إثبات النبوة قبل  
 وثبوتها لما عذنا وظاهر فإن أصحاب ملاح والطوائر في وجوب معرفة

الله بعفائه الشئ أو التخليه بها الفعل ونحوه على منكره كالاشارة تشيها بليتها  
ما يبرز عليها من قطع الجرح لا ينياد ولغا عركه لا ينفخ على من ما وقع على الكلام لما  
صدى للكبرى فقولان هذا هو معنى القيمة بعبارة كما عرفت اما الترتيب فلا كلام في  
معناه الا انه هو المعبر عنه بالشكل الاول الذي لا ينتج عنه كونه فيمكن انشاء  
المطلوب بغيره من انما قبل شئ من النبو ان الله تعالى رضى عن الكعباء الحسنة بسخط  
عليهم بفعل القيمة وكل فعل للعبد يكون سبب مستقفا لخطوة كانه كان حرا وكذا  
فيكون فعل القيمة هو كذا من فعل حسن رضى به المستعمل بسخطه لانه يكون حرا  
لا محالة وهذا هو المطلوب ان شئت تقول على هيئة الشكل الاول هكذا  
فعل العبد للقيمة يجب مخطا الله وكلما يجب مخطا الله يكون حرا ما فعل المصداق  
القيمة يكون حرا اما الكبرى فظنوا ما الصغرى فلان رضاء الله تعالى عن فعل العبد  
للقيمة فهو كونه على الله تعالى لا عفا في الجحامة الوجه يقصرون على شئ لا وجه  
الاول هو كون الفعل بحيث يستحق فاعله للمدح من التكبير والتمجيد على  
كما يقال شكر النعم واجب عقلا والظن واجب عقلا والثاني هو الوجوب  
بمعنى كون الفعل بحيث يستحق فاعله رضاء الله تعالى وتركه مخطا الله كما يقال  
الوجوب واجب عقلا والوجوب بهذا المعنى غير الوجوب بالمعنى الاول  
الوجوب بالمعنى الاول يتحقق قبل معرفة الله تعالى بل هو سبيل اليه كما هو  
ما يجرى في الكتب الكلامية اذ ما ينفرد بالثاني والثالث هو كون  
الفعل بحيث يستحق فاعله خلق جنات تجري من تحتها الانهار ونحوه خلق الجنات  
التي وضع فيها الناس والجحامة فالوجوب بالمعنى الاول لا شك في انه يستفاد  
من الفعل ولا مجال لاحد من القائلين ما هو الوجوب بالمعنى الثاني لا شك في انه  
وهكذا بالمعنى الثاني ناعرفت ان الوجوب بالمعنى الثالث لا يطهر انه

لا إمكان لأن يجب فادع تلك المصطلحات دون الشرع أما العلوي باستعفاة بمنزلة امرأ  
 في الجحيم فالنظام لا يلزم العلوي كون الفعل بحيث يستحق ذلك الملاحج ورضائيه ويكون  
 الباعث المكلف على الاتيان به هو رضائيه كما لا يخفى وهذا الشرح اعني القربه  
 معجزة في الواجب الشريعة أيضا بالذات وهذا التفصيل الذي ذكرناه في الوجوب  
 جازي في الشرع ايضا فان ترك الشكر ونكاح القربى يلزم حرمة بالكلية لا قبل ورود  
 الشرع وقبل حصول المعرفة في الشرع وفي القسم معلوم بالحق الثاني بعد  
 الشرع في كل المنع ويستفاد من كل من تلك المذكرات بالحق الثالث  
 بعد ورود الشرع كما لا يخفى أما ما قال صاحب الفوائد المدنية من ان حديث  
 مسلمين بأبو زيد على بطلان الوجوب والحرمة اللذان ينسب قول الصادق في كل  
 شيء مطابق حتى يرد فيه في غير ذلك الامور الاول ما نقول انتهى نعم من ان يكفر  
 عطيا او شرعيا او اتى بالفعل فيما نحن فيه حتى لو الثاني لما نقل كل كذا قبل ورود  
 الشرع وهذا لا باحة بعد الشرع وسيأتي مزيد توضيح لذلك والثالث انه كثر  
 من مخرجين بالدليل وقد اقمنا الدليل على ان الفعل حاكم على ان الواجب له  
 لا يكون باجبه انما هو اوله العرفي فيقول النعمان بغير حق ولو كان معنى ذلك  
 وثبت ومن بأمور يمكن فيها عدم ذلك لقول النبي في الواجب مستحسن  
 بصحة الآية التي منه القضية ابره المنقضية لا راد لها عدم تلكها كتركها في كل حال  
 الله تعالى الطوبى في شعارها انما مثل العبد كخاف كل طائر حاد يراس كل رجل  
 من عسكره فيرميه بالجمجم يخرج من جهة كان هذه القضية وقعت في زمان الغابر  
 اما في العالم الذي ولد فيه من بعد ذلك من الماهي للشهر واما قبله ثلاث وعشرين سنة  
 فيما باربعين سنة اختلف الروايات فلو كان ارتكاب جميع القبائل  
 والغشاة وما قبل البعث لم يعد بغير الله تعالى بهذا الشخص من العذاب

[illegible]

المنعم فهو على الوجوب كما عرفت سابقا وقد نص على ذلك الشيخ ايضا الفاعل  
 الذي لا يكون كذلك لا يعلم بالعقل انه حسن او قيم لا بد منه ولا يلازم ذلك  
 فقد تم الاختلاف بين اهل العلم فيه فذهب البصريون من المعتزلة وتمام  
 من الفقهاء الشافعية والحنفية الى انها على الاباحة وهو الذي قال  
 المرتضى في العلامة التحلي طاب ثراه قد مال اليه صاحب الفوائد المذاهب فيها  
 وايضا قال به محمد بن بابويه في اعيان الرواية فانه قال في قال الشيخ به حقا  
 اعتقادنا في ذلك ان الاعتناء كلها مطلقه حتى يرتفع في شئ منها هو ذهاب  
 البعد الذين من المعتزلة وطائفة من المعتزلة الى انها على المحذور قال ابو الحسن  
 الاشعري وابوبكر الصديق وجماعة من الفقهاء انها على الوقف وهو محتمل الشيخ  
 المعين شيخ الطائفة ونحو نقول في النزاع في هذا المقام قد تم في امرين علمنا بظهر  
 بالرجوع الى الكتاب القوم الاول احسنناه والثاني في حسن بعض الافعال التي يوجب الاتقاء  
 من كمال الفوائد المتعارفة بحسب العقل عدله كذا وقع الخلط منهم في ذلك فكيف انما  
 النزاع في الاول يتنازعون في الثاني وهذا يوجب الاشتراك لا يخفى على ذوي البصائر  
 ونحو هذا كمالا في هذه المقامات على ما نشير الى ما هو مختارنا في ذلك على طلب الامر  
 الله التوفيق وتحقيق المقام الاول لما كان موقفا على فهمه متقنا ما دبره مشغولا  
 به **ثم قد لاولى ان جميع افعالنا اختيارية لا تخلص من انه اما حسن او قبيح**  
 سواء ورثه الشرع او لم يرده وهذا مما اجمعت الامامية عليه لا مجال للنقض فيه  
 ذكره في غير ذلك قد سبق بما لا مزيد عليه والمقدمة الثانية ان امر كتاب  
 العقل الذي لا يكون حسنا او قبيحا بل العقل وكان احتمال القيمة في قائما مساويا  
 لاحتمال الحسن **فمن خوف هذا كما قالوا ان عدم شكر المنعم تعالى محقق**  
 الغرة وهذا مستلزم للخوف ان سلوك طريق غير ما موب والقابام **في الباطل**

مستلزم للشرع والمقتل **الثالثة** بان دفع النفس عن النفس مع الفاعل حسن  
 وعدم الانعقاد فهو هذا الذي لا ترى ان العقلاء كافة يدعون تركب الاثر المحض  
 كالقيام تحت الحائط المائل المشرف للسقوط والسلوك بطريق ضيق وقد ادى  
 جمع كثير من اصحابنا يدعونهما الى وجوب معرفة الله تعالى عقلاً كما هو مذهبهم  
 في الكتب الكلامية واذ عرفت هذا فقد ارجح ظاهراً ان الاصل في التنازع  
 كلها على الخطر لان كل واحد منهما في انفسه لا يري ان ارتكابها كبدان يكون اما ينجو او  
 يحكم العقلاء الاول كما نقول له ليس بحسن انه مستلزم لنفسه الصلابة انما يفتيد  
 الحق مع القدرة على التذكر فيحكم العقلاء الثلاثة وكل فهم معلوم القبح حراماً لها  
 كما عرفت وهذا هو المظهر من نتائجها ان اكل غير حشيش مجهول الحال من اشياء  
 على المصلحة او المضرة وخالياً عن الامارات الدالة على الصلاح او الفساد  
 يكون احتمال الصالح فيه مساوياً لاحتمال الفساد فيجوز اكله مع ذلك لو اكله  
 احد من المكلفين ولو ضره قد ارتكب قبيحاً واحداً فقط ومع الضرر ارتكب القبيحين  
 فان اكل القبيح واكل الفضل للمضيق فيجوز اكله ويقال في كلا الصورتين فباعاً واما  
 لكن الثاني يكون من قبيل الكبائر والاول بنزلة الصغار وهذا الحل في سلوك  
 طريق مخوف مع الفاعل على السلوك بطريق مأمون فانه لو نجأ فعد ارتكب  
 وزاد ولو مع ذلك هلك او تلف ماله فكان كانه اهان على نفسه  
 ماله فيكون هذا حراماً اخر فيكون حراماً واحداً لكن النفس من الاول تخوفاً بالانابة  
 في كلا الصورتين انما على مخوفاً به بعد بحقيقة الحال اما الامور  
 الاخرى من الاشياء التي يصح لا تغفل <sup>والله الموفق</sup> والاعرفه والاليسه  
 الفاخرة والحيوانات الطيبات على العقل <sup>انتمكم عليها</sup> لا تسعة  
 قبل الشرع او يحكم بقبحها حتى يكون حراماً وهذا اول ذلك كما هو مذهبنا

هذا هو المظهر من نتائجها ان اكل غير حشيش مجهول الحال من اشياء على المصلحة او المضرة وخالياً عن الامارات الدالة على الصلاح او الفساد يكون احتمال الصالح فيه مساوياً لاحتمال الفساد فيجوز اكله مع ذلك لو اكله احد من المكلفين ولو ضره قد ارتكب قبيحاً واحداً فقط ومع الضرر ارتكب القبيحين فان اكل القبيح واكل الفضل للمضيق فيجوز اكله ويقال في كلا الصورتين فباعاً واما لكن الثاني يكون من قبيل الكبائر والاول بنزلة الصغار وهذا الحل في سلوك طريق مخوف مع الفاعل على السلوك بطريق مأمون فانه لو نجأ فعد ارتكب وزاد ولو مع ذلك هلك او تلف ماله فكان كانه اهان على نفسه ماله فيكون هذا حراماً اخر فيكون حراماً واحداً لكن النفس من الاول تخوفاً بالانابة في كلا الصورتين انما على مخوفاً به بعد بحقيقة الحال اما الامور الاخرى من الاشياء التي يصح لا تغفل والاعرفه والاليسه الفاخرة والحيوانات الطيبات على العقل لا تسعة قبل الشرع او يحكم بقبحها حتى يكون حراماً وهذا اول ذلك كما هو مذهبنا

الوفاء والمضامون هناك لم يمتنعوا في الكلام الاول بالاتفاق وت في ذلك ونحن نذكر كلاما  
 محتملا رأينا تهديدا مقدما ووجه للصديق المنة ثم تذكر مستمسك للمضامين وما يتوجبه  
 عليه فنقول المفدسة في ان الاذعان قد يكون حازما وفدا لا يكون كذلك كما  
 هو معلوم ومثبت في محله واذا كان العقلاء للصحة في فعل مع تصبرهم  
 للعسكرة فيه تجوز الضعيف مما يستلزم عدم فهم ذلك للفعل وان ظهر من بعد  
 ذلك مطابقة الهمم للواقع يدل على ذلك سائر الامارات الانسانية في السنة  
 يتعامل بها العقلاء من غير تكبر من احد منهم في ذلك كما ترى ان سلوك طريق  
 ما من ينسب المشاعر مع وجوب احتمال العطب او تلف المال ليس بمردود  
 عند العقلاء وهكذا الجلب من تحت جدار مستقيم مستحسنا البناء او تحت سقف  
 لذلك وغير ذلك للذات من الامور للكثيرة بل الذي يتبع منها او يمنع خرم  
 منها بعد عند العقلاء من السفهاء والمخاضين وان اتفق من بعد ذلك مطابقة  
 الهمم واذا عرفت ذلك فنقول الاظهر في الاشياء السطوية هو الحسن والا با  
 يدل عليه امور **الاول** منها هو ان تناول الفاهة مثلا منفعة غالبية عن  
 اما رأت المضادة ولا ضرر على المالك وما لكها جواد كريم والاكل عبدة  
 فغذا يوجب الخدم بحسنه عقلا وكلما يحكم عليه العقل بكونه حسنا فهو  
 هذا هو المطلوب اما لو فأنفعة ضررى اما خلقا عن اما رأت للفساد  
 فهو مجسم والعرض اما عدم الضرر وكون المالك جوادا وتكون الاكل عبدا للمالك  
 فكل هذه الامور ظاهرة اما ان العقل على الاكل للكد في يحكم بالحسن فلان العلم  
 حاصل بان عبد السلطان لو غلب عليه من ماله الشطوط الواقعة في ملك  
 السلطان مثلا مع علمه بان ماله جواد كريم وان ليس مضرة في ذلك كما  
 حسنا بل لو لم يكن ماله معللا باحتمال ان ماله لا يكون راضيا بذلك بعد.

عند الاعتقاد من جهة بل بما يصير ذلك موجبا للملال السلطان كما هو مشاهد  
 في أكثر طبائهم الاستغناء لا يقال عدم ظهور ما رآه المفسدة لا يوجب انتفاء  
 المفسدة رأسا فاحتمال المفسدة كاف في قبح الأكل لا نأقول وجوب المفسدة  
 معلوم ظاهرة المفسدة وهو موهوم فلا يضر فيكون الأكل حسنا كما أن سلب  
 طريق ما مومن مع كونه مظنون السلامة ومحمّل العطب حسنة ليس بقبيح هذا  
 هو ما قرناه في المقدمة على أن نقول لو كانت أمثال تلك الجملة مراعاة عند الاعتقاد  
 لاجتماع القول بعدم كون ردة الورد بعينه أو بعدم كون الظلم قبيحا لاحتمال أن يكون  
 ردة الورد لغير قبيح بسبب كون المودع غنيا والمستودع فقيرا والسبب أن دفع الورد  
 أنفع للمستودع وأجر المودع فإن الثواب في الجملة عطف على كونه ردة ذلك الحيا  
 أيضا يقولون به هكذا في الظلم فانه لا شك في أن الأجر لما حصل المطلوبين لا يرد  
 بدن الظلم فينبغي أن يكون الظلم حسنا إلى غير ذلك من الاحتمالات البركيكية وفي  
 هذا تحجب للإسلام وابطال للدعوى نحن لا نمكنا الأصل من بعد الله وأما  
 جرم الاعتقاد أن النار ليست بحجارة وقصها ولا الماء نار فاحتمال أن يكون الحرق بها  
 والبردة منه ناشيا من الوهم كما هو من هذا الموضع فخطأ في دفع ما لله من ذلك  
 منها أن الله تعالى خلق الطعير والأجسام فلا بد أن يكون لها غاية ومقصود والآلة  
 العيشة لبعضها البعض المستغناء تعالى عنه ولا ضرر المخلوق وفائدة  
 وأبصارها كان ذلك لثبوت أن هذا لا ضرر بالطعير لا يقصرون بدن الأكل فيكون  
 أكلنا أباها مطلوب بالله وهذا هو المطلوب فأما المقصود من خلقها هو إعمال المقصود  
 بسبب الأكل فيكون المطلوب إعمال المقصود وأبصارها أن الثواب ليس بالاجتماع  
 النفس ادراكها وهو ليس له مقتضى ادراكها فمجرد جازا أو الموصوفين هو الاستغناء  
 على وجود الصانع الحكيم هو أيضا لا يتقيد أن الأكل فيثبت المطلوب في الثالث منها

ان يجس من كل جاف ان يتنفس في الهواء وان يلد تخل منه اكثر مما يحتاج اليه  
 الحيوة وهكذا ان يستلق او يجلس ونام او يستقط اكثر مما فيه الحيوة بل من  
 اقصر على قدر ما يحتاج الى الحياة ليس يهد سفيها ولا علة لهذا الخلق كونه نفعيا  
 خاليا عن العسرة ويشهد له قلنا لا قولنا في سورة المؤمن والزلزال من السماء  
 ماء بقدر فلسكاه في الارض انا على ذهابه لقادر ان فانشاء الكرم جناح من تخيل  
 ولعناب لكم فيها فكم كثيرة ومنها ناكلون وشجرة تخرج من طوى سيناء تنبت بالدهن  
 ومنهم للاكلين وان لكم في الانعام لعبرة لتنقذكم مما يظنونها وكم فيها منافع كثيرة  
 ومنها ناكلون وعليها وعل الفلك تتحرك وفي سورة لقمان العزيم ان الله عز وجل  
 ما في السموات وما في الارض وفي سورة النازع والهمز ان الناس والماء الى الارض البحر  
 فخرج به ذرعا لكل من انعامهم وانفسهم فلا يصرون وفي سورة فرق وتزلزلنا من  
 السماء ماء مباركا فان شابه جناح من حبوب الحصيد والخلق اسقاه لها طلع  
 تفصيل من قال العباد وغيره المذكورات من الآيات الكثيرة وليت شعري  
 ما الذي ارجع الخلق في هذا المسلك من هذه الآيات الكثيرة فاعلموا ان  
 الاعمال المتدافع فيها من ان ادخلنا هذا في انفسنا من باب خفية عن العبد  
 والله يعلم ان هذا هو مختارنا في هذا المقام نخرج في ذكره مستصفا للخالقين  
 ونفهم ذلك على نقل كلام الشيخ في العدة فاجابهم فلا قال متصفا لغيره بليلة  
 وحيث كان كلامه موافقا لمختارنا فقمم الوفاق حيث لم يكن كذلك فليس في الامر عليه  
 نرجع الى ذكر ما سبق من كلامه المتعلق بهذا المقام فقول قال الشيخ في العدة فضل في ذكر  
 حقيقة الخطر والاحاطة بالاريد العلم ان بعض قواي الشبهة خطيئة ان في العدة  
 الا انه لا يصح هذا بعد ان يكون في كل خطيئة او ذل عليه لاجل هذا القول وانما  
 الله تعالى الخ لا يترككم انكم تخرجوا ذل جليها ان كل من افعالها فكلها كبريا

على المبدأ والاعتبار  
الذي هو في الحقيقة  
الاولى والاولى

فلذلك لا يقال في افعال البهائم والمجانين انها مخطئة لما لم يكن هذا الاشياء اعترافها  
وكلا دل عليه ومعنى قولنا انه مباح انه حسن وليس صفة لا يقال على حسنه ولا يوجب ذلك  
الا بالشرطين اللذين ذكرناهما من املاها فاعلم ذلك لو كان له عليه وكذلك لا يقال  
افعل الله تعالى العقاب باهل النار وما لم يكن اهل ولا دل عليه وان لم يكن العقاب  
العقاب صفة زائدة على حسنه ومعنى كونه مستقفاً وكذلك لا يقال في افعال البهائم  
انها مباحة لعدم هذين الشرطين ولا جل ذلك نقول ان المباح يتوقف على مباح المخطئ  
حاضر وقد قيل في حق المباح هل هو لافعله ان يتفهم به ولا يخاف من ذلك ولا جلا  
ولا اجلا وفي حد الخطر ان ليس الا شقاق وان عليه في ذلك، ضرها اما اجلا او  
اجلا وهذا يرجع الى المعنى الذي قلناه **فصل** في ذكر الاشياء التي يقال انها  
على الخطر لا باحة والفصل بينهما وبين خبرهما والادليل على الصبر من ذلك ان افعال  
المكلف لا تخلو من ان تكون حسنة او قبيحة والحسنة لا تخلو من ان تكون واجباً او  
مندباً. ما احاط كل فعل يعلم حكمه بقوله العقل على التصويل فلا اختلاف بين اهل  
المحصلين في انه على الخطر: ذلك انهم يظنونه كالتدبير والعبث والجهل وما  
شاكل ذلك وما يعلمه جميعه وجوباً على التفصيل فلا خلاف ايضا انه على الوجوب  
وذلك نحو وجوب رد الوديعة وشكر النعم ولا انصاف وما شاكل ذلك  
وما يعلم حكمه ندباً فلا خلاف ايضا انه على الندب وذلك نحو الاحسان  
والتفضل وانما كان الامر في هذه الاشياء على ما ذكرناه لا كما لا يعرفون  
تغير من حسن الى قبح ومن قبح الى حسن واختلاف في الاشياء التي هي مستقفاً  
بما اهل هي على الخطر: الا باحة او على امر متفهم فذهب كثير من البغداديين  
وطائفة من اصحابنا الامامية الى انها في الخطر واقبحهم على ذلك جماعة  
من الفقهاء وذهب اكثر المتكلمين من الصبريين. هو ان يلقى عن ابي الحسين وكثير من

الناس الى اقله على الوقت ويجوز كل واحد من ذلك ما ينظر فيه وينتظر في  
السمع هو احد النعم وهذا الذهب كالم يضره شيئا ابو عبد الله وهو  
الذي يقوى في نظري انتهى <sup>في</sup> الحكم انه من الوقت بامر من احد ما انه كما  
وهذا ليس يفت في الحنفية فانه قطع بانقضاء الحكم والثاني انا لا نعلم الحكم  
فيه وكلام الشيخ لا في والقواعد اصولية المقررة عند الامامية يدل على ان  
مختار الشيخ هو الوقت بالمعنى الثاني فان القول بعدم الحكم لا يجتمع مع القول  
بالحسن والقبح العقليين ثم قال والذي يدل على ذلك انه قد ثبت في العقول  
لن الاقدام على ما لا يامن للكل كونه فيها مثل اقدامه على ما يعلو فيها  
الا ترى ان من اقدام على الاخبار بما لا يعلو صحته مخبر جري في القبح جري من  
اخرج علمه بان مخبره على خلاف ما اخبر على حد الحد واذا ثبت ذلك  
وقد ان اكد له حتى حسن هذه الاشياء قطعاً ينبغي ان يدور ثوبه ان يفتق ولذا  
جوزنا ذلك فيها قبحها لاقدام عليها انتهى اقول يرد عليه انه لا دليل  
لا يطبق على دعواه لان دعواه ان الحكم في الدليل لا يفتقر ذلك بل الدليل  
انما يفتقر ان ساكنه الحكم فيه بخلاف ما في النظم وهذا غير ذلك والثاني  
ان حاصل هذا الدليل يرجع الى القول بالحظر كحاصل هذا هو انه لا يجوز  
لنا قبل ورود الشرع اكل الفواكه المعروفة مثلاً وهذا هو مطلوب  
القائل بالحظر غاية الامر ان القائل بالحظر يقول به لاستئصال الاكل على  
المفسدة والدليل انما يقتضيه كقولنا الاكل يحتمل المفسدة والثالث انا  
نقول ان كان مراده من هذا الاستصحاب هو ثبات الحظر في فعل كان احوال  
الخصم مساوية لاحتمال القبح فهذا لا ينبغي ونحن ايضا نقول كما عرفت لكن لا يرد  
من هذا اشبهت الحظر في فعل يكون الحسن فيه مظنوناً راجحاً واحتمال

العلم فهو ما هو موجودا في ذاته كان مرادها هيئات الخطر عموما كما تدل على اعتبارها  
 السابقة واللاحقة فالعلم لا يثبت في العلم لان قولنا انه قد ثبت في العقول  
 لا آخره غير مسلم بل الامر بالعكس فان ثبت في العقول ان العلم لا يثبت في العقول  
 انما هو العلم كالاتام على موقوف المحسوس لا في سطر العلم من وسيله علمه  
 ما من و الجاوس تحت سقف والعلوم خلاف ذلك فاما قوله الا ترى فهو لما لا له  
 لا فاقدا ثبتنا فيما سبق ان محتمل ومختار ما هو جواز العمل بخبر العادل المقيد  
 للعلم بخبر محض وبغيره بتقدير العلم كما لا يخفى ثم قال انما قال قبل نحن نأمن بها  
 لو كانت في حقها تركها لا كقولنا فسادا لان العلم لا يثبت في العلم والظلم  
 والكذب العيب غير ذلك ولو كانت في حقها فسادا لوجب على التقدير انما علمنا ذلك  
 ولا وجه التكليف فلا الرتبة اذ علمنا حسنها عند ذلك فذلك عندنا بالاباحة  
 قيل لا يستعمل في العلم الفساد باعلاها جهة الفعل على التعميل في حق العلم لا يعلم  
 المصلحة لما في التوقف في ذلك الشك وتحت كل واحد من الامرين واذا لم يستعمل  
 ان يتعلق المصلحة بالشك والفساد باعلاها جهة الفعل لربما علمنا على كل حال  
 وصار ذلك من فاعل المصلحة لا العلم او الفسدة بالشك في حجب العلم  
 وذلك عموما فاعل السمع انتهى اقول ان كان المراد من هذا الاشكال هو الاشكال  
 مخافا فلا شك ان الجواب هو تام وان كان المراد من هذا هو الاشكال على محتمل  
 الشك من قبلنا نحن لاننا نأمن الى هذا الاشكال حتى نختار الى دفع الجواب وهذا  
 ظاهره فقال وليس في العلم ما لا يكون ايضا ولا يكون كذلك فان كان فسادا  
 فلا يكون كذلك في سائر الاشياء بل لا يكون في سائر الاشياء بل لا يكون في سائر الاشياء  
 بين الذي لا يثبت في العلم انما هو خبره انتم فصار العلم لا يثبت في العلم

هذا هو العلم  
 العلم هو ما هو موجودا في ذاته  
 العلم لا يثبت في العلم

هذا هو العلم  
 العلم هو ما هو موجودا في ذاته  
 العلم لا يثبت في العلم

هذا هو العلم  
 العلم هو ما هو موجودا في ذاته  
 العلم لا يثبت في العلم

هذا هو العلم  
 العلم هو ما هو موجودا في ذاته  
 العلم لا يثبت في العلم

هذا هو العلم  
 العلم هو ما هو موجودا في ذاته  
 العلم لا يثبت في العلم

كما قالوا لا يخلو من الخير شيئا ولا يكون كذلك لا يستمر ان يكون  
 للكلف حالة ان لم يتغير بها المفسدة او المصلحة وهي الحالة التي لا يقطع بها  
 على جهة الفعل على التحسين وان كان ذلك جائزا لم ينفعا تركه الفعل في  
 وجهه والحسن واجتهاد ان تراعى حال المكلف في وجدنا المصلحة تعلقت  
 باعلامه جهة الفعل وجب ذلك فيه متى تعلقت المفسدة بذلك وجب ان لا  
 ذلك كان فحضر الوقف والشك والندى لخصنا وينبغي ان يتامل جيدا فانه  
 بسقط معقد القوم في دلتهم فربما يتصور كثير من الذين يتجملون في هذا الباب  
 ما يسيئاه ومتى امله من يسطر الاصول وقف على وجه الصواب في هذا المباحث  
 اقول هذا الاشكال على قول الحظر في الاضال المشكوك بالحسن الفهم كما هو محتمل  
 واختار الشيخ ايضا متوجه جوابه هذا عن ذلك الاشكال في غاية الجواب وثقا  
 الحسن فلهذا دره ولا ينافي ذلك ما هو محتمل ان لا يفعل التي ثبت عندنا طول  
 جمان كونه احسننا وانه يهدي الحكيم الخبير في مواضع عديدة متخارجه  
 ثم قال فان قيل كيف يمكن ان يكون هذا احسن من هذه الاشياء ونحوه فاعلم ان  
 حسن الاختيار في الهوام وتناول ما تقوم به الجحوش طول مدة النظر وحسن  
 العالم وانبات العرائر وبما ان صفاته وعلى اقله من يستلزم ان يستعمل في هذا الاوقات  
 من الغذاء وغير ذلك وذلك يودي الى تلفه وعطشه من ارتكبه ذلك علم بطلان  
 قوله ضرورة قيل اما النفس في الهولم فالانسان مجلج الى مضطرب ولكل ذلك في  
 خارج عن هذا التكليف فان فرضوا اجاز ادعى ذلك الحاجة فلا نسلم ذلك بل  
 كان فيها على جهة القطع لا من غير فائدة فيه ولا تنفع في ذلك ليعلم الى احوال التطور  
 فستثناء ايضا لان ذلك لا يخلو الى ليس مكلف ان يعلم حرفة الاشياء ولا انها  
 لا على طريق الايداء وانما يمكن ادعاء الله تعالى جميع صفاته وان ينفذ ان يعمل محضا

في بيان ان  
 المفسدة او المصلحة

ومعاسدا فاذا علمتيم فمخرج نعلق فنه بان فعله هذه الاية قبل من على الخط  
او على الاية او في هذا الاحوال كقولهم ان تقدم كذا كذا  
ومن اصحابنا من قال ان في هذه الاحوال لا بد من ان يكون في قوله تعالى فنه بان  
فيعمل ان ذلك متبذرة فيجوز ان يعلق عليه فعله او مباح في قوله تعالى فنه بان  
من الدليل لا يجب ذلك الا اذا فرضنا نعلق الصلة والمضد في حال المكلف لم يقع ان  
بذل فذلك ما ذكرنا وكبر فنه بان في الوقف والشك ولا قصار على قدر ما يمكن  
وهو حيا به انتهى يريد على كلامه هذا او لا انا نعلم بل ان من لو نقض رايه  
على قدر صد المقول ليجعل لم يستلزم لذلك بعد فيها وانما ان هذه الزيادة  
لو كانت فيها كما ادعاه يلزم ان يكون اليوم ايضا حراما لا من غير مرات مذهبا ان  
التيه يمكن ان يكون نسبها من قبل الشارح والمعلق بخلاف ذلك شرعا وهذا  
الدليل الذي ذكره في هذا الفصل في هذا الباب الذي يلى ذلك في القرآن بقا  
اذا افقدنا الدلالة على حظر هذه الاشياء وجب اياها اجب التوقف فيها وتجوز  
كل واحد من الاخرين وليس يلزمنا ان نثبت ان ما يتعلق به كل واحد من الطرفين  
ليس بدليل هذا الباب انتهى قوله في هذا الدليل هو المنطبق على معناه ولكن لا يحد  
فهم تحجب الاضمار للتنازع فيها كما لا يخفى شرعا فاستدل به من قال ان الاشياء  
على الحظر فلعنا ان قالوا قد علمنا ان هذه الاشياء مما ملكت ولا يجوز لنا ان نتصرف في  
ملك الغير الا باذننا كما علمنا في تصرف فيما لا يملك في الشاهد اخرنا انما لم يملك الا باذن  
هذه الصفة بان قالوا انما يخرج في الشاهد التصرف في ملك الغير لا يؤدي الى تصرف  
مالكه بل انه ان لا تصرف عليه في ذلك جاز لنا ان نتصرف فيه مثل الاستئصال في  
داره ولا استعبار بغيره واهل اقتباس منها واخذ ما يناسبه من عند الحصاد  
ويترك من حيث لا تصرف عليه في ذلك فلعنا ان الذي فهم من ذلك انما خرج تصرف

ما لك لا تكلم بكلاما والقد علمت ان لا يجوز عليه الضرع عليه السلام لا يفتخى ان يفتخى لنا الضرع  
 في ملكه وليس في غير الدليل ان يقول انما نحن لا نتقدم في المعارض التي ذكرتها  
 لا لا يتفهم الضرع على ان هذه الاشياء لا يجوز ملكها لان في ظل الحائط ليس  
 بملك اذا كان في طريق غير ملوك متى كان الف في ملك صاحبها فمجرد الدخول  
 اليه وكذلك القول في الصباير وما اخذ ما يتأثر من حبه فلا تسلمون بحسن  
 وكيف يسلمون ان يمنع من ذلك وان يمنع لنفسه ولو كان مباحا ليجوز له  
 منعه فكل ان العلة التي ذكرها من اعتبار دخول الضرع على ملكه كان ينبغي ان لا  
 له اخذ ما يتأثر من حبه لا انفسه لملكه بل لاطيعة فيه فلو كان سبيرا ليعتد  
 المذنبين جميعا كان ينبغي ان يجمع ذلك على ان ذلك ليقبح لضرره لاعتقاده لا ذن  
 ما لك لكان ينبغي ان لو اذن فيه ان لا يحسن ذلك لان الضرع حاصل وليس لهم ان  
 يقولوا انه يحصل العوض اكثر منه من الثواب او الشرر عاجلا وذلك اننا نغرض ميز  
 لا يستغفر العوض على ذلك من الملاحدة وليس هو ايضا مما يسر بل ربما شق عليه  
 واعتقر به ومع ذلك حسن الضرع منه اذا اذن فيه وليس له ان يقول ان ذلك  
 العقل الدال على اباحة هذه الاشياء يجري مجرى اذن من غيرنا الضرع فيها  
 وذلك ان من ضمن الدليل ان يقول لم يثبت ذلك ولو ثبت كان الامر على ما  
 قالوه ونحن نتبع ما يستدل به اصحاب الاباحة وشكوا عليه ان شاء الله تعالى انتهى  
 لا يخفى عليك ان حاصل هذا الاشكال على هذا الدليل هو ليلنا الاول في اثبات  
 اباحة الافعال الراجحة الحسن وعلى ما مرنا لا يتوجه عليه ما اجاب شيخنا الطائفة  
 هنا من قبلنا الدليل فان حاصل كلامنا ان امارات الاذن ظاهرة كالشمس في ليل  
 النهار وان يشهد به كلامه لاك الفواكه والاشجار تقاسمها ما عرفت فوال واستدل  
 كثير من الفقهاء على ان الاشياء على الحظر والتوقف في اعتبارها كما معذرين

يثبت نسوا وبقول تعالى لا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل فقالوا يا  
 الله تعالى انه لا يستحق احد المعاصي لا يكون الله عليهم الا بعد انقاد  
 الرسل فذلك يفيد ان من جهتهم يعلم حسن هذه الاشياء فثبت بها وهذا  
 الاستدلال بمن جنى احد هاهنا منها امر اكبر معلوم خاص بجهة العقل  
 وجوبها ونجوها مثل رد الوديعه وشكر المنعم والانصاف وقضاء الدين وفيهم  
 الظلم والعبث والكذب والجهل وحسن الاحسان الخالص وغير ذلك فظننا  
 انه ليس المراد بالاية ما ذكره ومتى ارتكبوها رفع هذه الاشياء بها ما لم يست  
 الا بالسمع علم بطلان قولهم وكان المسئلة خارجة عن هذا الباب ومنها ان  
 الله تعالى بما اكبر غير الرسل من ادلة العقل الدالة على توحيد وعلمه وجميع صفاته  
 التي لا يعلم ان يعرف جهة السمم الا بما فكيف يقال لا يقوم الحجة الا بعد انقاد  
 للموصل المعنى في الايتين ان يحمل على انه اذا كان المعلوم ان هذا الطافا ونصا لا يعلم  
 الا بالسمع وجب على القديم تعالى علمهم اياها ولم يحسن ان يعاقبهم على تركها  
 الا بعد تعريضهم اياها ولم يفر الحجة عليهم الا بعد انقاد الرسل ومكان الامر على ذلك  
 وجب بعثة الرسل انه لا يمكن معرفة هذه الاشياء الا من جهتهم استقر على صاحب  
 الفوائد المدنية في الحاشية المتعلقة بهذا الكلام هكذا قوله والمعنى في الايتين الى الجزء  
 فصدح على الايتين على ترك الصلوة وترك الحج وترك الزكاة وترك المحسنات في ذلك  
 من جهة الافعال الموجبة التي لا يمتدى بوجوبها الا بالسمع وهذا بعيد غاية  
 انتهى اقول كلام الشيخ في هذا المقام في كمال الاستقامة وكمر من عموم بعض الدلائل  
 حتى قالوا وما من علم الا قد فهم الا قوله تعالى والله بكل شئ عليم فما قال  
 صاحب الحاشية بعيد ثم قال الشيخ رحمه واستدل من قال هذه الاشياء على انها  
 بان قالوا نحن اعلم ضرورة ان كل ايهما الاتباع به ولا ضرر على احد فيهما اجمالا

ولا اصلا فانه يحسن كما يعلم ان كل علم لا تقم فيه طائلا ولا اجلا فليعلم هذا فملا هذا  
 كذا فملا الاخر والآخر كانت ذلك وكانت هذه الاشياء لا تميز فيها عاقل ولا اجلا فحجب  
 ان يكون حسنة فليكن لا يحسن ان يكون فيها خبر اصلا لانه لو كان كذلك لم يكن  
 الا كثر بها مفسدة في الدين ولو كان كذلك لوجب على القديم تعالى علامنا  
 ذلك فلما لم يعلمنا ذلك علمنا انها حسنة وقد مضى دليلنا عما يمكن ان يكون  
 كلاما على هذا الشبهة وذلك بان قلنا ان هذه الاشياء لا يمكن ان يكون فيها خبر  
 اجلا اذ لم نذكر ذلك في العلم عليها كما لو قطعنا ان فيها خبرا واجبا عن  
 قولنا علمنا ان فيها خبر كان ذلك لاجل المفسدة وذلك يجب على القديم علامنا  
 بماهية العلم ان يتبين ان يتعالى المفسدة باعلامنا جهة الفعل لاجل التفصيل ويكون  
 معلوما والوقف والشك ونحو ذلك واحد من الوجهين والفعل اذا كان اجلا لم  
 عليه انما الى علامنا ذلك وجاز ان يفهم المكلف حل هذه المثلثة انتهى اول قد بينا  
 فيما سبق ان المصلحة العاجلة والافعال المستأخر فيها معلومة متيقنة بلا شبهة  
 الدينونة واحتمال الاخر في غيره وسيعا نظر الى اصل العلم وطبقه شانه  
 هذا يحكم العقل بحسنه كما يشاهد في المعاملات التي يتعامل بها العقلاء فانهم  
 يعطون المسافة البعيدة بغير ظن النفع مع ان احتمال الضرر قائم ولا يجد المتكبر  
 في هذا من احد من العقلاء وايضا نقول لو كان بناء الحسن والقبح على ما نعلمه الشيخ  
 يلزم ان يكون العلم حسنا ولا العلم خيرا ان نرجع العلم الى مقام العلوم عن العلم فقولنا العلم  
 كان مستقرا للعلم والظن كان خيرا لذو النية المستقيمة على العلم فيكون العلم خيرا والظن  
 وهذا باطل بالضرورة ولا يقول هو ايضا به وايضا يلزم ان يستخرج ان يكون النظر  
 الى الانفس واسماء والنوم على الققاء وكجوس تحت الاشجار والنوم في الليل  
 واليقظة في النهار والقيام على جبلين والنظر بالعينين الى غير ذلك من الافعال

الغير المتناهية التي ليس لها لسان بمضطر إليها فيعجزوا فان المصالح الدنيوية وان كانت  
 حاصلة فيها لكن الضرر العاجل عظمه فقلت شعري في الدنيا افضل من هذا ثم  
 قال واستندوا ايضا بان قالوا اذ امر ان يخلقوا اجسام خالية من  
 الاكوان والطعام فخلقها تعالى للطعام والشراب لا بد ان يكون فيه وجه حسن  
 ولا يخلو ذلك من ان يكون النفع نفسه او لنفع الغير وخلقها ليضرها ولا يجرى الخلق  
 لنفع نفسه الا انه تعالى عن ذلك علم اكبر ولا يحسن ان يخلقها ليضرها لان ذلك  
 يجرى لا بد به غير بقى الا انه خلقها لنفع الغير ذلك يقتضي كونها مباحة والجراب  
 عن ذلك من وجب اعدادها انما خلق هذه الاشياء اذ كانت فيها الطاف ومحب  
 وان لم يكن لنا ان نبتغع بها بل لا كل بل نغضب بالامتناع فيحصل لنا به الثواب كما انه  
 خلق اشياء كثيرة يجرى الامتناع بها ومع ذلك فقد خطر بها بالسم مثل شرب الخمر  
 للبيتة والزنا وغير ذلك وليس امران يقولون ان هذه الاشياء انما خلقها لما كانت  
 مفيدة في الدين واعلمنا ذلك وليس لذلك ما يجرى الامتناع به ولا يعلم ذلك  
 فيه وذلك انما قد بينا انه لا فرق بين من يتعلق المصلحة بما علامنا به الفطن من  
 قبحا وحسن فيجب عليه ان يعلمنا ذلك ويرى ان يتعلق بحال لنا يجرى فيها كل واحد  
 من الامرين فيجب ان يقتصر هنا على تلك الحال لان الامر حصول المصلحة واذا  
 ثبت ذلك لمحق بياب علمنا قبحه على طريق القطع والبيات في انه لا يحسن منها  
 الاضرار عليه انتهى قول بل نغضب بالامتناع منها الى اخره اقول هذا انما يتبعه الاكل  
 فان الثواب انما يترب اذا دعت النفس للكل الى اكله وامتنع المكلف عنه  
 امتناعا لا حرامه وهذا لا يتصور بدون الاكل اما حرمة الافعال المسموعة من شرب  
 الخمر وغيره فيه او لا انما لا نسلم انها خالية عن الفساد العاجلة المدبرة  
 للعقل فان شارب الخمر حين السكر لا يبالى من الجماع عن المحرمات ككلامه والبنت

ولا يعرف تلك القوانين الخلقية ولا يبالي بما قبل له وبما قال ولا نحن مثل النفوس  
 بغير حق ومعلوم بالمشاهدة ان ما كان من شأنه هذا في حق العقل وهكذا الفكر  
 اللينة فانه مضرب للجهل وهكذا الزنا فانه لو شاء من ان لا يعرف احد الحق كلاب  
 ولا غيره كجمل ولا اخت انه فلا يبالى من جهلهم ويكفر بها لهم في هذا الباب  
 كحال البهايم والعقل حاكم في حقها وعلى تقدير تسليم ان يكون هذا افعالهم  
 بحيث يكون فيها مصلحة عاجلة مخالفة لمن الفساد الذي يقع في العقل هذا من قبيل  
 الهدم بعض العمارة المستقيمة مثلا بسبب عروص الزلزلة وغيرها فان هذا  
 لا يوجب ان يكون السكون في جميع العمارات في جميع الاوقات فكذا لا يوجب ان يكون  
 جماعه من العقلاء قائما تحت جدار مستقيم مستحسنا للبناء فيخدم من نوع علم  
 بالخير والشر وما يورث عندهم بان هذا الجدار مشرب على الهدم فيغير العقلاء تحت  
 فلا يب عند العقل السليم ان يهاهم في ذلك بل الخبز كان حسنا ما باح لهم  
 وبعد الخبز صار قبيحا ولا يلزم من ذلك ان يكون ذلك قبيحا مما تحت جميع الجدار  
 المستقيمة يصير قبيحا وايضا الحبس من الشجر فانه قال بحجة العموم واطلاق مفهوم  
 الشجر وجبة الخبز الواحد وجبة طعام القران وغير ذلك مع قيام الاحتمال في كل ذلك  
 الا ان يبان يكون في نفس الامر على خلاف ذلك وهذا لا يقول به مع ان العقل  
 حاكم بعدم النقائص فيما اقر قال ومنها ان على مذهب كثير من اهل العدل انما اختر  
 الطمع ولا لا شر ولا جسام لانه لا يجوز ان يخلو منها فجرت في هذا الباب هجرى  
 الا ان التي لا يجوز خلو الجسم منها واذا ثبت انه مصلحة فوجب ان يخلو منه  
 جميع ما يتناسب اليه في وجوده انتهى أقول مراد للمستدل ان كل حائل اذا ما مل  
 في خلق الغيب الباطن مثلا لا يعلم علما قطعيا ان الغاية العبدية في خلقه انما هو  
 الطمع واذا كان الامر كذلك فلا بد ان يكون الغرض متعلقا بطعمه امّا

بالاستدلال واما بالاجتناب اما بالفتح وبالاكل وفي جملة المقادير بالهمزة  
 الاكل ولا دخل في هذا لان العيب لا يمكن ان يكون خاليا عن الذم مخصوص بزمان  
 ثم قال ومنها ان الانتقام بهذه الاشياء قد يكون بالاستدلال بها على الله تعالى  
 وعلى صفاته فليس الانتقام مقصودا على التناول فحسب ليس لهم ان يقولوا ان كان يكن  
 الاستدلال بالاجسام على وحدانية الله تعالى على صفاته فلا معنى لخلق الطعوم والشراب  
 انه لا يتم ان يخلقها لنا ذكرها وان كان الجسم بهم الاستدلال به ويكون ذلك  
 زيادة ولا دلالة لسانا من يقول لا يخرج ان نصب على امر في ادلة كثيرة لاننا  
 ذلك حتى الى فساد اكثر الادلة التي يستدل بها على وحدانية تعالى فاذا ينبغي  
 ان يجوز ان يخلقها للاستدلال بها وذلك يخرجها من حكم العيب ويدخلها  
 في باب ما خلقت للانتقام بها وليس هو ان يقولوا اذا صرح الانتقام بها من  
 الوجهين بالاستدلال والتناول فينبغي ان يقصد بها الوجهين وذلك  
 ان هذا نصير المدعى لبرهان عليها بل الذي يحتاج اليه ان يعلم انه لم يخلقها  
 الا لوجه تام ان يقصد بها جميع الوجوه التي انتقام الانتقام فلا يجب عليك على  
 ان اقد بينا انه لا يتم ان يعرض في احد الوجهين مفسدة في الدين فيحسب ان خلقتها  
 للوجه الاخر يعلم ان فيها فسادا في الدين من تناولها مما تجب علينا ان نفتقر  
 منها فان قيل اذا امكن خلقها للوجهين ولم يقصد بها كان جليا من الوجه  
 الذي لم يقصد الانتقام به وجرى ذلك مجرى فعلين يقصد باحدهما  
 الانتقام ولا يقصد بالآخر ذلك فيكون ذلك عبثا قيل ليس الامر على  
 ذلك لان الفعل الواحد اذا كان فيه وجه من وجوه الحكمة خرج من باب  
 العيب ان كان له وجه اخر كان يجوز ان يقصد به وليس له في الفعل لا منافاة  
 وجه وجهي الحكمة ما ينبغي الاخر الب من ذلك وكان عبثا ولا كذلك الفعل الواحد

على ما بيناه فان قيل الاتعاق بالاعتبار بالطعم لا يمكن الا بعد تناولها لان  
 الطعم ليس في ايد الخواصين فينتفع به من هذه الجهة فاذا كان من تناولوا لحمهم  
 الاعتبار به قيل الاعتبار في كل شئ اول القليل منه وهو قد ما عسك الموصوف  
 معه الجوع وقد بينا ان ذلك القدر في حكم المباح لئلا يعتبر موقوف على تناول  
 شئ كثير من ذلك انما لا ينعى عليك ان العسك بابا قد قل من كل فأكفه  
 لكل مكلف مع حرمة الزيادة امرهم على ما نقل ان كان من تناولوا لحمهم  
 كما تقدم فلا ينظر في اكل كل واحد من الفواكه الكثيرة والخبز والشحم والزيوت  
 والنظر الى المياه الحار والبارد والخضراوات من الاغذية الكثيرة المتعلقة بالقلب  
 وكل واحد من الاعضاء وهذا ظاهر ثم قال يمكن ان يقال ايضا انه يجوز ان يعتبر  
 بها اذا تناولها غير المكلف من سائر اجناس الحيوان فانه اذا شاهد جاسا من الحيوان  
 يتناول تلك الاشياء ويصير عليها اجسامها او يعسك بحسب اختلافها واختلاف  
 طبائعها من معدن يعتبر بذلك وان لم يتناولها المكلف لاعتداله بمثل هذا احباب  
 المخالف من قال نحن لا نخرق به السموم والاذية بانه قال يرجع الحال الى الجوانات  
 التي ليست بمكفلة اذا تناولها يتناول الاشياء ينفع بها جعل ذلك طرا الى  
 غير حتم فان ذلك مما يصير عليه جوع ذلك من اجسامهم السؤل الذي اورد  
 في هذا الباب انتهى آقول لا يخفى عليك ان المخالف لما يقرب بتحصيل الامتياز بين  
 الاذية وبين السموم بالرجوع الى الملاحظة لحوال الحيوان ذلك ليس موقوف على  
 ادراك الطعم اما العبرة بالاستدلال بالطعم فذلك لا يمكن بدو اذها حصيا  
 السقم قياسه من الفارق كما لا يخفى ثم قال استدلوها ايضا بقوله تعالى قل من حرم  
 زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الزوق وقوله تعالى قل من حرم  
 وما سألكم من الايات هذه الطريقة مبينة على السموم ونحن لا نمنع ان يدل

الحج  
الحج

دليل السمع على ان الاشياء على الاباحه بعد ان كانت على الوقف بل عند الامر  
على ذلك واليه قد ذهب وعلى هذا استغلت المعاصفة بما لا يثبت انتهى اقول لا  
بالايات على محرم الاول هو كسند الال يا مفضل فما اكل كره لطيبات وقل ثما  
يا ايها الذين امنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم وقل نعموا كلوا من طيبات ما رزقناكم  
ولا تظفوا فيها وهذا المحرم الاستدلال بالاشك في ان لا يجد الا باحتها من  
حين ورد الشرع به اما الاستدلال بخبره <sup>الذي هو</sup> جعل لكم الارض فراشا  
والسماء بناء وانزل من السماء ماء فاخرج به من الثمرات رزقا لكم وقل تعالى هو  
الذي خلق لكم ما في الارض جميعا ونظايره فلا شك في انه تام كما شئت عن صواب  
راي الحاكمين بالاباحه قبل ورود الشرع قال مولانا الطبرسي في اثناء تفسير  
قول تعالى يا ايها الناس كلوا مما في الارض حلالا طيبا ولا تتبعوا خطوات  
الشيطان انه لكم حد ومبين اختلف الناس في المسائل والمناهي التي لا يثبت  
على احد منها فمنهم من ذهب الى انها على الخطر ومنهم من ذهب الى انها على  
الاباحه واختاره المصنف قدس سره بعد رجوعه وهو من وقف بين الامرين وجز  
كل واحد منهما وهذا كالاية <sup>التي</sup> على الامة المسائل الاما دل الدليل على خطره  
فجاءت موكله لما في العقل انتهى <sup>الذي</sup> يجب من الشك الجليل كيف يقول الله تعالى  
قل من حرم زينة الله التي اخرجنا بدلى على الاباحه بعد ورود الشرع فانه صريح في  
انه لو كان حراما قط وصريح في النهي عن القول بجواز الافعال المتنازع فيها على انه يثبت  
على الشيطان لا يحكمه بالاباحه جميع الافعال بعد ورود هذه الايات ايضا لان المقام  
بعد ورود النص وعدم الوجدان لا يدل على عدم لسانه قال هو واستدل كثير من  
الناس على ان هذه الاشياء على الخطر والوقف بان قالوا قد علمنا ان الشرع من الحكماء  
واجب العقول واذا كان ذلك واجبا للرئيس منا ان تقدم على سائر الامم

ان يمكن سماع الاقربى ذلك الى العطب كما لا يفرق بين ما هو من اهل اهل ربنا  
ينظر ذلك ان الله تعالى لما اهلنا اهلنا واولا الفرق بينه وبين السموم القائله واخر من هنا  
في هذا الاشكال ان والى يمكن ان نعد ذلك بالجهل فاننا اذا شاهد الحيوان الذي ليس  
بمكلف يتناول بعض الاشياء فيعطيها عليه جسمه علينا بانهم غذاء واذا تناول شيئا يفسد  
عليه علينا انه ضار فماعتبرا بالحواله احوال من نضج الداهل ان الحيوان يختلف طبعا  
فليس يصطلم الحيوان المستعمل في اكل الاشياء في كل وقت في كثير من الحيوان  
ويصطلم عليها الجسام اذ ان كان في هذا ما ابن ادم صلبه في كل وقت في كل وقت  
ويتغذى به ولو اكل ذلك ابن ادم فمهلك في الحال فكذلك الانسان في كل  
الاشياء فيحصل في معدتها ولو اكل ذلك ابن ادم فمهلك في الحال وكذلك  
يقال ان الفارة تاكل البيش فعيش به ورائحة ذلك تغفل ابن ادم فليس طباع  
الحيوان على حد واحد واذا لم تكن على حد واحد ويجوز ان يستعمل بالحواله غير ربنا  
الحواله نفوسنا لو لم نألفهم في ذلك ان يقول هب ان لا يمكن ان يصيب بالحواله  
الحيوان المستعمل احواله الحيوان من الشئ ليس اكلهم واحد منهم على طريق الخطأ  
والجهل على ما ذكره في عليه على تناول هذه الاشياء يعرف بذلك الخطأ ما هو  
و الفرق بينه وبين السم فينبغي ان يجوز العذرة ان يصيب به ويحذر له بعد ذلك  
للتناول منها وان لم يرد سمع كانه قد امن العطب والهلاك فالتعبد  
في هذا الباب ما ذكرنا او لا في صدر هذا الباب فذلك حجة كافية وهذا  
المعنى ان شاء الله تعالى انتهى ما اردنا نقلا عن كلام رئيس الطائفة رحمه الله تعالى  
على خطبنا مضافا الى الاشارة العقلية وكتاب السعالي من احاديث كثيرة ما هو عمن  
الائمة المعصومين صلوات الله عليهم اجمعين منها قول الصادق كل شئ مطلق  
يؤديه في محال الفقيه في بعض الروايات حتى يؤديه من كراهي الجوارح فلا





بالباحثة اذا كانت اعمارات المصلحة فيها لا يتجدد وامارات المفسدة الدينية مقعرة  
والاخريه من ههنا وسبعون شاء الله تعالى مزيد توضيح في ذلك في الفصل الا  
من هذا المقصد اعلم ان الاصل الذي وفقنا الله به في هذا المقام بتجقيق  
المرام فيه كاد ان يكون من قبيل الاصل الذي يكون ثابتا وفرعه في السماء ذو  
جليته وثمرات كثيره ولكن لا يكاد يصل اليها من لبر في جوده الذهن يد قصيره  
فنقول من جملة ثمراته من الملائكة التي لم يلم بها احد الاخبار الماثوره عن الائمة  
فانه اذا كان انجز مطا بقالمها هو الجنان احد من الانسان في هذا الاصل من الاجتهاد  
واخطو الوقف يحكم هذا الانسان بصحة مضمونه وان لم يقطعه بعهد وروى عن  
المعصوم الا ان يكون هناك دليل يوجب ترك العمل بمقتضى الاصل وهذا الخبر  
وان كان يخالف العمل عليه الا ان يكون الراوي ثقة في الرواية او اقتربت  
به قرآن اخر يدل على صدوره عن المعصوم وقد سبق تفصيل ذلك في كلامه  
الشيخ المصطفى في المقصد الثاني من ذلك كتاب من شاء فليجمع اليه الاشك  
ان هذه فائدة جليله يعرف الماهر فدها من جملتها ان ورود النصوص في  
كل فعل وفعل من افعال المكلفين الغير المتناهية من الامور المتعددة وان كان المعصوم  
حاضرا فلهذا اذا كان ثابتا مستويا فالعامل على محله في هذا الاصل ان يصل  
اليه نص من المعصوم فيه عمل عليه ولا يعمل بمقتضى الاصل ولو ارتفع هذا الاصل  
من البين فينبغي ان ينظر المكلف كل فعل من افعاله من كل انواع الاكولات  
وشرب انواع المياه وكيفيات الاكل وكيفيات الشرب واوقات الاكل واوقات  
الشرب الى غير ذلك من الامور الغير المتناهية ورود النص من معصوم  
ولاشك ان هذا في زماننا هذا في جميع البلاد وفي زمان ظهور المعصوم  
في البلاد كلها عتيل في البلد الذي هو فيه من الحالات العادية فينبغي





يعني فانه صريح في انها مباحة لئلا يصل اليها دليل الوجوب المحمدي وقول اصحابنا  
 ما يجب الله طاعة الصالحين فهو مودع عنهم فانه صريح في انه عالم يحصل العلم بوجوبها واد  
 فحقن عجزوا وحل على ترك الواجب وفعل الحرام وهذا هو الكسبي باصل البراءة لا المحمدي  
 ذلك فقول قال صاحب الفوائد المدنية وانا اقول القسمة بالبراءة الاحتمالية  
 من حيث هي لما يجوز قبل كمال الدين واما بعد ان يحل وتواترت الاخبار عن  
 الاجمة الاظهار بان كل واقعة يحتاج اليها العلم بالحقية وكل واقعة تقم فيها الحقة  
 بين اثنين ورجح فيها خطأ قطعي من قبله تعالى حتى لا يغفل الكف فلا يجوز قطعا كيف يجوز  
 وقد تواترت الاخبار عن وجوب التوقف في كل اعتقاد يعلم حكمها معللة بانه بعد  
 ان كل الدين لا يخفى واقعة عن حكم قطعي واراد من الله تعالى بيان من حكمه غير الله  
 فاولئك هم الكافرون انهم بعض كلامه قول لعمري هذا الغافل من ادعاءه القضية  
 كثير لما لا يفهم مراد الايمنة لمراد العلماء فان القائلين بالبراءة لا ينكحون ولا يحكمون  
 واقعة وليس القول بالبراءة موقوف على الاختلاف فان مقصودهم كما عرفت ان اقرار  
 والكتاب السنة على ان افعل ما كان علي عاصيا لا ابا حقة بمعنى انها كانت بحيث  
 يجوز لنا ان نكحها ففعلناها وان كانت يجب تفعلها لم يرفع منها واجبا وحراما فتكون  
 باقية عليها ما لم يصل اليها الدليل على رفعها حتى يكون مخصوصا للقول على الله على  
 الا با حقة منها امثله في الاول منها ان خطابا لله تعالى مراد على ابا حقة الاشياء عموما  
 الثاني منها انا عاملي عليها ما لم يصل اليها المخصص الثالث منها انه لا يرفع  
 ويرد المخصص ونفس الامر مع عدم حصول العلم به كل من تلك الامور فذا  
 فيما سبق وسيتقدم ان شاء الله تعالى ان هذا الغافل يعرف بعض الصحابة على  
 ايات كتاب الله ما لم يصل اليهم العلم بكونها منسوخة هذا على الاحتمال الاول من  
 البراءة لما على الاحتمال الثاني فيكون مقصودهم انه ما كان الانسان في الامور كذا

فكيف يمكن الحكم كذلك ما دام لم يقدّم الدليل على خلافه وقد عرفت أن ما يخالف القواعد  
المقررة عند الأئمة معروف خطاب الله في كل واقعة أو في كل زمن بحسب العصور وفي  
كل زمان بحسب الأحوال بحسب الخصوص وكيفية العلم وإن لم يكن الكليات المتأثرة لتأثيرها في  
تأثيرها. يجوز مزيد توضيح هذا للعلماء وأجوب بالتوقف فورد في حيف الحكم بالبرهان  
من الجوانب المتعارضة لذلك كما جاء في أصل البرهان وسبق استعمال المذمومة قوله تعالى  
عائز لله فلو شك هو الكافرون ليس على ظاهره ولا يلزم عدم جواز العمل على أحد  
من الأحاديث المختلفة لا بعد تمثيل العلم بما هو مطابق لحكم الله وهذا الغايب  
لا يقول بذلك وأيضا يلزم حكم أصحاب الأئمة المختلفين في الأحكام كالخلفاء ثم  
قال في ذلك الغايب القول هذا المقام ما نلت فيه أقدم أقوام من قول الأعلام في حكم  
بأنه لا يخفى المقام وتوضيحه يتوقف على الملك العلامة ولا أهله الذي قد قيل في المقام  
بالبراءة الإلهية عن أئمتهم عند الشاعرة المنكرين للحمل المقام الذي اتين وكذلك  
أئمتهم عند من يقول بهما ولا يقول بالوجوب المحسوس الذي اتين وهو المستفاد  
من كلامهم وهو الحق عند من يقول بهما عند أئمتهم قبل إكمال الدين لا بعد  
الاعلى من ذهب من جاز من العلم خالفاً واقعة عن حكمه وأمر من الله تعالى أن يقال  
بقول أهل الحق هو أن يكون الخطاب الذي هو من الله تعالى موافقاً للبراهة الأصلية  
لأننا نقول هذا الكلام على ما لا يرضى به ليس ذلك لأن خطاب الله تعالى تابع لحكمه المحسوس  
ومقتضيات الحكم والمصالح المحسوسة فقد يكون إيجاباً وقد يكون تحميماً وقد تكون  
تحميماً وقد يكون غيرهما لا يعلم إلا هو جل جلاله ونقول بهذا الكلام فيتمتع بظلال  
الأصل في الأجسام متساوي نسبتها تماماً إلى جهة السفلى العاوم من المعلوم بطلان  
هذا المقتضى ثم أقول في الحديث المتواترين الفريقين المشغل على حصول الأمر في كل عصر  
بين رسلنا وأئمتنا غيبة وشهادت بين ذلك وحديت دعواهم إلى الأبرار

ونظائرها الخ و كل واقعة يمكن حكمها إما عن البراءة الأصلية وواجب التجوف بينهما  
 انتهى كلامه أقول لكن ما ذكرناه هو حاصل ما ذكره من قبل فلو دفع غير ما دفعنا به كالأشياء  
 فلا يصح إلا الاستحالة الذي ذكره هنا فإن كان المراد به من يقال الأصل في الحكم  
 في كل واقعة إهم من أن يكون في ضمن العمومات والتجليات أو بخلافها فيجب أن يكون  
 ورمي خطاب الله تعالى به فيجب أن يعمل العباد على مقتضى البراءة الأصلية في العمل  
 بما ليس يقتضيه خلافه فلو لم يشك أن الاستحالة أمر لا يغيث ولا يدفع مما ذكره بقى  
 هنا شيء وهو أن الحق قد ذكر في المعتبر للبراءة الأصلية أمثالين الأول أن يقال  
 ليس الورود ليجعل الأصل براءة العهدة منه والثاني أن يخالف للفقهاء في حكمه  
 والأكثر فيقتصر على الأقل كما يقول بعض الأصحاب في دية عين الدابة نصف نية  
 ويقول الآخر ربع قيمتها فيقول المستدل ثبت أن العمل بما يقتضيه الزائد نظر إلى البراءة  
 الأصلية وقال في أصل الحق العلماء على أن مع عدم الدلالة الشرعية يجب بقاء  
 الحكم على ما يقتضيه البراءة الأصلية وقال أيضاً إذا اختلفت الناس على أنوال  
 كان بعضها يدخل في بعضها **فيما انفصل** في سنة النحر قال قوم ثمانون وآخرون أربعون  
 أو في دية اليهود فيقتل كدية المسلم وقيل ثمانون وقيل على النصف وقيل على الثلث  
 هل يكون الأخذ بالأقل حكماً بذلك قوم وأنكره آخرون أما القائلون بذلك  
 فقالوا قد حصل الإجماع على وجوب الأقل والإجماع حجة أو اختلف في الزائد  
 البراءة الأصلية نافية لو ثبت الأقل بالإجماع وينفي الزائد بالأصل لأن النفي  
 تقدير عدم الأدلة الشرعية وقد بينا أن مع عدمها يكون العمل بالبراءة الأصلية  
 لازماً لا يقال اللهم مستغوث بشي وقد اختلف فيما يبرأ الذمة كما تقول لا نسلم  
 اشتغال الذمة مطلقاً لأن الأصل دال على خلوها فلا يشتغل إلا مع قيام الدليل  
 وقد ثبت اشتغالها بالأقل فلا ثبت اشتغالها بالأكثر ولا شيء أكثر من البراءة

يلزم وسائر الاشتغال بالاعتراض فيكون الاشتغال بالأكثرة لا اشتغال المطلق مستفيض  
 بالاعتراض يقال فإن لم يثبت دلالة على الأكثرة فمن الممكن أن يكون هناك دليل  
 مستفيض من عدم الظفر بعد انكان العمل بالأكثرة لا نقول ذلك للدليل المحل  
 لاية أو غير ذلك فإدبيان مع تقدير عدم الدلالة الشرعية يجب العمل بالأكثرة  
 الأصلية وذلك ركن ما أورد عليه من الاختلال التام في القول للناسل الأول حسن  
 لاخبار عليه أما الناسل الثاني فمناخيه بحث بالأكثرة لان المتلفين انقراضه  
 القدر الأقل لان قول القائل بضعف القيمة في دية عين الدية فضعف الحكم بان  
 احداهما موجب القصد والاخر عدمه جاز ان كانا كقوله أقل حكما بالناسل فضعف دية  
 الجرحي فالأظهر ان يقول ان اشتغال الدائم بغيره لا محال لان حاصل كل من العمل  
 هو اشتغال الدائم بأقربا إلى ان يوجد الرفع اليقين استصحابا أو لقول أصحابنا  
 اليقين لا يزول لا يغيرين مثله والرفع اليقين ليس الا هو العمل بالأكثرة لان  
 المتلفين على الجرحي ولا يخفى الغرض الثاني من الاستصحاب محله  
 ان يثبت حكمه في وقت كونه حيا لا في وقت موته دليل على اشتغال ذلك الحكم  
 بالحكم به أنه هو المسمى بذلك فهو من الاستصحاب قد قال به الشيخ الفقيه الأعلا  
 في التهذيب وجاء من الشافعية خلافا للسيد الرضوي من أصحابنا والأكثرة  
 والأظهر هو الأول لوجوه الأول منها أن أصحاب الشبهة كان سببها عدم الاستمرار على  
 مقتضى حكمه صحتها إلى ان يجعل العمل بنفسها وقد اعترف بذلك صفا الصواب  
 المدنية فلم يكن الاستصحاب مقتضايا استمراره عليه والثاني أن أثره على الجرحي  
 قاطبة يستصحب كثيرا من الأحكام الشرعية إلى ان يدل خلافا لكونه رجل الك  
 ارض وكونه زوج امرأة وكونه على بعض أو كون ثوبا على امرأه ونحوه كون الدليل بأقربا  
 وكونه لهما بأقربا إلى غير ذلك من الأحكام الكثيرة وليس مستسكرا في كل ذلك

في  
 الاستصحاب

ألا الاستصحاب بأن وقع الاخبار للثبوت المتعدي في كل باب غير معلوم فلو لم يكن  
 الاستصحاب محتمل شرعية لما جزم عليه محابلاية ثم والثالث انه يلزم الصواب  
 والمحرم بل المحال على تقدير عدم كونه محتمل بيان ذلك انما يلزم من ان يكون  
 من المكلفين في وقت كل صلاة على يقين من طهارة ثوبه وبدنه وطهارته فلا بد  
 نظيره وبإباحة المكان الذي يريد ان يقيم الصلاة في غير ذلك لا يلزم على الماء التي  
 نزجه غائب عنها ان تكون على يقين بعلمه كونه مطلقا ولا تقتضي ان يكون الزوج  
 الغائب على يقين من حييتها وحيوة اولاده واخراج الغطرة ووجوب لبس  
 النقعة اليهم وان يكون العبد الامتثال في كل وقت على يقين من عدم اعتناق ولاها  
 والايمان ان تكاليف الاحرار الى غير ذلك من الامور الكثيرة ومعلوم بالعزلة  
 من الدين بطلان ذلك والراعي محتمل زهادة عن المياقير قال قلت له الرجل عديم  
 وهو على خضرة اتوجب الخففة والخففة على الخضرة فقال لا اراه قد ينال  
 العين ولا ينال القلب الاذن فاذا نامت العين والاذن والقلب على الخضرة  
 قلت فان حرك الى جنبه شيء ولم يعلم به قال لا حرج عليه من ان ينام حتى يحرق في ذلك  
 امره اني والا فانه على يقين من خضرة ولا تنقض اليقين ابدا بالشك ولكن تنقض  
 يقين آخر وان قوله لا تنقض اليقين ابدا بالشك يفيد ان ما لم يكن حقيقا كان  
 مستحبا اما دام يحصل اليقين بخلافه وهذا هو الاستصحاب بعينه والخامس  
 ايضا محتمل زهادة المتفكر لقوله قلت فان ظننت انه قد احب اليه ولم يتيقن ذلك  
 فظهرت فلم ادر شيئا ثم عايت ورائت فيه قال تغسل ولا تعيد الصلاة قلت  
 لو لم تغسل قال لا ذلك كانت على يقين من طهارته ثم تشككت فليس ينبغي لك  
 ان تسقط اليقين بالنسبة لبلد الى اخره فان التعليل مبرر وان الاحكام مستحبة  
 فانه يغلب اليقين على خلافه واما سادس محتمل زهادة ومحمد بن سالم قال متعلق بـ

لم يصب الماء وحضرت الصلوة فيقيم ويصلي ركعتين فلما جاء الماء انقضى الركعتين  
 او يقطعها ويتوجهاً ثم يصلي قال لا ولكنه يمضي وصلواته لا ينقصهما المكان اية  
 فقهه وهو على طهر فقدم قال زيارته فقلت له فعلها وهو مستديم فحصل ركعتان  
 فاصاب طهره قال لم يخرج ويتوجهاً ويبنى على ما مضى من صلواته التي صل بالتيه وان  
 التعليل للتعذر الحد يت بدل على ان اجزاء التيمم واول الصلوة قلما كان يقصداً ويكون  
 مستحباً الى تمام الصلوة والسابع تحتها بطلان ما شتم البعض قال سالت اباً عن  
 رجل قد ابق من صلواته ايجوناً في معتقه في كافتة الطهر فقال لا بأس به ما لم يفر  
 منه وقتاً فان المحاطب لا يفر من قوله ما لم يعرف منه موتاً الا استصحاب الحال  
 السابع مطلقاً والثامن صححه عبد الله بن سنان قال سأل جيل ابا عبد الله  
 وانا حاضر في ابي عبد الله عي شوب وانا اقول انه يشترط الحز وياكل لحم الخنزير في رده على  
 فاعسله قبل ان يحل فيه فقال ابو عبد الله صل فيه لا تغسله من اجل ذلك  
 فابعد اعني اياه وهو كالمهر لم تستيقظ اسب فلا بأس ان يصلي وحيث تستيقظ  
 انه بخسة والتاسع موقفة من عدلين صل فيه عن ابي عبد الله قال سمعته  
 يقول كل شيء هو لك حلال حتى تعلم ان حرام بعينه من قبل فساد ذلك مثل  
 الثوب يكون قد اشتريت هو السيرة لو املوا عندك ولعله حرق قد باع نفسه  
 او خدع فبيع او هزل او امرأة تحتك وهي اختك او رضيعتك والاشياء كلها على  
 هذا حتى يتبين لك غير ذلك او تقوم باللبية فاما صحت في ان جبريل لا يصل من  
 المعاملات مباحة ففسها وباقية على تلك الا بالحق ما لم يظهر خلاف ذلك واذا  
 عرفت ذلك فاعلم ان يدلك الله تفصيل المقام وتحقيق المرام فذلك هو ان موحد  
 يتصور على فحين الاول ان يعلم بثبوت حكمه ولم ينسخ بعد ذلك علمه بحسب مقتضى  
 قوة وهمي ولان كمالها ردة ثوب مثلاً باليقين في وقت لم يطرأ بحسب علمنا

من بعد ذلك شيء يقتضيه مزيد وهم النفسانية كاستعمال الجسد في أيام عديدة كونه كثر  
البول مثلا على قريب من الثوب من كراهة أرض البلدان والناهي ان لا يكون لذلك  
وهو على انحاء اول منها ان يكون موجب مزيدا وهو من غير وجه شيء موجب لمحصل  
اليقين به يرتفع حكمه لاستصحابه كالا مثلا المذكورة ولما في منها ان يحصل اليقين  
بعروض شيء مستندة بين شئين بحيث لو حصل اليقين بتعين لحددهما ليحكم العقل  
بجزءها ان ارتفاع حكمه لاستصحاب او بعد ما كوصول شيء مستقبه بين الماء والبول  
بالثوب الظاهر لثالث منها ان يحصل اليقين بعروض شيء معلوم الحقيقة  
مجهول الحكم بحيث لم يعلم حكمه فيحكم العقل بارتفاع حكمه لاستصحابه على البس  
عدا ما كوصول مدى مجهول حكمه من حيث النفسانية والطهارة مثلا باليقين شيء  
فانكار جميعه لاستصحابه في الصوغ الاول في كلامه ان يكون في قول الحكماء  
الذين بل لا يخفى نه يلزم عليه المخرج والعين بل التكليف بالحال كما عرفت في  
البراهين الثلاثة الاول اما الثاني فيقال على وجهه كسبب الاستصحاب للسلطنة  
انفاؤه غير ما يجب ان ينفى ان يركب فيه ذودين اما الثالث فيدل على قول المفسر  
ما ابا الى بول لصابني ام ماء اذ هو قوله الكل في مراحله من الصادق قال قلت لعرف  
الطريق فيسيل على الميزان في اوقات اعلان الناس فيوض وقال لعل ليتك لا تسيل عنه  
وبدل عليه ايضا صحيحا فمراية السلطنة انفاؤه لا دليل الرابع فان منظور الاستصحاب  
ان الخفئة ولتفطين هل هو تمام لينقض الوصف ام لا حتى يستصحب على الطهارة ام  
الرابع فظني ان جميعه لا يستلزم رتبة ظهور جميعه الثلاثة الشاؤون كان الظاهر كونه  
ومن افراد استصحابه الوجبة وطيه الوطى في صوغه ايقان الطلاق بصيغة موصوفة  
الاختلاف بوقوعها او استصحابها من اتمام الصلوة في صوغه ووجدان اليقين لها  
في اتمام الصلوة واستصحابه وجب التمام في صوغه لا رجوعه اسأف فيها عن صدا

ألقاها بعد فعلها أياها أو ابتكرها مطلقاً تاماً وعرف حيد غائب في الكثرة وإنما  
 قلنا الظاهر كونه جهة لأن احتمال تحقق الرفع معارض باحتمال عدمه فإن الممكن  
 نسبتها إلى الزوجين عدم مساوية والمعارضين يوجب النساق قطعاً كان مقتضى اليقين  
 باقياً بلا معارض وأيضاً لا حصل في المكينات لعدم ففي صفة المعارضين يرجحنا  
 العدد وأيضاً يدل عليه الإطلاق في اليقين لا يقتضيه إلا يثنين مثله وهو قوله وأما  
 قوله عن العباد فهو مضموع عندهم ولا شك في أن العلم بوقوع الإطلاق بصيغة  
 مخصوصة يجب عن ذلك كونها زوجاً للمطلق هذه الصيغة قطراً عليها وهكذا الكلام في  
 أسئلة أخرى من هذا القريب يدل عليها أيضاً اختصاص التصديق قال في هذا الكلام  
 الخطأ والسيأول استكرهوا عليها وما لا يعلمون وما لا يطبقون وما لا يعرفون وما لا يظنون  
 الحديث وأيضاً يدل عليه ما في الكافي وغيره بسند أحمد بن محمد بن عبد الوهب بن الجراح عن  
 أبي إبراهيم قال سألت عن الرجل يزوج لداً في عدلها كذا هي ثم لا يولد لها فقال  
 لا أما إذا كان يحسن إليها تزوجها بعد انتقض عدوها وقد بعد الناس إليها إلا بما هو  
 أعظم من ذلك فقلت يا أبا عبد الله بن يعقوب سيما إذا كان بعد ذلك حرمة عليها أم لا  
 أم لا في عدلها قال لا الجاهل الذين أهدوا من كل أخرى إليها إله بأن الله حرمة ذلك عليه  
 فقلت بأنه لا يقدّر على الاحتياط معها فقلت فهو في كل أخرى معذور قال نعم إذا  
 انتقض عدوها فهو عذر في أن يتزوجها فقلت فإن كان أحدهما مستعداً وما كان  
 يجهل فقال الذي تعذر به جهل أن يرجع إلى صاحبه أبداً أما وجوب الاحتياط أم لا  
 هذا طبعها التي كانت أهل عندهم تتعاضد أمكان تحصيل العلم وبالأستفسار  
 من العلماء في الجاهل الذي لا يكون الطريق إلى تحصيله كانت أهل بالطريق الأولى وإذا  
 فهو لا يخرجنا عن ذلك المقام فلهذا نشر في اجتماع المتألفين ما وجد في قول الحق سبحانه  
 الرضى بأن في استصحاب الحال جميعاً لا يترك أحداً من غير ذلك لأن الحالين

فهما من حيث كان غير واجدا للأدلة في أحد طرفيها واجدا للآخر في الآخر فكل واحد منهما  
بين الحالين من غير دلالة قال وإذا كانت أدلة الحكم في الحالة الأولى بدلية في الأولى  
ان ينظر فإن كان الدليل يتناول الحالين متوكل بينهما فليس هناك استصحاب  
وان كان متوكل للدليل إنما هو الحال الأول فقط والثانية عارضة من الدليل في نفسه  
اثبات مثل الحكم لها من غير دليل وجبت هذه الحال مع الخلو من الدليل يجري  
الأولى لو حلت من دلالة فإذا لم يجز اثبات الحكم للأولى بالبدلية فكذلك الثانية انتهى  
أعلم أنه لو تم دليله لزم أن لا يكون غير الاستصحاب على التعميم الأول بحجة فإنما حجة  
عدم وصول الجحاسة بالماء الطاهر والنوب الطاهر غير الحالة التي ظن فيها وصول الجحاسة  
بها وغير الحالة التي حصل به شيء مشتببه في الشيء الظاهر ومرددين الحكم  
بالجحاسة والطهارة فإن كان مقصودا من ذلك فلا حادثة سطحية في كيفية شهادتها  
على بطلان ما ذكره وان كان متطورة به ابطال استصحاب خاص كما هو حاصل العلم في عدم  
عليان العقل بمجته بعض أنواع الاستصحاب مع اشتغال دليل الإبطال له كالحال أيضا  
نقول ونضعه في كلامه قوله فكيف سوى بين الحالين إلى آخره مرددين  
لا نسلم أن التسوية من غير دليل فإن ما تلو قوله عليك من البراهين على سطحية البراهين  
المدكورة في كتب القوم إلى ذلك واجتمعت المخالفون أيضا بأن الإجماع منقطع على  
أن يثبت الأدلة معتدلة على بنية النقص ولو كان الأصل في كل تحقيق وإمكانات  
بينه في النقص مقدرا لا اعتقادها أبدا الأصل بانظر الاستدلال ثابت قبل الشرع  
أما بعده فلا لعدم الأمر بالتغير ورد الدليل المغيرة لا يبقان الاستدلال حاصل ويرد  
على الأول كاشتقاق البينة الإثبات أقل احتمالا من احتمال الاستدلال بنية النقص لا الإحتمال  
على الوجه السهل وعلى النقص متغير على التنازل المكلف مأمور بالعمل على الظاهر لقوله  
اللهم انسخكم بالظاهر فلا يتغير عدم المطابقة لما في نفس الأمر وكيف لا يلزم عدم

يجمع العمل بخير الواحد المفيد للظن وبظاهر القرآن ولا عا ديث إلى غير ذلك  
من الأصول الكثيرة لا اتصال عدم المطابقة لما في نفس الأمر قال صاحب النوازل المدنية  
أما التمسك باستصحاب حكم شرعي في موضع طرئت فيه جازة لم تعلم سبق الحكم لأ  
لها مثالي من دخل في الصلوة - يتدبر هذه الملاء ثم يجد الماء في أثناءها قبل الركوع أو  
ومن عزم على إقامة عشق ثم رجع قبل أن يهتكم صلوة واحدة تأتمت وبعد ما ضا  
قال به الشافعية وبعض أهل الاستنباط من أصحابنا كالعالم المحقق في أصوله شيخنا  
المفيد وأكثرت المحطية أكثر أهل الاستنباط من أصحابنا والمحقق عنده قول الأكثر  
وذلك لوجوه الأول عدم ظهور دلالة على اعتبارها شرعا وما ذكرته علماء الشافعية  
ومن أفقهم في هذه القاعدة من حصول ظن البقاء ومن جواز العمل بذلك الظن  
شرحاً لمراد وداد المسئلة من وجهين أو لهما أن وجود الظن في مضموع لا موضوع  
المسئلة الثانية مقيد بالحالة الطارئة وموضوع المسئلة الأولى مفيد بنفي  
تلك الحالة فكيف يظن بقاء الحكم الأول وثانيهما ما حققناه ببراهين قاطعة من أن  
الظن المتعلق بنقل حكمه تعالى بنفيها غير معتبر شرعاً الوجه الثاني أنه قد مر من  
الشارع في بعض المصنوع حكمه يوافق الاستصحاب الذي اعتبره وفي بعضها حكم مخالف  
فعدم الاستصحاب بالمعنى الذي يستتبعه ليس معتبراً شرعاً ومما ملأ الأعداء  
الواردة في حكم الميسم الذي في حال الماء بعد دخوله في الصلوة وفي حكم المسألة التي  
عزم على إقامة عشق ثم بدله وفي رواية خلع من حمام الكوفي إلى آخره وفي رواية  
بن سواد إلى آخره وفي رواية بان إلى آخره وفيها روى بعد طرق على الجاهل إلى غيره  
وهنا روى عنه إلى آخره يقطع بعدم جواز التمسك بالاستصحاب الذي اعتبره الوجه  
الثالث أن هذا الموضع من مواضع عدم العلم بحكمه تعالى قد تواتر الأخبار بان بعد  
سلطان الشريعة يجب التوقف في تلك المواضع كلها ويجب الاحتياط في العمل بها

في بعضها وقد تقدم طرف من تلك الاخبار يسمى طرف منها فيهما الكافية <sup>بشيء</sup>  
 الله تعالى لا يغفل عنها <sup>وإنما ذكرنا ذكر الاحاديث المذكورة في كلامه في هذا</sup>  
 اللقاء وما للاختصار مع عدم كفا الفائدة هنا في ذكرها وسند كحديثنا واحدا  
 منها عن عريب ليكن اعنى بالجميع وعلى وجه التحليل <sup>وانا نقول</sup> <sup>يرد على كلامه</sup> <sup>مورد</sup>  
**الاول** ان الاستصحاب الذي هو الاستصحاب حكم شرعي الى الحكم شامل لكل  
 من الخصال المستعملة في ذكرها غير المعنى الاول فان ظن عرض الجحاسة بالظن  
 حالة غير الحالة التي كان عدم عرضها له متبقيا فيها وهكذا على العكس وظن النعم غير  
 الحالة التي كان عدم متبقيا فيها وقس على ذلك فانكار الاستصحاب بهذا المعنى واجب  
 انكار ما هو محل به كما ستعرف ان شاء الله **والثاني** اننا نقول ان مجرد الظن  
 العمل بالاستصحاب فانه لا شك ان يقول مجيبا الاستصحاب الجبر كون مفيد للظن فهو  
 قائل بما هو معلوم بالضرورة من مذهبا بطلان سخن نقول على اعتبار الاستصحاب  
 خلافا لشرعية سواء افاد الظن ام لا ولين يقول من العقلاء ان الشوب للظن  
 استعاره للبرهان المستغرق او قاته في تقرب الحكم لكل الحد <sup>الاستصحاب</sup> واستعمالا ايضا  
 عديدة على تلك الحالات انه مطلق الطهارة او او افي المبشرين وما فيهم  
 من الاشياء السالبة كالماء ولادهن طهارتها <sup>مما</sup> <sup>مطلق</sup> وهذا كما نقول قول الشاهد  
 العاديين عند الشرع معناه سواء افاد الظن **ام هو الثالث** انه يقال ناهيا  
 في الباب ان فقدان الماء حيث كان علة لجريان النية <sup>فاد</sup> <sup>لوجبه</sup> الماء <sup>لزم</sup> انتفاء  
 التيمم لان انتفاء العلة يدل على انتفاء المعلول فلا يصح وجوبه بقاء  
 الحكم الاول وهو مردود او لا بالنقص بقصد الحكم مثلا لان يقال ان العلة  
 بعدم بانقطاع الحكم <sup>بشيئين</sup> فينبغي ان لا يجعل الوطى لعين ما ذكر من ان انتفاء  
 العلة يدل على انتفاء المعلول **والثاني** في الحل هو ان عقد الحكم وعقده بالجميع

والقول في الفصل الثاني من المال ذلك حلة لإمام ما هو المقصود منه فالقول في المال ذلك  
كون الصلوة مثلاً بأحدهما لا يجوز في العلم بوجوبها في الشرع وهكذا التيميم حلة لإمام  
استباحة الصلوة مثلاً ما لم يوجد الرفع الشرعي والعلم يكون التيميم أيضاً للشيخ والفقير  
ليس يعقل في فلا بد من نفس الشارع عليه موضع أو شارع على انتفاض التيميم حيث المأوى في لنا  
الصلوة مفقود فأباحة الصلوة كانت مطلقاً والرابع ان قولنا إنما أحققتنا  
أخره من وجهين الأول أن قولنا لا يصح ما يما يقو أن أمثال رواية زياد بن سفيان  
قال مثل أبو جعفر عن رجل أنقض امرأته ولم تفرأه وما كذا لا ينقطع منها وما كيف  
بالصلوة قال فسك الكرسف فان خرجت القطنة مطلقاً بالدم فمن العدة وتقتل  
ونسك منها قطنة وتصلى فان خرج الكرسف منفساً بالدم فهو الطلث تعدل على الصلوة  
تضمنت حكمها من اثنى الاستحسان ان الاستحسان كان مقتضى بقائه وجوب الصلوة الى ان يصل  
العلم يكون نجساً ويمكن النقص عنه أو له بالعلم رضاً بما يقال لو كان ظاهراً بالعلم  
جما لم يكن حديثاً على خلاف الظاهر ان كانت الفرض قائمة عليه ولو كانت  
شهادة العدلين معتد به فيشترط ان تكون معتبرة في بقى الزنا ايضاً ولو كانت العموم  
جما لم يوجد النقص قطرة ثانياً ان الاستصحاب انما يجوز في الدلالة لا في إمكان  
تعدد طرق العلم لنا بما في نفس الامر كما يجوز في الدلالة لا في شهادة الشاهد  
ويحبر اليقين في العمل بظواهر أخبار ذلك فلو فرض موضع يكون حصول العلم  
بما في نفس الامر ممكن أيضاً بطريق آخر ما جاز لنا العمل بما جزمنا ولذا لا نفعل  
على ما هو مقتضى ظواهر الكتاب والسنة حيث يقوم الدلائل القطعية العقلية والنقلية  
على خلافه ولذا جاز لنا العمل بمقتضى ظواهرها كما كان الامتياز بين دم الطلث  
والبكر في الحديث المسطور هكذا لنا بتطوق القطنة هو عد ما لم يجوزنا لنا  
البناء على الاستحسان ولا يلزم من ذلك ان لا يجوز البناء عليه حيث لم يكن لنا

سبيل العلم بما في نفس الامر الثاني هذا الاشكال لا روع عليه ايضا فانه قال  
اعلم ان الاستصحاب صوري تين معتبرتين باقيا واليه بل اقول اعتبار  
من خبريات الدين احدهما ان الصلوة وغيرها كذا يستصحبها ما جاء  
منها الى ان يتبع بدنه ثانيا ما انما يستصحبها من غير ذلك من الاعمال الشرعية  
مثل كون رجل ماله ارض فكونه له امرأه وكون عبد رجل اخر كونه له  
وكون ثوبه طاهر او نجس وكون اللب ثوبا وكون النهار قيا وكون ذمة الانسان  
مشغولة به لائق او طواف الى ان يقطع بوجوه شئ جعله الشارع سببا للفقير  
الاعمى انتهى فاهو جوابه فهو جوابا اعلم انه يظهر من كلام الحق في اصوله انه قال  
بمحجية استصحاب الكاظم حلية الوطى اوقال لزوج لزوجته انت بريئة او خلقت ما  
فيه بوقوع الطلاق به معللا بان عقد النكاح يرجب رجل الوطى طلقا وقال كلما  
الحكم مستفاد ابد لك الفهم من الدليل محرجي فيلا يستصحبها اذ لا يمكن ذلك  
فوليس محجة ومزعمي ان سئلوا التيمم من هذا الفعل حيث قال في المقبول ان  
استصحاب اجل الشرع كالتيمم محل الماء وانشاء الصلوة فيقول المستدل على  
صلوة مشروطة قبل وجوب الماء فيكون كذلك بعدا وليس هذا محجة لان شرطتها بعد  
خطر الماء لا يستلزم التسعة معه انتهى اقول لعرفي بين الماء الذي بالتحمل المذكور في محله  
احققاء فان التيمم كالعقد يقض دوامه او المقصود في الماء ان يوجد في ارض الشرع  
نعم هناك فوق بخلافه ان عليه جواز التيمم على فقد الماء وانشاء الصلوة صارا  
وجدان يقض بخلاف عقد النكاح فان لم يوجد في حيزه عند قوله انت خلقت ما  
فان ذلك دليل على ان هذا النكاح لا يستصحب بالذي هو اقسام القسمين من الاستصحاب  
الذي قسمناه الى اربعة اقسام اربعة محجية بنسبة سائر الاقسام فلا يصح جعلها بوجوب  
والعمل بالاحتياط مع تفرقه والله يعلم بالصواب الفصل الخامس من مسائل الفقهاء

۱۰۰

فلسفہ و ادبیات

A circular library stamp from the National Diet Library, Tokyo, Japan. The text "National Diet Library" is written in an arc at the top, and "Tokyo, Japan" is written in an arc at the bottom. The center of the stamp contains the Japanese characters "国会図書館" (Kokkai Toshokan).

مجلس شورای اسلامی  
جمهوری اسلامی ایران

مفتی محمد شفیع صاحب دہلوی  
 مفتی محمد شفیع صاحب دہلوی  
 مفتی محمد شفیع صاحب دہلوی  
 مفتی محمد شفیع صاحب دہلوی  
 مفتی محمد شفیع صاحب دہلوی

بغير قياس **الاول** وفيه تفرقة وتقسيم وانبات بطلان ما عدا القليل في كل وجه  
الاجمال علم ان القياس في اللغة التقدير والمساواة يقال قست الثعلب الثعلب اقله  
فسموا به وقست الثوب بالزبد المعنى قد تنوف الاضطرار على الحكم على ما هو بمنزلة  
الحكم الثابت بالعلوم اخر لا شأن لها في علم الحكم والحكم على الشيء بالحق لا في مثل الحكم  
والمراد بالثبوت الحكم في السكر يستعمل الحكم القليل على عند الفقهاء اعماله على الاخر خارجا  
والمستعمل جامعا وهو على انضمام والمقبل منها عند اكثر الافعالية ما يكن اقتضاء  
لجامع في الحكم والفرع **او** من قبل اهل كبحر الغضب بالنسبة الى تعميم القياس لا يفتقر  
من قوله تعالى اقل لها انا وكن العدا اعني اجماع والا قبل من قوله  
الشأن **او** البواقي مردودة عند علمنا كافي لا من عند ويدل على بطلان قوله  
يا ايها الذين امنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله فان القياس تقدم بين يدي  
الله ورسوله وقوله تعالى ان تقولوا على الله ما لا تعلمين وقوله تعالى ولا تقول  
ما ليس لك به علم وقوله تعالى ان تتقوا الا الظن ان الظن لا يثبت من الحق شيئا  
وقوله النبي تعمل هذه الامة برهمة بالكتاب وبرهمة بالسنة وهرمة القياس فاذا  
فعلوا ذلك فقد ضلوا وهذه الرواية المذكورة والذكر كمال المعاني منها المنهاج  
وقوله يستعقون **واشبه** على بعضهم وسبعين درجة اعظمهم فتشوم فيقولون **او**  
بما هو في حق الجبال والحق في الحرام وقوله على لو كان الدين يوجد قياسا لكان  
فيما لم يكن **او** السمع من ظاهره وايضا لا بد من احواف الكافي بسند صحيح ابا  
بن قنبل عن ابن عبد الله قال ان السنة لا يقاس الا بالامر ان المرأة تقضي صومها  
ولا تقضي جهلها ابا ان السنة اذا فقيت حق الدين ولسن اخر  
عن احمد بن محمد بن علقم بن عيسى قال سالت ابا الحسن موسى عن القياس قال  
ما لك والقياس ان الله لا يسأل كيف احدث وكيف جرم ولسن اخر عن عيسى

[illegible][illegible]

بن صدق قال حدثني جعفر عن ابيه ان عليا قال من خضب نفسه للقياس لم يلبس  
 في التماس من حان الله بالراي لم ينزل دهره في ارتناسه وامامنا تلك الاحاديث  
 كثيرة بل انقلد اجماع العدة على بطلانه كما صرح به علماء الفالف والموافق قال  
 شارح المنهاج انا كما فعل بعدنا لطلبة الصحاب النفل ان مذهب ابي حنيفة والشافعي  
 ومالك القول بالقياس فكلوا فعلون مذهب اهل البيت كالباقين والاعقاد في غير  
 من الامامة الحكم والقياس وايضا يدل على بطلان القياس كثرة اختلاف الاخبار  
 مع التماثل كالفرق بين عدة الطلاق وعدة الوفاة فان الاولى ثلث ففروه وادانية  
 اربعة اشهر عشر وايضا عدة الطلاق تسقط من غير الدخول بها بخلاف عدة  
 الوفاة والفرق بين صوم اخر شهر رمضان وصوم يوم عيد والغالب السارة  
 في قطع اليد والتماثل مع الفالف كقتل الصبي والاحرام عند الاخطاء فان خبرهما  
 وكفارة الوطئ في حالة صوم شهر رمضان والظهار الى غير ذلك من الامور الكثيرة  
 وكون الجامعين المتخالفات في الفرس الاحرام مع تقدير العلم لا يفيده كما لا يخفى  
 اما حجج المخالفين فتكلمها ساقطة عن محمل الاعتبار منها الاستدلال بغير تمام والادلة  
 اخر من الذين كفروا من اهل الكتاب من ديارهم ما ظننهم ان يخرجوا فقتلوا المذنبين  
 حوهم من الله فان الله من حيث لم يتصور او قد في قلوبهم العجب مخبرون  
 بينهم بايديهم وايدى اثنين فاعتبروا يا اولي الابصار فان كان الذين كفروا هم الذين  
 الى نظرية وهذا هو القياس والجزاب لانه تستلزم معناه الحقيقة من الشرع الى  
 نظرية بل معناه هو لا تماثل ومنها العبد لما يتعظى كما قال الله تعالى ان في ذلك لعبرة  
 لمن يخشى وسوق الآية مطابق لما قلناه كما لا يخفى ومنها ما روي ان معاذ لما بعث  
 رسول الله فاضيا الى اليمن قال برحمة الله قال بكتاب الله قال فان لم تجد قال بسنة  
 رسول الله قال فان لم تجد قال اجتهد برائي فقال الجهد الذي وفق رسول الله

في القياس  
 في القياس  
 في القياس

في القياس  
 في القياس  
 في القياس





العلة هي المنصوص من خصوصية المحل فلا يكون وجود المنصوص في محل آخر مستلزماً  
 لوجود الحكم ولو لم يكن شاهداً يدل على كون العلة عامة تامة لا محتمل عند العقل  
 ان يكون المنصوص عليه علة ناقصة فلا يلزم من وجوده في محل وجود الحكم ونظيره  
 من الاجزاء كثيرة فانه وجود الحجر تعليل حرمة الخاف من الذهب يكون من لباس الخبث فيلزم  
 بناء على هذا ان كل ما يكون من لباس الخبث يكون حراماً في الدنيا وايضاً يلزم ان يكون  
 على النساء ايضاً حراماً بالجملة يصح التعليل في العلة الناقصة وهو كما قال النبي كره  
 الكلام عند الجماع لانه يورث الحرج كره النوم بين العشائين لانه يحرم الرفق  
 وكره النظر في وجه النساء لانه يورث العرج معلوم بالضرورة ان هذه الامور  
 على ناقصة الافات المستورة فلا يلزم من وجودها وجودها نعم اذا كان الكلام  
 ظاهراً لا على كون العلة عامة فلا باس في التعدية كقول القائل علة حرمة  
 الحرج الاسكان لا فائدة حصص العلية فيمكن لا يكون حرج من القياس كما لا يخفى  
 فان قيل اذا كانت العلة ناقصة لم يصح التعليل فلما لا فان كون الشيء علة في  
 يتحقق التعليل وهذا واضح واذا عرفت ذلك فاعلم ان العلامة الحجة على حتمها  
 بوجه الاول ان الاحكام الشرعية تابعة للضلال الخفية والشرع كاشف عنها  
 فاذا انصرف العلم عرفاً انما الساحة للوجبة لذلك الحكم فابن وجدت العلة  
 وجود المحل وبجوابه ان كان شرار من العلة العلة التامة بالدلائل جميع لكن المطلوب  
 احرازه وان كان المراد من التامة فلا نسلم وجوب العلول بوجهي والثاني في آخر  
 الحجة لكن مسكراين من حرمة كل مسكر اذا لم يكن للنقص متى دخل في العلة الجواز  
 معلوف فانه ايضا اخص من المطلوب والثالث في حرمة الحرج مسكراين  
 اضلع الحرج الاسكار وهو يدل على ان العلة هي الاسكار وبجوابه ان كان المراد من الاسكار  
 من اسكار الحرج فيلزم من ذلك ان العلة هي الاسكار ومطلعا

والطلبوب إنما هي تلك الحركات كان المراد مطلق لا سكا ولا نسلم كدالة قولهم على هذه الحركة  
 إليه كما ترى أن قولهم العبد لم ينجح لم يكن عاميا كذا يلزم لتعريفه أن كان عاميا فيكون  
 عند العمل أن يكون العمل لا يخرج عن أن ينجح في العمل كذا في العمل أن يكون معلوما والاربع  
 إذا قال حرمت الخمر كمن مسكر إذا ما أن يكون العلة هي مطلق لا سكا أو لا سكا للتعريف  
 فإن كان الأول لزم وجوب الخمر بمرتين وجداد يلزم من وجوب العلة التامة وجوب معلومها  
 وإن كان الثاني لم يكن العلة هي نفس كمن مسكر كدالة قد حذر ترك الخمر غير متعاض  
 المحسوس التي بها يتأخر بعض أنواع من بعض المحسوسات ضعيف إلى كونه مسكرا وهو العلة للشد  
 فلا يكون المحسوس أثر في العلة وكبرائت أو كدالة لا يستفاد من قول هذا أن لا سكا علة  
 تامة وإن كان كذا كذا في نفس كذا فربما أن قول كمن مسكر مشدرك لا يفهم  
 معناه فإن الضمير راجع إلى الخمر فكيف يمكن مشدركا ثم قال لا يجهل لما مضى بأن قول الشارح  
 حرمت الخمر كمن مسكر لا يمكن أن يكون المراد لا سكا وإن يكون سكا للمحسوس يكون بعيدا  
 أيضا والخبر متبني في العلة إذا احتمل الأمر أن يكون القياس لبيان المنع نعم الاعتبار الضد في  
 العلة فإن بعض ذلك يستلزم بعضه مثلا في العقل لا يقال الحر كذا إنما انفسد في العقل  
 بحال خاص هو محله فالحركة كدالة بغير كون علة كذا في سلبنا المكان كمن القيد  
 الجوهري لكن العرف يستقط هذا القيد عن درجات الاعتبار فقلت قول لا سكا كذا كل هذا  
 الحشيشة فلا بأسه يقتضي منعه من أن يكون محسوسا فيمنع ساسنا بمرتين على العلة  
 لكن وليكم إنما ينبغي فيما إذا قال الشارح حرمت عليكم الخمر كمن مسكر أما لو قال مثله  
 مع الخمر لا سكا انتهى فذلك الاحتمال ثم أورد لا حذر من بيان الحركة أن معنى بها  
 المخبرية هذا المعنى يتبع فرضه بكون المخبرية وإن حذر بها من الخيارات فيه ذلك كاحتمال  
 هناك مثلا فانه لا بد في اجابة من دليل يفصل قول كمن العرف يقتضي الغاء هذا القيد  
 قلنا ذلك عرفت بالقربة وهي شفقة الأب للمؤمنين والخمر فقلت في العلة التامة

ذلك كقولكم لو صرح بان الصلاة على الاسكار انتفى ذلك الاحتمال قلنا في هذه الصلوة  
 سنترك الاسكار للحرة ابن وجدا لكنه ليس بقياس لان العلم بالاسكار من حيث  
 اسكار يقتضي الحرة ويرجى القلوع بغير هذا الجرم في كل حال ولو كان العلي يحكي بعض  
 الخبر الجليل من ان العلم بالبعض فلا يكون جعل البعض فرما والاخر اصدلا او في من  
 لا يكون هذا قياسا انتهى ما اردنا نقله بالجملة قد ظهر من كلامنا وكلامهم  
 في لو حصل العلم ببعض العلة التامة فكما كفي الغرض لازم وجب التحريم ايضا فيه لكن  
 تشبه في ان العلم به متعسر فغيره باقيد البطن بوجوهها في الغرض كذا ليس كل من  
 لا يشترعيا فلا يكون جهلا دليلا مستقلا فلا دلي جهل من اللطائف كما لا يخفى

**فصل السادس** في الاحتياط اعلم انك الله تعالى قد ورد في كثير  
 من الاخبار اكرامه ونفي الجحارنا فلا عن اما الى الشيخ باسناده عن داود بن القاسم  
 الجعفي عن الرضا ان امير المؤمنين قال كميل بن زياد يا كميل اخوك دينك  
 احتطلد منك بما شئت وايضا نا فلا عنه باسناده عن الري بن عاقل  
 هذا احمد بن بشير قولى للذي بالكون فخير الله واشى عليه ثم قال سمعت رسول  
 الله ان اكل الحرام حرم وان حرم الله حلالا او حرما والمستبهمات بين ذلك كما  
 وان رايها رعى لا يجوز ان لم يلبث خفا ان يقع في وسطه فادعوا للشبهات  
 بين الحرام وبينه من ابن سعيد بن عيسى عن ابى جعفر عن ابى عبد الله قال  
 عند الشيء غير مستحق في الملكة وتركك حديثا لم تروه خير من روايتك حديثا  
 وتخصه وعن الكشي مثله وعن خوالى اللالى في احاديث رواها الشيخ فعمل الذين  
 بعد ابن مكي قال النبي دع ما يريبك الى ما لا يريبك وقال من اتقى الشبهات فقد  
 استبرأ لدينه وقال الصادق في ذلك ان نظرت الحرام فاجتد الحائط لدينك وعن  
 ابى الشيخ الصادق عليه السلام عن جميل بن صاهر عن الصادق عن ابى طالب قال

٩٤  
 استدل بالبرهان  
 حكم في زائد ما بينه  
 خذ في حكم ما بينه  
 والله شاهد في هذا  
 في قوله تعالى وانما  
 اصل من امر الله  
 في قوله تعالى وانما  
 في قوله تعالى وانما

رسول الله ﷺ ثم امرت به للشد فلبثت امرتين للغيه فاجتنبه  
 واحر اختاف فيه فرمته الى الله عز وجل الى اخره وعبر الخصال مثلوا والتهذيب  
 بن السكيت عن صفوان عن عبد الله بن جابر قال سالت ابا الحسن عن رجلين  
 احب ابا صديق واما محرم ان الجراء بينهما امر كل واحد منهما بجرا فقال لهما  
 ويخبرني كل واحد منهما الصديق قتل ان بعض صاحبنا سألني عن ذلك فلم ادر  
 فقال اذا احببتم مثل هذا فلم تدوا ضليكم بالا حيا ط حتى تسئلوا مقلوا وايضا فيه  
 باسناد عن عبد الله بن وضاح قال كتبت الى ابي عبد الله عليه السلام يسألني عن  
 يقبل الليل يستريح الشئ يرتفع فوق الجبل حرة وبرذون عندنا المودع  
 فاصلي او انظر حتى تذهب الحرة فكتب لي اني ان تنظر حتى تذهب الحرة  
 وتأخذ بها كما نطد ينك هذا ما اراد ان يقر من الاحاديث الواردة في ذلك على الباب  
 ومن هنا صرح بعض العلما ان العمل يقتضي الاحتياط واجب مطلقا ولا يفتقر الى  
 بيان ذلك موقوف على قيد مقدس الاول والاحتياط في التوقيف عبارة عن  
 التوقيف بما يخاف كما يظهر من مجمل المحرمين وغيره والثاني ان الخوف من وجه الخفاء  
 احدها الخوف الحاصل من يقين حصول الضرر والثاني الحاصل من ظن الضرر والثالث  
 الحاصل من مسأوة احتمال الضرر مع احتمال حصوله بالمشاهدة والواحد هو الحاصل  
 من ظن الضرر وظن محتمل والمقتضى الثالث ان خوف الخوف الحاصل من وجه الخفاء الذي  
 الاول واجب في الروايات ليس واجب الا ترى ان الضرر اذا كان على القسط والظن  
 او كان احتمال الضرر مع عدم مسأوة وكان التوقيف واجبا وتركه مذكورا عند العقلا بما  
 لو كان بالعكس ان يكون عدم الضرر مضمونا والضرر هو ما هو في كماله والحق  
 لا يمكن التوقيف عن الخوف الحاصل منه واجبا بل لا يكون قبيحا فان الخوف لا يكون  
 يدل على نوع من الجبانة والسفاهة ومن هنا يجب على المستفتي ان

على الجدل المستقيم بظهر السقوط بعد عند الناس من الجانبين واذا غرق في ذلك  
 فقول ان الجهد اذا حصل له في محل ظن احد من الاحكام الشرعية والوضعية  
 باستنباطه من احد من الدلائل الاربعة التي قد فرغنا بحمد الله تعالى عن اثبات  
 بطلانها في مقامها فيكون خلافا لمعناها وهو لا يخالفه تعالى الظن بكونه  
 في السلب معناه فاحسب الجهد ليس هو عدم مطابقة مضمونه ونفس الامر بكون  
 من القسم لا بالضرورة فالتوق عنه لا يكون واجبا وهذا هو عدم وجوب الاحتياط  
 بعينه فمن هنا يتجوز ان لا يحصل الجهد الظن باحد الاحكام بحسب تعارض الدلائل  
 اعم من ان كان الاحتياط والتوقف عن تعين احد من الاحكام واجبا لان في احتمال  
 عدم المطابقة مساويا لاحتمال الموافقة فعدم الخوف الحاصل منه يكون واجبا لا غير  
 وكما يجب على الاحتياط بكون الفعل اذا كان للامر في حرمته عدم ما هو اعدا  
 ذلك لا يجب له استحباب اذا كان له النسخ في الكراهة ولا باحتياطه اذا كان  
 التعارض بحسب ايات الوجوب المحركة لاحتمال ارتكاب الضرر في مورد الاحتياط  
 كغيرها ما قبله ما قال المصنوع فوسم عليك بايها اخذت ينبغي احكام التحديد  
 سبحانه يعلم بحقيقة الامر فيمكن لنا اثبات التزام عدم كلية وجوب الاحتياط بوجوب  
 اخروهر ان القول بحجية الاستدلال عدم حجية الدلائل الاربعة الشرعية والتأني اطل  
 بطلانها في مقامها فيكون خلافا لمعناها وهو لا يخالفه تعالى الظن بكونه  
 منها واجبا لا سلكا ان معظم ما يستفاد من تلك الدلائل مظهر من عمل الجانب المخالف  
 وهو كل الاستفاد من امثال طواهر الكتاب في الستة خبر الواحد اجماع المنقول بغير  
 الواحد الاستصحاب البراءة الاصلية وان كانت حجية هذا الامر قطعية وتكون  
 الاحتياط مطلقا وان كان جاحضا لاختلاف موهوم ان لا يكون العمل على استفاد  
 من تلك الامر تجاريا وهذا هو المطلوب وايضا يمكن لنا اثبات المطلوب بغير اخروهر ان

في الجدل المستقيم بظهر السقوط بعد عند الناس من الجانبين واذا غرق في ذلك  
 فقول ان الجهد اذا حصل له في محل ظن احد من الاحكام الشرعية والوضعية  
 باستنباطه من احد من الدلائل الاربعة التي قد فرغنا بحمد الله تعالى عن اثبات  
 بطلانها في مقامها فيكون خلافا لمعناها وهو لا يخالفه تعالى الظن بكونه  
 في السلب معناه فاحسب الجهد ليس هو عدم مطابقة مضمونه ونفس الامر بكون  
 من القسم لا بالضرورة فالتوق عنه لا يكون واجبا وهذا هو عدم وجوب الاحتياط  
 بعينه فمن هنا يتجوز ان لا يحصل الجهد الظن باحد الاحكام بحسب تعارض الدلائل  
 اعم من ان كان الاحتياط والتوقف عن تعين احد من الاحكام واجبا لان في احتمال  
 عدم المطابقة مساويا لاحتمال الموافقة فعدم الخوف الحاصل منه يكون واجبا لا غير  
 وكما يجب على الاحتياط بكون الفعل اذا كان للامر في حرمته عدم ما هو اعدا  
 ذلك لا يجب له استحباب اذا كان له النسخ في الكراهة ولا باحتياطه اذا كان  
 التعارض بحسب ايات الوجوب المحركة لاحتمال ارتكاب الضرر في مورد الاحتياط  
 كغيرها ما قبله ما قال المصنوع فوسم عليك بايها اخذت ينبغي احكام التحديد  
 سبحانه يعلم بحقيقة الامر فيمكن لنا اثبات التزام عدم كلية وجوب الاحتياط بوجوب  
 اخروهر ان القول بحجية الاستدلال عدم حجية الدلائل الاربعة الشرعية والتأني اطل  
 بطلانها في مقامها فيكون خلافا لمعناها وهو لا يخالفه تعالى الظن بكونه  
 منها واجبا لا سلكا ان معظم ما يستفاد من تلك الدلائل مظهر من عمل الجانب المخالف  
 وهو كل الاستفاد من امثال طواهر الكتاب في الستة خبر الواحد اجماع المنقول بغير  
 الواحد الاستصحاب البراءة الاصلية وان كانت حجية هذا الامر قطعية وتكون  
 الاحتياط مطلقا وان كان جاحضا لاختلاف موهوم ان لا يكون العمل على استفاد  
 من تلك الامر تجاريا وهذا هو المطلوب وايضا يمكن لنا اثبات المطلوب بغير اخروهر ان

النخرجت على ان المستبهمات غير الحرام فلو كان العمل الاحتياط واجباً كان ركناً  
 المستبهمات احرأ هذا خلعت و ايضا يدل عليه قول النبي حلال بين وحرام بين وشك  
 بين ذلك فمن ترك الشبهة تجازى المحرمات ومن اخذ الشبهة تركت المحرمات وهذه  
 من حيث لا يعلم ايضا نقول بوجوب الاحتياط لو كان واجباً مطلقاً لزم محذور  
 جميع كثير من الشك في كذا من المراضع ان ابن بابويه مع جلالته رحمه الله  
 والمجاهدين معاً كثيراً ما يفتى على البت في مواضع منها وغدا في ظاهرها كما اتفق بجواز الوضوء  
 بماء الوضوء ويجوز الصلوة بماء أصابه خمر بجواز النسيان على النبي ويمكن شتمه ضمان  
 ثلثين يوماً اتما الى غير ذلك من الامور الكثيرة وهكذا اعلى ابن بابويه رحمه الله عليه  
 منها ان شاء الله تعالى والقول بالحرمان واجب الاحتياط مستبعد  
 جدا مع ان كون جاهل هذه المسئلة منذور ولا غير معلوم وايضا نقول لو كان الاحتياط  
 واجبا لزم ان لا يحصل العلم براءة الذمة عن صلوة واحد فضلا عن جميع الصلوات  
 والاعمال لان من نظر في الكتب الفقهية الاستدلالية المتضمنة لبيان اختلاف  
 المذاهب في كل علم فطحا ان ايقام الصلوة مع شرائطها من الطهارة واللباس والحيض  
 بحيث لا يغتفر منه فزم من الاحتياط عجزا وايضا نقول على الترتيل يجب ان الاحتياط  
 واجب كلية لكن قد عرفت انه عبارة عن التوقي به من الامر المحذور ولا خوف للعدول  
 عنه لمن اليه الامامة فهم العسرة واذا عرفت ذلك فاعلم ان الاحتياط المأمور به  
 في الحديث الاول لا يحتمل ان يكون للوجوب ويحتمل ان يكون للاستحباب ويحتمل ان يكون  
 للقدر المشترك بين الوجوب والندب وقربة تقرب بها شئت يناسب الاحتياط  
 الاخيرين والحديث الثاني ظاهر في الاحتياط كما عرفت والثالث يناسب الوجوب  
 فانه لا شبهة ان الرواية مع عدم الاحتياط ليس بجائزا اما الحديث الرابع فالظاهر  
 انه من باب "يبه الساب" وقد علمت ان الاحتياط في صلوة الثلثة واجب

والاحاديث الباقية الاخر للفقهاء عن الجواهر غير ظاهر في احد من المعنيين اما حديثنا  
 التحذيري فيجب ان يفسرهم الوجوب فان الاحتمال المأمور به في الحديث الاول في  
 على الشأن والثاني مورد وطعن الصفة فان اليفين لا يزول بالشك مقتضى قال  
 صاحب الفوائد الدينية في موضع من كتابه ولقد ذكرنا الاحتمال عند من يميل للدلالة  
 الاجتماعية والاجتماعات الشخصية يجوز في الحديث الوارد من اختلاف في احد المسجلين  
 الافتاء باطلاق لفظة تارة وتبقيدها بحالها في الحالة بها الاحتمال وذلك  
 اختلاف اراء المجتهدين في تحمل يعقد على مقتضى ظنه من ترجيح احد الاحتمالين على الآخر  
 وعند الاحتمالين المتساكين بالتوقف او اليقين يجوز الافتاء بالقدر الذي دلالة لفظة  
 عليه قطعية ويجب التوقف عن التفتق والعمل في القدر الزائد عليه في قول من يرجح من اجل  
 الاجتماع جاب لطلاق اللفظ على التيمم لو كان زمان الفصل اقل ومساوياً زمان التيمم  
 لم يخرج عنه الى ازالة الجاسة في المسجد بان يكون قائماً في المسجد المحرم مثلاً فيعلم  
 فيدخل السيل فيه فيقوم من النوم وهو واقع في جوف السيل على قول من يرجح جاب التفتق  
 يجب الفصل في الصلح المفروض او يحرم التيمم على قول من يشاوي الاحتمالين نظراً للتوقف  
 منه بعض والحكم التفتير عند بعض وعلى طريقة الاخباريين يجب التوقف عن تعيين  
 الاحتمالين لو لم تكن دلالة من خارج تعيين احدهما ومصادق التوقف في بعض الموضع  
 ترك الاختلاف الوجوب في بعض المواضع المحرمين الفعلين الوجوبين وفي بعض المواضع  
 الايمان بفعل وجوب مع الاطلاق في نية او مع تردد ما له وما لا الاطلاق واحد  
 او مع ذكر الاحتمال في نيته وما لا الكل احد كما يجب تحقيقه في كلامنا ان شاء الله تعالى  
 وما نحن فيه من قبيل الثاني لاننا نعلم استعمال اللفظة بأحد الفعلين الوجوبين  
 ولا نعلم يبينه ونعلم ان حرم الحكم بينهما في بعض المواضع الفصل الواجبية وان قلت  
 ثقت بكون التيمم اقلية قصد القربة المطلقة في الصلوات كافية ولو لم نعلم ان المقام

فله قصدا لوجوب المطلق في كل واحد منهما وما رادى من المطلقان <sup>الواجب</sup> والواجب  
والواجب من باب المقدمة ولما قيل ان يقول قد علمنا جواز العسل بل وجوبه من جهة  
وجوب الاحتياط ومن المعلوم ان الامر بالشئ لا يستلزم اليقين من اصله  
الوجودية ومن المعلوم اجزاء العسل عن التيمم فاذا اعتزل سقطت قطعته عنهم  
ويرد عليه ان يحكي العسل ويتعين التيمم في حكم الله تعالى فلا بد من الجمع  
بينهما التحصيل اليقين براءة الذمة متى رتب على من منها انه اذا كان <sup>الواجب</sup> راديا باستغال  
انه جنب ولا يكمن احد الطهارتين للصلوة وغيرها فلا نسلم العلم بذلك بل العلم ان  
مستغولة بالعسل على اليقين لوجوه الماء وان كان راديا باستغال الذمة للحرمان عن  
المسجد فلا بد لهذا العلم من دليل فان كان هو الاجماع المستنبط من حيث انه قد  
مشرك بين العقلي بوجوب التيمم والقول بوجوب العسل وبالتحيز فهو لا يصح لان  
دليله عندنا فان هذا النوع من الاجماع عندنا قطعاً وان كان حجة فلا بد علم من  
والحد يترك ذلك لا بوجوب التيمم باليقين فلا بد على ترك ظاهره من دليل ايضا وان  
يرج عليه حيث قال نعم ان حجة التيمم الى اخره انه لا بد لهذا العلم من دليل ايضا  
فانه ليس من ضروريات الدين لا من ضروريات المذاهب فان كان هو اصل الاباحة  
او البراءة الاصلية هو لا يقول في ايضاً راد على ان القائل باباح التيمم فيما نحن فيه لا يخلو  
من قسمين الظاهر وجوب التيمم فيما نحن فيه لا هو ملك <sup>الواجب</sup> وان كان التيمم فيما نحن فيه لا يخلو  
من قسمين من غير تاحيز الجنب في على حمل ايضا راد على قوله ان قصدا للقرينة كما  
ان هذا الحكم بالثبوت ليس من ضروريات الدين والمذهب بل وجد النص القطع  
عليه كما لا وقع الاختلاف بين العلماء فيه كون الاصل براءة الذمة عارداً على بعض  
على مستدرك ما قوله وان واجب من باب المقدمة فليت شعري كيف جزم هذه الكلمة على السامع  
وهو لا يقول بالملازمة العقلية عموماً وقد طعن به على العلانية وآخرون في بواقيهم

من كتابه بل نطقوا انه صحيح بعدد وجوب لفظة خبرنا في موضع من كتاب الله  
 يعلم اننا طعننا الكلام بذلك كما ذكره ما راج عليه يظهر على المقلد لصاحب  
 القوائد المدنية انه كيف صنف على نفسه حواريه طريق استنباط المسائل الشرعية عند  
 هذا العجب من جرح اذهان هؤلاء الجماعة الغر اذا استخرجوا بعض المسائل على  
 هذه الطريقة يقتضون بالغير مما روي في غير المجتهدين والغير فاطمنا بان حكم الله  
 الواقع والغير مكلف به ولا يتحققون ان ما استخرجوه موقوف على كثير من الاصول  
 التي يتكفل بها غاية الامكان وقد مر في تصنيف لبعضنا فاضل في القواعد من دعائه  
 الاخبارية كثيرا ما يتشتت في اثبات بيان الاحكام بالاصول التي تذكرها ان هذا الشيء  
 عجايب الخلق في الاجتهاد وما يتفاوت في الاجتهاد عبارة عن استقراء الوسم وتحقيق  
 امر من الامور المستزوم للكافة المشقة ما في الاصطلاح هو استقراء الوسم وطلب  
 الظن بشئ من الاحكام الشرعية بحيث يتحقق اللوم عنه بسبب القصور ثم تكون المكلف  
 بحيث يمكن من الاستدلال بالادلة الشرعية على الاحكام قال العلامة في النهاية المطلب الثاني  
 ما في الاجتهاد وهو حكم شرعي على دليل قطعي خرج ما وجد في دليل العلم وجوب الصلوة  
 اخذ الزكوة وما انتفتت عليه الامم من المسائل الظاهرة انتهى العلم ليس مراد العلامة  
 ليس دليل قطعي وقس الامر لو عدا لا يمتد فان هذا باطل بالضرورة من المذهب  
 لا يوجب جرحا من جملة الامامية فضلا عن هذا العلامة بل رده انه ليس دليل قطعي  
 كظهر ذلك في جرح الصلوة والوكالة بقرينة قوله خرج ما وجد في دليل العلم الى اخره  
 فان هذا يستدعي ان يكون مراد من الفقرة الاولى انه حكم شرعي لم يوجد دليل  
 قطعي والحكم بعدم الوجوب لا يستزوم الحكم بعدم الوجوب وهذا ظاهر وقد عثرنا  
 بعد ذلك على ان العلامة قال في النهاية ان راي الامامية ان الله تعالى في كل واقعة  
 حكما ما يجنبنا وهذا كما ترى مشتمل على عوى الاجماع فكيف يظهر في شدة خلاف ذلك واذا

خلاصة الكلام

هذا أقول لأشاهد أن الدلائل القطعية ترجح المسائل الاجتهادية من غيرها  
ولاجتماع لاحد ان ينكره فما زعم صاحب القول المدعى به كما هو متبادر من كلامه  
ان العلاقة واحدا فيقولون بعد ذلك الدلائل القطعية للمسائل الاجتهادية وجوب  
هذا من مطلقناش عن التعصب لا اعتساف ومن بعض علماء العبارة انه قال الوجوب  
الثاني عشر هو صرحا بان محل الاجتهاد مسرورا لم يكن من مخرجات الدين ولا من مخرجات  
الدين هي لم يكن لله تعالى دلائل قطعية عليها نحن قد اثبتنا ان لله تعالى في كل واقعه  
يحتمل اليقين الى يوم القيمة حكما معينا وعليه لا قطعية وان كل الاحكام  
والدلائل القطعية عليها أي النصوص الشرعية منها محضه عند معادن وحسب الله  
وغير ان خلاف الناس امورون بطلبها من عند هؤلاء في هذا وانك تذكرها تحت الارام  
فقول الفاضل في الاول ان المجتهد في الاصول هو من مصيب سواء اخطأ أم لا  
انه على تقدير الخطأ قال العلاقة والنهاية خالفها فقط ابو عبد الله الحسين  
الغنى سائر المسلمين في ذلك فذهب الى ان كل مجتهد في الاصول بمصيب سواء  
اخطأ او لا انتهى قول هذا القول ان كان المراد به نفي الاثم عن الخطي في الاصول مطلقا  
فكذلك ان يكون بطلان من مخرجات الدين والمذهب يملأ على بطلان الكتاب السنة  
قال الله تعالى لعن الذين كفروا في الملاذين كفروا من النار وقال النبي ستروا  
انني على ثلاثة وسبعين فرقة كلوا في النار الا واحدة وان كان المراد نفي الاثم عن الخطي في الاصول  
في محل الاحتكام وما يحكم به في محجة المرجحة هو ان المسائل في الاصول كالمسائل الشرعية بعضها  
من مخرجات الدين والمذهب بعضها ليس كذلك فاما كون من القسيل الاول  
سواء كان مسبيل ادراك العقل فقط كالترجيح والعدالة والنبوة وما يتعلق بها فهو من  
ضميمة السمع كالامانة والمعاذ وما شاكلها من الخطأ فيها ليس عند دور الخطي في شر  
اما المعتقدات التي ليست من تلك المشايبة كجبر خصوصيات الروح فما هو هذا

كتاب الله تعالى وامثال ذلك فالخط في معذورة فاما بعد الرجوع  
الى وجدنا لا نجد فقايلة المسائل الاجتهادية الفروعية وبين تلك المسائل في عدم  
نظور الدلائل القاطعة فيهما ولذا ترى جها كثيرا من اجلاء علماءنا  
مختلفين فيهما منها جواز السهو على النبي الذي قال بدين بابويه واحالوا بالقول  
وهكذا لا كذا هاب بعض الكليات من الكتاب وانكر القول بالبطلان المحقق للظهور  
وانكر بعض خصوصيات اربعة الشهيد الثالث السيد السند من ان الله لا يوفق الله  
المتسترى وامثال ذلك كثيرا كما ذكر في ذلك فلا ينظر الكلام بل ذكر مستقلا في الجواب  
مشتا فليرجم لا المبسوط من كتابه وغيره الفوائد الثانية في ان هذه  
قبل الاجتهاد كما لم يسلط على الخط في ذلك ولا يسلطه وان هذا هو الخلاف وان على اهلها  
وابتاعهم من المعذلة فانهم يقولون ليس لله تعالى حكم معين اصل بل الحكم بانهم  
لقن الاجتهاد اى كل ما من مطلق التمسك فهو حكم الله وحقه وهو لا يحد  
المحققون اعلم انه اتفقت الامامية على ان الله تعالى وكل مسئلة حكمها معين  
كما يظهر من النهاية وغيرها ويدل على ذلك كثيرا منها ان الاجتهاد طالب فله مطلق  
مستند والى جرحه على المطلوب عبارة عن حكم الله تعالى فيها ان الاجتهاد  
مستند بامر على الاضداد الاستدلال المستفاد العلم بامر يستلزم وجوبها ووجوب  
المطلوب فلا بد من وجوب المطالب للفقهاء قبل الاجتهاد ومنها قوله تعالى لا تفرقوا  
ولانما ارجع مقتضى ولا يكتفى بالذين تفرقوا واحتلوا الآية يدل على ان الحق  
واحد في كل واقعة ومنها الاحاديث الكثيرة المستقبضة للثبوت من طرق اهل  
البيت وهذه الاحاديث كثيرة جدا من شاء فليرجم الى كتب الاخبار وعن تكفي  
بجديت واحسن منها كرواه محمد بن يعقوب الكليني في الكافي عن عمر بن قيس عن ابي  
شعير قال سمعت يقول ان الله تبارك وتعالى لم يدع شيئا من كتابه الا واولى كتابه

هذا هو الوجه في عدم  
نظور الدلائل القاطعة فيهما

هذا هو الوجه في عدم  
نظور الدلائل القاطعة فيهما

هذا هو الوجه في عدم  
نظور الدلائل القاطعة فيهما

لست أرى  
للمفارقة

ويشعر أن رسول الله جعل لكل شيء حداً وجعل عليه ليلاً ليلاً وجعل على من بعده  
 الحد حداً وهذا من أخوم الدلائل العقلية والنقلية المذكورة في كتب المقوم أمّا  
 حجمها العين فكلمها صنفين لا ينطوئ الكلام يذكرها الفائل في المثالين والآن  
 المجتهد المخطئ في الأحكام الشرعية هل هو مأثوم أم لا أم المصنوعون من بناء على  
 مسئلتهم أنه لا خطأ ولا أمّا غيرهم فهم في بحثهم فبعضهم قال إن الحكم  
 معيّن في كل واقعة لكن ليس عليه لآلة ولا إمارة تدل عليه وهذا الحكم  
 عندهم بمنزلة دفين يعثر عليه الطالب تفاقاً فلمن عثر عليه اجران ولمن اجتهد فلم  
 يعثر عليه واحد وبعضهم قال انظر إلى الجاهل والجاهل مأثوم بطلبيه ولو اخطأ فهو  
 معذور وبعضهم قال ليس معذور بل بعضهم قال عليه دليل ظاهر والمجتهد المخطئ  
 بأصابتة ذلك الدليل حقاؤه وهو قول الفقهاء من العامة وقال انه مأثوم بطلبيه  
 أولاً فان اخطأ وغلب عليه ظن فشيء آخر تغدير التكليف وصار مأثوماً على عطف  
 ظنه والرد بالدليل الظاهر فيقتضي المطلوب على سبيل الأولوية لا القطع وإذا  
 عرفت ذلك فالمدّعي الحقّ هو أن الله تعالى على الأحكام الاجتهادية في زماننا هذا  
 اعز من الغيبة لأننا أمارات ظاهرة تدل على المطلوب ولا لزوم التكليف بالاطمئنان  
 فاذا اخطأ المجتهد فيه فهو معذور بهذا هو الذي اختاره المحقق والجمهور  
 وغيرهم أعلم أنا قد اشعرنا فيما سبق في المقصد الثالث من طرق العلم بانقضاء الاجماع  
 على النوعين أوجب بعض القواعد المقررة عند الامامة توجب يقتضي العلم بالبحر  
 بالانكشاف من وجه ذلك القاعدة الاختلاف في مسئلة كذا وظننا ما نحن فيه من  
 هذا الضمير فاما قد انتمنا فيما سبق ان الجماع لا يوجب الاعتقاد على خبر الواحد  
 صحة وقد دلت على الاخبار الكثيرة المستفيضة بما ينافي معرفة انما هو امر







للرجل المسلم متكرراً يفر وجهه الناصبة ولا يفر وجه ابنته ماصباً ولا ينظر وجهها عند  
 قال مصنف هذا الكتاب من غضب جراً لآل محمد فلا نصيب له **باب**  
 فهدأ حرمه و قال البيهقي **باب** من لا يهيب وجهه ولا يهابه ولا يهابه **باب**  
 لأهل بيت جبريل وأخاه في الدين ما أتى من غير من استقبل من أمير المؤمنين عليه السلام  
 على المسلمين وقتله وجرست من أن لا يلقاه بالليل حتى إلى القتل **باب**  
 بن هرون أن كل مخالف من أصيب فليسكن ذلك في حال صاحبه الفوائد **باب**  
 الثامنة وقتت من أجرة عطية من غير فضل بين المتأخرين عن أصحابنا  
 في تحقيق معنى الناصبي فمنهم من أن المراد من نصيب العدواة لأهل البيت  
 وذهب بعضهم إلى أن المراد به من نصيب العدواة لمذهب الإمامية ووالأحد **باب**  
 بالناس من قال بالاول كان قليل البهاثة **باب** الواحدة في الأصول **باب**  
 جعل زعم هذا الفاضل خطأ **باب** من يفر وجهه الناصبي وكان قليل الفضل  
 في الأحاديث وكذب على الله وأقرى آمل أن الحق قال وأصولاً ما يفتقر إلى  
 ونظره فيجب على المحقق استقراء الرسم فيه فاب خطأ لم يكن ما أثراً يدل على  
 وضم الأثر عنه وجرح أحد هؤلاء مع استقراء الرسم يحقق العدواة فلا يفتقر إلى  
 للناس أن اتخذوا الفرق المحقة مختلفة في الأحكام الشرعية اختلافاً شديداً  
 يجمع الواحد منهم الشيء ويرجم عنه إلى غيره فلو لم يرتفع الأثر لعلمهم الفسق  
 وشملهم الأثر لأن القائل منهم بالقول إما أن يكون استقراءه وسعياً **باب**  
 ذلك الحكم أو لم يكن فان لم يكن حقق الأثر وإن كان غير مسموع به بعد تحقق الأثر  
 أيضاً الثالث الأحكام الشرعية تابعة للصالح فجاء **باب** الاستيلاء على المحترمين  
 كاستقبال الفيل فاسمهم كل من غلب على خطه أن الفيل في جهل لا يستقبل تلك الأثر إذا  
 لم يكن له طريق إلى العلم فيكون الاستيلاء محذوراً ولما فهم وأرسلوا الجاهل فان قيل

أن كل مستطاع ليس يمكن الغلط في الحكم في ذلك الحان الواقعة لا بد فيها من حكم  
 شرعي لا بد من نصب دلالة على ذلك الحكم فلو لم يكن للحكم طريق إلى العلم  
 بها كان نفيها عبثا ولما كان لذلك المخطط طريق إلى العلم بالحكم مع تقدير سقوط  
 الوسم وذلك تكليف على إيطاق وأجواب قوله لا بد من نصب دلالة فلما سلم  
 أن ما المانع أن يكون فرض المكلف مع الظفر مثلا لا دلالة العمل عقبتها  
 ومع عدم الظفر بها يكون الحكم والواقع لا ذلك الحكم ومثاله جهة القبلة فإن  
 العلم بما يجب التوجه به مع عدم العلم يكون فرضه التوجه إلى الجهة التي تغلب عليها جهة  
 القبلة وكذلك العلم بالبيت عند ظهور العدل وحفاء العسق ولو ظهر فسقها ولو  
 اطرأها فالمانع أن يكون الأدلة التي قدم فيها التزاع كدلالة الآية إن العموم  
 يخص مع وجوب المخصص في عين الموضوع عدم المخصص انتهى كلامه على الله مقامه  
 ولا يخفى على ذي العقل السليمة في ذلك فلهذا ما صاحب الفوائد المدنية يعيب  
 ويقول جازبا إلى التزاع من الوجه الذي ذكرها المحقق من غير اعتدافه على قضا  
 أحكام الله تعالى على غيرها وكلاهما مبرودان من المعام أن العلم بالظفر في نفسه  
 ينتقل إلى نصب الدليل في النصيحة وقدم المحرم من المناقبة والحمد الذي كان قد قدم في  
 كلامنا وأن العلم بالظفر غير كمال تعالى كعبه في جهة القبلة وعند الركعات وقيل المنقاة  
 وأما من جازبا إلى التزاع في ذلك الوجه لا بد أيضا مبرود ولا خلافه جارية في كل زمن  
 الفرض واستغفر وسعة على عباد الله فانه معناه كما وارتبه الأخبار عن الأئمة الأطهار  
 مع أنه على عباد الله التزاع والحل أن يقال كونه عند خيار من كون فلهذا شرعا ما يجوز  
 أن يكون سبب كونه عند خيار من غيرهم عن بعض القواعد الشرعية بحاصل النقض للحل  
 أو المعادلة بينهما ختم بحاصل تجليته الله تعالى لهما من عباد كما واهل الفقه في كل علم  
 هم القيمة الذي كان وارتبه الأخبار عن الأئمة الأطهار وقوله من غلط الله تعالى العلم بالظفر

القسمة لثاني دليل يدل على هذا المستلزم لعل قوله دليل على بلزم تحقيق القسم  
 الثاني في اهل العقيدة الوجه الثاني ايضا مردودا. سفسطة ومن تأمل  
 في قوله تعالى والذين جاهاوا فاقبنا نهديهم سبيلا وفي ظاهره يقطع  
 بانه تعالى مهبط حقيقة كل من سلكها بخامس الغلط والخطأ وتلك الطريقة  
 القسمة باصحاب العصمة في كل ما يحتاج اليه العقائد الاحكام المتوقفة على  
 عدم النظر كلامهم من العلوم ان من لم يسلك هذا الطريقة استغفر وسعد  
 كلاما قول يرح عليه من الاول منها ان مقصود المحقق من اوجبات الثالث انما هو ضم  
 استبعاد عدم الانحراف والخطأ وجواز اختلاف المصالح بالنسبة الى المجتهد ومن  
 لا يشك ان هذا الجواز قطع فانه لا يمتنع عند العقل ان يكون الحكم الواحد  
 شخصيا واجبا وحرانيا اعتبارا ان يكون لاحد ما لا يمتنع ولا اخر مفسدا قد  
 دل على هذا الجواز وقوع ذلك الاختلاف في استقبال القبلة وهذا ليس  
 من القياس في شيء بل هو استدلال بالاختصاص حتى قوم اختلاف التكليف باعتبار  
 اختلاف المصالح على جواز اختلاف الذي هو امر من الوقوع فكان الفاضل لا يغير  
 معنى القياس والله يعلم والساني منها ان كلام المحقق هو في الاستقبال الى ما  
 منطوق كونه القبلة واجب عجيب ان يكون مثل ذلك مطلقا المجتهد اجاب العلم  
 عليه لا ريب في ان كلامه من دين الحكمين من الاحكام الشرعية الالهية فالقول  
 بان احدهما حكم الله تعالى الثاني ليس كذلك باحرى ان يكون قول من لا يغير  
 مراد العلماء والثالث ان كان مراد هذا الفاضل من قوله ان العمل بالنظر الى آخر  
 هو العمل بالنظر الذي يحصل بالقياس الاستقصاء فانه الى غير بلدين مسلم  
 لكن لا يضرنا وان كان مراد العمل بالنظر الذي يحصل بالقياس بعد استقصاء الوهم  
 عن غواهر كتاب الله العزيز ظواهرها بالائمة والاجماع والبلدية الاصلية الاستقصاء

فلا نسلم انما على الضرب كما شاهد من غير الغيبة قال زنا شاهدنا والراية من ان قوله  
والوجه الاول ايضا من وجه آخر من وجه ومطرو وروا دخل المصداق ان المطلوب  
اعتاق من ضم الهم عن الخطر وهذا حاصل فما العلة في امثال ذلك العقل والقتال  
الا لاملال الذي الكمال والحاصل من ان قوله والوجه الثاني ايضا من وجه ما استغنى  
الآخر نظير في ان الاخر فان حصل ما قال فيما بعد هو ان اقام خطا العلماء الكرام  
وانهم ما من من تعزيب الله من امثال ذلك العقاب والله شاهد لما نقول ان كثيرا  
ما يتبين مبدى عن الجرح والقدح وكلام هذا الفاضل ولو لم يكن خوف اخفاء  
الحكم كان الاخر من حقيقة لا يتغير والعجب كل العجب ان هذا الفاضل يزعم  
ان شيخ الطائفة بل السيد السليم للغير ايضا ان الخطأ في فاسد عبارة  
العدة التي نقلها عن علي بن ابي طالب في قوله انه لم يفر من احد منها الاخر في الظاهر الذي  
كيف في حال عجزنا طرية توجب كون قوله ما توهمنا فاسقا فنظن الفائدة  
الرابعة ان المجتهد قد انطلق في الاول عبارة عن الذي يمكن من  
استنباط كل مسألة شرعية فترعية نظرية والثاني هو الذي يكون كذلك في بعض  
المسائل قد لا يخرج وقد انعقد الاجماع على جواز الاجتهاد لمن يمكن مجتهدا بالعدة  
الاول ويدل عليه مقوله عز بن خطا وغيرها انما الاختلاف والثاني في هذا العلامة  
في النهاية والشهيد في الشهيد وجسم من العامة في جوازه وسعد جاف مستمسك  
الاولين انما اذا اطلع على دليل مسألة بالاستقصاء فقد ساء في المجتهد المطلق في ذلك  
في مسألة وعدم علم بالعدة في الامد في هذا من فكما جاز الاجتهاد في المجتهد المطلق في ذلك  
التجزي واشكل على صاحب البيان هذا قياسا على قوله بدفع لو علم ان جوازه الاجتهاد  
للمجتهد المطلق هو قلنا من على الاستنباط امكن لا محذور من باب منصوص من العلة ولكن  
الشان في العلم بالعدة لعدم النص عليها ومن الجائز ان يكون هو قلنا على استنباط

العلماء في الدلالة



بالعلم اخذت وخير العلم من الاخبار والكثرة والافضل عند المقصير فان كانت التساوية  
 بين العلمين الوجوب المحتمل فالتخييل ما عرفت في باب الاحياط وان كان بين دليل  
 المحتمل وغير الوجوب فالترك لما عرفت ايضا ثم فالاحاديث الواردة المتقدمة المختير  
 في ضرورة التعارض ينبغي ان تحمل على الصيغة الاولى لاحاديث التوقف التراء على  
 التاويلها التخييل المستفاد من صحة علم من مزياد مع تفهنا صورة تعارض دليل التخييل  
 والا باحتمال علمه بحسب نفس الامر من حيث التعارض في الجملة عمل الحق على التام  
 كما لا يخفى فان قلت التوسيم المستفاد عن الاخبار هو عند تعارض الاخبار ودعوى  
 التخييل عند تعارض الامارة مطلقا فالدليل الحص من المطلوب قطا الامارة كافية  
 عندنا مضمرة في الاخبار اما تواسطها وتبطلها فان جهة طواهر القرآن والبراهين العلمية  
 والاستصحاب كل من تلك الامور يستفاد من الاخبار والتعارض الواقع بين الادلة الشرعية  
 تعارض بحسب الحقيقة في الاخبار كما لا يخفى قال صاحب المعالي ما كان تعارض الادلة  
 الظنية فمخرجها عندنا في الاخبار الاجرم كانت وجوه الترجيح كلها واجبة اليها انتهى  
 في الفوائد الاخيرة فمن بعد توضيح هذا التعارض ان شاء الله تعالى اعلم انه كما يستفاد من بعض الاخبار  
 التخييل كذا يستفاد من بعضها التوقف والافضل من معنى التوقف هو التوقف على الحكمين  
 لا سيما في التخييل كما يدل روايته معا عن ابن عبد الله قال سالت عن رجل اختلف عليه رجلان  
 من اهل دينه في امر كلاهما يريد احدهما بامر واحد والاخرينها عنه كيف يصنع قال  
 حتى يلقي من مخبره فهو فسيفس حتى يلقاه احدني ان تعلق الحكمة النازلة بالجملة  
 بغيره وكان مما يحوي في الصلح كالمال الصلح فيلما بان تقسما او يفرق بواحد هذا  
 ظاهر ام رجعا الى حاكم يفضل بينهما اذ من فان فقد تراضيا بمن يحكم بينهما بل  
 على مقبولة عمر بن الخطاب في رواية اخذ بحجة المسطرة في العا ولا يخفى الوجوه بعد  
 الانتفاء فان بدت ولمقبولة عمر بن الخطاب المسطورة وان كان مما لا يجوز فيه

المصالح كالأطلاق بمعنى مقتدا أحد ما دون الآخر جماعاً الرجا كما هو غير ما سواه  
 كان صاحب الغاظة بمحمد أو ما كان أو لا إطلاقاً والحد بين المستطوعين من ذلك نزلت  
 بالمقتضى جبراً إلى بعض فإن تعدد رجم إلى أن تقع على فإن اختلاف العمل بالأحكام الأربعة  
 فإن تشابهاً لا تخفى يدل على ذلك كله قبل أن يخطئ الفائدة السادسة  
 المجتهدان ذكرهم إيل وفيه يفتي أنه الفقهاء ببلد أرب وقد كان قد نسب  
 ينبغي أن يستغنى لا جهاداً فإن جهاداً إذا جهاداً إلى خلاف قولها أولاً حتى بما إذا  
 اجتهداً ثانياً والأليق أن يعرف من استغنى أولاً جهاداً جهاداً الأول جهاداً  
 إلى الحكم الثاني والظاهر أنه ليسوا أجلاء أصل وان لم يسبقوا لا جهاداً فلا يحسن كالأبناء  
 على الاجتهاد السابق عند المحققين في مثل هذه المسألة لا يظهر الأصل وان لم يحرم على  
 تعدد رجم فإنه يلزم أن يتخذ في كل زمان بعد فصل في جميع المسائل الاجتهاد  
 المتعلقة بالعبادات والمعاملات كالأحكام السابقة السابعة والتقليد هو العمل  
 بقول الغير من غير جهة كذا العاقل يقول مثله على هذا فالرجوع إلى قول النبي وروى الأئمة  
 ليس تقليد لا لأهل البيت ولا لغيرهم من الرجوم والرجوع إلى قول المجتهد لا لأهل البيت  
 إلا أحاديث كثيرة على ذلك بمعنى ذلك تقليداً أيضاً حسب العرف وهذا هو المعنى من التقليد  
 هنا قال اولادته الهابة اتفق المحققون على أنه يجوز للعامة تقليد المجتهد من في فرج  
 الله وكذا يجوز لمن لم يبلغ درجة الاجتهاد وان كان محصلاً لبعض العلوم المعقولة وتلك  
 السبيل من بعض قدامه الأصحاب بموجب الاستدلال على إمامهم من غير أن يكونوا  
 لغزاً في ذلك لأنه لا يمتنع من كفرتهم منهم طائفة ليستعجلوا والى ذلك نزلت وأما إذا جازوا  
 العلوم من دون إمامهم في العلم على بعض الفقهاء وذلك في غير جواز عند بعض العلماء  
 ولا يأنهم وجوب التقفة على جميع الفقهاء لا بعضها ولا تحاشياً إذا نزلت بالعامة فإن لم يكن  
 متكلفاً فيما يشتهر بأهل العلم وان كان مكلفاً فإن كان بالاستدلال فإن كان بالكيفية

لا يخلو فلو انما باطل بالاجتماع وان كان نقيضها فان لم يرد ذلك كالحسين  
 استكمل محققا فهو باطل بوجهين انتهى. <sup>ان</sup> ان الزمان والايام لم يأمروا  
 كل من استكمل ذلك بالاشتغال <sup>بشيء</sup> لا يجنبها <sup>في</sup> الثاني انه لو استعمل  
 كل واحد عند كماله بذلك انتفاعا ظاهرا وانتفعا في الصواب وان كان عند كل واحد من  
 تكليفه لا يطاق فحينئذ التقليد فهو المطلوب وايضا يدل عليه قوله تعالى فاستأذناهم  
 ان يفتكروا <sup>في</sup> لا تعلمون لان اهل الذكر يطاهرون <sup>في</sup> مسائل الغرض <sup>من</sup> ايضا <sup>في</sup> انما لا يمكن الا بالاجماع  
 نبرأ من الذكر في زمن الغيبة بواسطة المجتهد كما لا يخفى قال صاحب الفرائد المدينية  
 الاصل الرابع في ابطال حصر الراي في المجتهد والمقلد في زمن الغيبة قال فقول من ينافي  
 الملكية المعبرة والمجتهدين يتسلك في مسئلة <sup>الغيب</sup> فيها بغير محصور <sup>في</sup> مخال عن احوال <sup>الغيب</sup>  
 صاحب الملكية باعلم ولم يطعم على حصة ولا يجوز ذلك بتركه <sup>في</sup> يعارض صاحب الملكية <sup>في</sup> على الدولة  
 الاصل الاول في استصحاب عموم اطلاق استيفاء على اطلاق كذا هذا ما يضاف على الشكل ان  
 يكون النص صحيحا <sup>في</sup> وجوب المعارضة لا يمكن ان يحصل احد الابدان العلم بالرجال من حيث الجرح  
 والتعدي بل يتبعه كسب احاديث الايات وغيرها وما يتوقف عليها <sup>في</sup> من القواعد العبرية وغير واحد  
 الاحاطة بالاحكام <sup>في</sup> انما انما يقرر بل هو مجتهد خائفا والباب <sup>في</sup> انه <sup>في</sup> انما يحصل الى الملكية <sup>في</sup> للسلطة  
 كما لا يخفى اعلان كثير من العلماء لا يجوزون التقليد في امور العقائد ومسئلاتهم <sup>في</sup>  
 في تعالى واعلم ان لا اله الا الله لان العلم هو اليقين والاسوة للنبي <sup>في</sup> واجب <sup>في</sup> فحصل اليقين  
 لكل احد وهو لا يحصل بالتقليد <sup>في</sup> لا يخفى ما فيه <sup>في</sup> الاظهر ان يقال ان ما يستقل العقل <sup>في</sup>  
 ما دارا <sup>في</sup> من التوحيد والعدل واثبات النبوة فلا يجوز في التقليد لان الاكتفاء بالنظر  
<sup>في</sup> قدره <sup>في</sup> محض اليقين لا يجوز <sup>في</sup> انما والله يعلم بالامور <sup>في</sup> واجب <sup>في</sup> بالاطلاق  
 بين القرآن <sup>في</sup> على <sup>في</sup> من التقليد في مواضع متعددة <sup>في</sup> خراج التقليد <sup>في</sup> المسائل الفرعية  
<sup>في</sup> يستفاد <sup>في</sup> فيها <sup>في</sup> اكثر <sup>في</sup> نفعها <sup>في</sup> ونفعه <sup>في</sup> على <sup>في</sup> استحضار <sup>في</sup> كن <sup>في</sup> من <sup>في</sup> الادلة السمعية

فيهم فنفخ التقليد الى مسأله الاصول ايضا يدل عليه قول النبي حين نزل قوله تعالى في خلق  
 السموات والارض الى آخره وويل لمن كاهن فيه ولم يتفكر فيها فيكون النطق بالمعرفة  
 واجبا والتقليد حراما وايضا يدل عليه قوله تعالى قل انظر الى اولم يتفكروا في خلق السموات  
 والارض قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون انما يتكبروا لو لا ايمانهم لكانوا  
 من الايمان لما الذين ينبغي من التقليد مستسكم ان النبي لم يكلف الاعوان العمل  
 اكثر من تلمذ بالشهادتين فكان يحكم بايمانه باعتبار لفظهما وما ذاك الا التقليد بما  
 اذ كلفه بالشهادتين انما هو لعدم امكان الزيادة على هذا القدر فلو ازيدنا العرف  
 من بعد ذلك بالطور والفكر لا يشهد على الايات للسطوة وقول النبي بل لا كفا في الخبر وايضا  
 مستسكم ان هذه العلوم انما تحصل بعد الممارسة الشديدة والمجتهد الطويل اكثر الصحا  
 ليمارسوا شيئا منها فيستدل اعتماد هذه التقليد بحيات الحيات بل شأ هذا هو المصداق  
 وقوله تعارف شدة وكافهم ليجتاجوا القوي شديد في ادراك معارفهم فلهذا يحتاج الى  
 الطول الشديد في الاطوار والحوادث لا تسلم الا بعد الحزن والاستدلال المحقق عن التقليد  
 المجتهد طويل وممارسة شديدة والله تعالى اعلم العائدة الشارحة في الامانة والنهاية  
 الاجماع على ما ينبغي استقاء من التقدير بحاجات مجمل المعنى مصداق الاجتهاد الورع انتهى قال  
 صاحب العلم ما حصل ان طريق معرفة المستفاد يكون متجماعا لوصفي الاجتهاد والورع اما الخا  
 او الاخبار المتواترة او القليل من الكثرة المتعاضدة او بشهادة العدلين العارفين وطريق  
 من كلام العلامة في النهاية انه يكفي البناء على الظاهر في بان يراه منه تصدق الله به  
 بمشهد الخلق برب اجتمع الخلق عليه اقبال الحمد لم يبق على : والله الاظهر هو الاول لما لا  
 الحق لا يكفي العام بعبادة المقتضي الاولانية الا في شدة ايمانا بالاعمال  
 ولا انه باوثر هو الورع انه قد يكون غايبا عن جماعة الطلاب في بعض الاماكن في بعض  
 المقصر عن حارسه من الاستدلال رتبة في معرفة المستفاد في معرفة الحق في معرفة الحق

لما قال السيد السند لم تفضل العا ملى طر بقا الى معرفة صفة من يجيب عليه المستفتى  
 ثم سئل الخاتمة والاختبار المتواتر حال العلماء والبلد الذى يسكنه ورتبتهم والعلم قائم  
 بغضا والديانة قال ليس بطلن وهذا الجمل قول من يبطل الفتيا بان يقول كيف يعلم  
 عالما هو ولا يعلم شيئا من علم الا نعلم علم الناس بالتجارة والعناية بالبلدان لم نعلم  
 شيئا من التجارة والعناية وكذلك العلم بالحق والفتوة فون الادب واذا ظن <sup>المستفتى</sup>  
 عدم صلاحية المفتى القيا اما لعدم الاجتهاد او لعدم الورع لم يجز الا استفتاء منه  
 او كما في بعض على العلاقة في النهاية **فقد انيب** اعلم اننا اذا تم العا ملى بعض  
 الحق لم ين في حكم حادثة **هل** يقول في عالم يحجز الوجوه عن ذلك الحكم بعد ذلك  
 الى غيره بما كان نفس عليه العلاقة في النهاية **وبل** عليه مقبول ثم من حفظه انعم  
 الاظهر جواز العدل الى غيره وحادثة اخرى سواء كانت حادثة مثل الاول وغيرها  
 اذا العلم لم يوجد او في كل عصر جرم من استقام في حكمه ان قسم في جميع الاحكام بل في  
 الصحابة وغيره استفتاء العا ملى لكل حال **مسئلة الفائدة** التاسعة من مجرد  
 التقليد **عنه** الى الميت ولا يظهر من العلماء ان بعض الاصحاب على اعتقاد الاجماع على عدم  
 الجواز واعتق صاحب المعالم بان ظاهر الاصحاب الاتفاق عليه في الجواز للدلالة في كلام  
 الاصحاب على ما وصل اليه من ابيار دية جلاله لا تستحق ان تذكر ويمكن الاحتجاج بان التقليد  
 انما سلك للاجماع المنقول سابقا وللزوم الحرج الشديد والعسير تكليف الخلق بالاجتهاد  
 وكلا الوجهين لا يصح دليلان في موضع التراجع لان صفة حكاية الاجماع من جهة الحق  
 تقليد الاحياء والحجج والعصرين فبان طبقا لغير التقليد في الجملة انتهى لا يخفى عليه  
 ان هذا الاستدلال لا يخلو في العلاقة في النهاية والتهذيب بانه لا يتفق للاجماع مع خلا  
 المحرر الميت دون خلاف الحق قدل على انه لا يرق له قوله لانه يرد على من سأل  
 الاعتقاد من ان مقتضى يكون كاشفا لانه لا يمكن معصية فلا يعتد بمخلافه ولا شك



العوام بالاجتهاد ويدركون الحق في القدر يحصل الامتياز بين خطأ البعض وسواء في حقهم  
 منها في حق غيره فإن العوام لو اراد ان يعمل بغير راية متفتحة لجوب شئ او حجة  
 بغير وجهها الا بعد من ملاحظة جلال زمانه وكونها مما يحالف الاجماع لا يجوز لمعاذ العوام  
 على قول الميت لا يجوز بطريق اولي السماع من منتهى انه سلمنا انه ليس بأدليل على القول  
 لكن لا نستطيع لتقدير هذه الامور من حجة تقليد قول الميت فيكون الاجتهاد على حجة  
 واجبة على هذا المطلب الفائدة العاشرة ان المجتهد عند ما شاء ان لا يجهل  
 الاثر في الحكم من ظواهر الكتاب والخبر الاية من حيث المعنى والمصنف من الاطلاق والتقدير  
 وكون الامور الوجوب والغيره وكون النفي للمعنى والغيره من حيث بعض القواعد الشرعية الحقيقية  
 والجازية الاشارة الى غير تلك المذكورة وما يتعلق بها الاخرى وانها يستقر من الاجماع  
 وادلة العقل لكن هذا من الاصلين يرجعان الى الاولين فان الاجماع انما هو مجتهد المدخل  
 المعصوم فيه حجة ادلة العقل كما يستفاد من العقل كما يستفاد من الكتاب والمنسنة كما عرفت  
 ذلك بحمد الله تعالى في احسن الوجوه ويدل على ما قلنا كلام العلامة في مبادئ الاحكام  
 من ان الاجتهاد هو معرفة الحق الواسع في النظر فيما هو من المسائل الظنية الشرعية على مجازة ولا  
 فيه ولا يصح في حق المجتهد ان المجتهد قد يخطئ وقد يصيب فلا يجوز تعبد به ولكن لا يجوز  
 لاحد من الاجمعة الاجتهاد عند بالافهم من وانما اخذوا الاحكام بتعليم الرسول ولاها  
 من الله تعالى اما العلماء في حق الاجتهاد باستنباط الاحكام من العمومات العقلية والشرعية  
 من غير ادلة المتعاضدة لها باخذ الحكمين القياس لا يستهان فلا انتهى اذا عرفت ذلك  
 فقول بالمعنى الذي كان العلامة واخراجه مجتهد بن كان احكام الاية في جميع الاحكام  
 مجتهد بن كانت الاجازة في ذلك الاجتهاد حاصلة له لعمرو هكذا في زمن الغيبة  
 الضخري ويعلمها كان اصحابنا الاربعة سالكين هذه الطريقة الى ان ان العلاء  
 بنكته الامير في كل واحد من العلماء ورحمهم الله تعالى يدلوا ببعضهم في تحقيق المطالب

صحيح الكتاب حتى صار للسائل القهية والقواعد الاحولية مضبوطة بعد ان لم يكن  
 كذلك وهذا الامور ليس بمختص بالاحول والعقود بل بحال كثير من العلوم كذلك لا يخفى  
 والمهم في التفسير المعاني والافعال فان شيئا منها لم يكن في الطبعة الاولى بل انشأه  
 الا تخرج التهذيب والترتيب والتحسين فيها وان كنت في سبب من ذلك فاسقم  
 لما نقول والله في التوفيق فمقول روى صاحب بصائر الدجاء باسناد حسن  
 موسى بن بكر قال قال ابي عبد الله الرجل يعرف على اليوم او يومين بارئ فليكن  
 لو يقين من صوته فقال لا اخبرك بما ينظرون هذا وشيئا به فقال لا اخبرك بما ينظرون  
 من الله اعلم العبد وزاد في غيره قال قال ابو عبد الله وهذا من الاواب للثاني  
 كل كتاب منها الف باب فان هذا الكتاب من حرم في جواز الاستنباط من العمود وروى  
 الشيخ باسناد حسن عن محمد بن ابي بصير قال قال الشيخ اجب على الوكرة او السور في حل  
 فيه قال ان كان يدق فليقر وان كان لم يصبها فقد فليغتسل من هذا ما قال الله  
 تعالى اجعل عليكم في الدين من حرم فان هذا اقل من استنباط الحكم من العمود والكتاب  
 والتهذيب عن زرارة قال قال ابو جعفر ثابته بن الوضوح قال قال غروجل بن ابي  
 قربان بن ابي نعم اسم الراس الرجلين كما نقدر شيئا في يدك فشيء مخالف للوقت في ساق  
 احدنا لا ان قال بل بل ابدأ الله غروجل فان هذا الحديث يدل على ان الموالاة والترتيب علم  
 الذي في الموالاة في الوضوح والقرين يستفاد ولا يستفاد الكافي عن حيد بن زرارة  
 قال قال ابي عبد الله في غروجل فمن شهد منكم الشهر فليصوم قال ما اينها من شهر  
 من ما هو ولا يصوم فانه من واد من مضمون الشريعة وما في الكافي والتهذيب عن ابو ايوب  
 قال قال ابي عبد الله انما زيد ان تجعل الشكرات ليلة الغرض من سائر ما غرضه فقال  
 اما اليوم الثاني ولا غرضه من ذلك الشكرات ليلة الغرض ما اليوم الثالث وايضا في الشكر  
 على كل ليلة فانه غرضه من جعل من جعل فلا ان غرضه من غرضه فلا ان غرضه من غرضه

في التهذيب  
 في التفسير  
 في المعاني  
 في الافعال  
 في شيئا منها  
 في لم يكن  
 في في سبب  
 في ما ينظرون  
 في هذا وشيئا  
 في لا اخبرك  
 في ما ينظرون  
 في من الله اعلم  
 في وزاد في  
 في غيره قال  
 في ابو عبد الله  
 في وهذا من  
 في الاواب للثاني  
 في كل كتاب منها  
 في الف باب فان  
 في هذا الكتاب  
 في من حرم في  
 في جواز الاستنباط  
 في من العمود وروى  
 في الشيخ باسناد  
 في حسن عن محمد  
 في بن ابي بصير  
 في قال قال الشيخ  
 في اجب على الوكرة  
 في او السور في حل  
 في فيه قال ان كان  
 في يدق فليقر وان  
 في كان لم يصبها  
 في فقد فليغتسل  
 في من هذا ما قال  
 في الله تعالى اجعل  
 في عليكم في الدين  
 في من حرم فان هذا  
 في اقل من استنباط  
 في الحكم من العمود  
 في والكتاب والتهذيب  
 في عن زرارة قال  
 في قال ابو جعفر  
 في ثابته بن الوضوح  
 في قال قال غروجل  
 في بن ابي قربان  
 في بن ابي نعم اسم  
 في الراس الرجلين  
 في كما نقدر شيئا  
 في في يدك فشيء  
 في مخالف للوقت  
 في في ساق احدنا  
 في لا ان قال بل بل  
 في ابدأ الله غروجل  
 في فان هذا الحديث  
 في يدل على ان الموالاة  
 في والترتيب علم الذي  
 في في الموالاة في  
 في الوضوح والقرين  
 في يستفاد ولا يستفاد  
 في الكافي عن حيد  
 في بن زرارة قال  
 في قال ابي عبد الله  
 في في غروجل فمن  
 في شهد منكم الشهر  
 في فليصوم قال ما  
 في اينها من شهر  
 في من ما هو ولا يصوم  
 في فانه من واد من  
 في مضمون الشريعة  
 في وما في الكافي  
 في والتهذيب عن ابو  
 في ايوب قال قال ابي  
 في عبد الله انما زيد  
 في ان تجعل الشكرات  
 في ليلة الغرض من  
 في سائر ما غرضه  
 في فقال اما اليوم  
 في الثاني ولا غرضه  
 في من ذلك الشكرات  
 في ليلة الغرض ما  
 في اليوم الثالث وايضا  
 في في الشكر على كل  
 في ليلة فانه غرضه  
 في من جعل من جعل  
 في فلا ان غرضه من  
 في غرضه من غرضه  
 في فلا ان غرضه من  
 في غرضه من غرضه

في التهذيب  
 في التفسير  
 في المعاني  
 في الافعال  
 في شيئا منها  
 في لم يكن  
 في في سبب  
 في ما ينظرون  
 في هذا وشيئا  
 في لا اخبرك  
 في ما ينظرون  
 في من الله اعلم  
 في وزاد في  
 في غيره قال  
 في ابو عبد الله  
 في وهذا من  
 في الاواب للثاني  
 في كل كتاب منها  
 في الف باب فان  
 في هذا الكتاب  
 في من حرم في  
 في جواز الاستنباط  
 في من العمود وروى  
 في الشيخ باسناد  
 في حسن عن محمد  
 في بن ابي بصير  
 في قال قال الشيخ  
 في اجب على الوكرة  
 في او السور في حل  
 في فيه قال ان كان  
 في يدق فليقر وان  
 في كان لم يصبها  
 في فقد فليغتسل  
 في من هذا ما قال  
 في الله تعالى اجعل  
 في عليكم في الدين  
 في من حرم فان هذا  
 في اقل من استنباط  
 في الحكم من العمود  
 في والكتاب والتهذيب  
 في عن زرارة قال  
 في قال ابو جعفر  
 في ثابته بن الوضوح  
 في قال قال غروجل  
 في بن ابي قربان  
 في بن ابي نعم اسم  
 في الراس الرجلين  
 في كما نقدر شيئا  
 في في يدك فشيء  
 في مخالف للوقت  
 في في ساق احدنا  
 في لا ان قال بل بل  
 في ابدأ الله غروجل  
 في فان هذا الحديث  
 في يدل على ان الموالاة  
 في والترتيب علم الذي  
 في في الموالاة في  
 في الوضوح والقرين  
 في يستفاد ولا يستفاد  
 في الكافي عن حيد  
 في بن زرارة قال  
 في قال ابي عبد الله  
 في في غروجل فمن  
 في شهد منكم الشهر  
 في فليصوم قال ما  
 في اينها من شهر  
 في من ما هو ولا يصوم  
 في فانه من واد من  
 في مضمون الشريعة  
 في وما في الكافي  
 في والتهذيب عن ابو  
 في ايوب قال قال ابي  
 في عبد الله انما زيد  
 في ان تجعل الشكرات  
 في ليلة الغرض من  
 في سائر ما غرضه  
 في فقال اما اليوم  
 في الثاني ولا غرضه  
 في من ذلك الشكرات  
 في ليلة الغرض ما  
 في اليوم الثالث وايضا  
 في في الشكر على كل  
 في ليلة فانه غرضه  
 في من جعل من جعل  
 في فلا ان غرضه من  
 في غرضه من غرضه  
 في فلا ان غرضه من  
 في غرضه من غرضه





عن زارة قال قلت لابي جعفر لا يخرج من ارض علي قال ان للمسلم بعض الارض بعضا من  
 نصيبك ثم قال يا زارة قاله رسول الله وتزل به الكتاب عن الله تعالى ان الله تعالى قال  
 فاعسوا لوجوهكم يوم تخرجون الرجل بين يمينان بعضهما قال ايديكم الى المذبح ومن قبل  
 بين الكلايين فقال واسمى اوسكم ففر فاحين قال بنو سكران المسمى بعض الارض كان  
 الباء ووصل الرجلين بالراس كما وصل اليدين بالوجوه فقال ارجعكم  
 الى الكعبة ففر فاحين وصلها ما ان المسمى على بعضها ثم فر من رسول الله للناس ففر  
 ثم قال فان لم تجدوا اعداء فيقيموا بعيدا طيبا فاسمى اوسكم وارجعوا اليكم ففر فاحين  
 عن الرجل يجل الماء اثبت بعض العمل مسحا لانه قال من جرحكم ثم وجع ايدا وايديكم ثم قال  
 من ذل ذلك النجم لانه لم ان ذل ذلك النجم لا يجرى على الرجل لانه تعلق من ذل ذلك النجم ببعض  
 ولا تعلق ببعضها ثم قال ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج والحرج الضيق كما ولا يستبصار  
 عن ابي نصر عن ابي عبد الله قال ليس اهل مكة ولا اهل مرو ولا اهل سمرقند ولا اهل  
 الله من جعل ذلك لمن لم يكن اهلها من المجدد المحرم فانه يدل على ان المفهوم محبة وقد  
 والمقصود الاول استحباب الاعتدال في كل شيء بطواهر القرآن وايضا قد عرفت من ذلك  
 استحباب فضل بنسابة وان وايضا يدل على حكمة استنباطها قال محمد بن يعقوب الكليني  
 في الكافي في باب الفرق بين من طلق على غير السنة وبين المطلق اذا خرجت وهي وعدها  
 اخبرني ابي الحسن بن محمد قال حدثني محمد بن القلانسي قال قال لي عمر بن شهاب العبد  
 من نبي في علم اصحابنا من طلق ثلاثا لم يقع الطلاق فقلت له عمر ان الطلاق للكتاب والرسول  
 فمنها الفهم ارجو انهما قال فقلت له نعم طلق على الكتاب السنة فخرجت امرئتا واخرجهما  
 في غيرهما يعني على العدة او في حال البتة حتى يفتد عدا اخبرني كما قال الله عز وجل قال لا تخ  
 من يومئذ لا يخرج من قال فاجبت بحجاب لم يكن عدي جوابا ومضى فقلت يا رب  
 نورسنا الله عز وجل واجبة يقول عز وجل المسمى بعض اصحابنا في انا

فأقيمت على بر الشئ فمألت عن ذلك واخرته بقول عمر فقال قد فاس عليك وهو يزعم  
 ان لا يحل الطلاق الا الكتاب ولا تجزئ العدة الا الكتاب فصالت معاوية بن حكيم عن عائشة  
 بقول عمر فقال معاوية لعل العدة قبل الطلاق وبينهما فرق وهذا لان الطلاق فعل المطلق  
 فاذا فعل خلاف الكتاب جفا امر به قلنا لا يجوز الكتاب ولا لا يقع الطلاق والعدة ليست  
 فعل الرجل ولا فعل المرأة انما هو ايام فضره وحضره محذور ليس من فعله ولا من فعلها انما هو  
 فعل الله سبحانه وتعالى فليس يقاس فعل الله بفعله وفعلها فاذا عصمت وعالفت فقد عصمت  
 سمعة بآية الحلال ولو كانت لعدته فعلها بالآية وصنا عليها العدة كما لم يقع الطلاق  
 اذ انما العدة قال الفضل بن سنان في جوابه جاب بـ لا بعيد وذكر الطلاق في ذكره  
 ان بعض اصحاب الكلام قال ان الله عز وجل من جعل الطلاق للعدله لم يجز ان من طلق  
 بعذر العدة كان طلاقه ساقطا ولكن شئ تعبد به الرجال كما تعبد بالنساء ولا يخرج من  
 من بين من ما دس يعتد به فانما الخبر في ذلك بالمعصية فقال ذلك حدثنا الله ط  
 فلا تعتد بها ومن يعتد به ذلك حدثنا الله فقد ظلم نفسه في المعصية والطلاق والكل المعصية  
 في حرمه للعدة من بينه الستم وترون ان الامم مجمعة على المرأة المطلقة اذا خرجت  
 من بينه الا انما ان ذلك الايام محسوبة لها في عدتها وان كانت لله في حاصبه وكذلك  
 الطلاق والحيض محسوب على المطلق ان كان الله حاصبا مال الفضل بن سنان ما قرأه  
 ان الله عز وجل الما جعل الطلاق للعدله لم يجز ان من طلق بعذر العدة كان الطلاق عتبه ما قرأه  
 فليعلم ان مثل هذا ما هو قتل بالسر لا بما يقال ان اهل الله عز وجل الشئ هو من حرمه  
 وذلك انما جعل ذكره حيث اباهم تكلم اربع نسوة لم يجز ان اكثر من رفع الله لا يجز  
 الكعبة قبله لم يجز ان قبله في الكعبة لا يجز وحيث جعل الحجر في ذي المحرم لم يجز ان  
 في ذي المحرم لا يجز وحيث جعل المصلى في ركعتين لم يجز ان في ركعتين وثله  
 بعد ذلك لا يجز في طواف انا ما تروى خمس نسوة كان تكا حادنا خمسة يا

ولو اتخذ قبله غير الكعبة كان ضالاً ومخطئاً غير جائز له أن كان صلاتي غيراً ثم وثق  
 في غير الحج فليكن حاجاً وكان فعلاً باطلاً ولو جعل صلاته تبدل كل كعبة كعبتين  
 وثلاث صلات كان صلاته فاسدة وكان غيره صلياً كل من تعبد ما أمر به ولم يطلو  
 ذلك كله فيما باطلاً فاسداً غير جائز لا مفسد ولا كذلك الأمر في الحكم في الطلاق كسائر  
 ما بينه والحمل لله وأما قوله في ذلك شيء أصح الرجال كانت له النساء إلا يخرج من  
 ما ذكر من تعبد في شيء غير ما أخرجنا في ذلك المصنفين بالمعصية في عمل المعصية في الطلاق إلا  
 كل معصية خرجت من المعصية وعدلها فلو خرجت من بينها أياً ما كان في ذلك محسونا لها  
 فأكد ذلك الطلاق في الحقيقة محسونا وإن كان الله عاصياً مقال لهم أن هذه شئ فخرجت  
 عليك من حيث لا تعلم في ذلك المصنفين والآخر لم يفسد من شرط الطلاق كالعدو لا العلم من  
 شرط الطلاق وذلك لا يجعل إلا إذا تخرج من بينها قبل الطلاق ولا بعد الطلاق ولا يجعل إلا  
 أن يخرجها من بينها قبل الطلاق لا بعد الطلاق في الطلاق وعمر الطلاق في حفظ ذلك ومنعه  
 واحد العدو لا تقم إلا مع الطلاق ولا في الإبطال لا يكون الطلاق خيراً ولا عيراً  
 كما ذكرنا في جوابنا خلافاً لطلو لا عدو فليس يشبه الحرف والآخر جاز بالعدو والطلاق  
 وهذا الباب إنما قياس الحرف والآخر كرجل جعل دار قوم بعينه ففصلها فهو عاص  
 في جعل الدار وصلة متمازقة لأن ذلك ليس من شرائط الصلوة لأنه مفسد عن ذلك  
 أو ليس يصل كذلك لو أن رجلاً عصب جلاتها وأخذت لبس فغير أنه يصل فيه كما  
 صلاته جائز وكان عاصياً وليس له التوب في ذلك المصنفين من شرط الصلوة لأنه  
 مفسد عن ذلك التوب يصل أو لم يصل كذلك لو أن لبس ثوباً غيراً ثم لم يطره بقية  
 أو لم يترجمه نحو القبلة لكاتب صلواته فادفعه في ذلك لأن ذلك من شرط الصلوة  
 وحدها لا يحل الصلوة كذلك لو أن رجلاً في شهر رمضان هو صلاته بعد أن  
 لا يخرج كذب من الإيمان كما عاصياً في كذب دينه فإن صلبه صلباً لا ينفق عن

الكذب بهما أم افطروا لوتوا العزم على الصبر وأجامع لكان صوم بلاطلا فاسدا  
 لأن الله عز وجل لا يهدي القوم الظالمين وقد لا يحل الاسم الصوم وكذلك لو حج وهو عاق  
 لو الدنيا ولم يخرجهم لغيره من حقهم لكان عاصيا في طاعة كانت تحجبها ولا  
 منهم عن ذلك حج أول حج ولو ترك الأحرار أو جامع وأحرام قبل الوقف كانت حجة  
 فاسدة غير جارية لا ذلك من شرائط الحج وحده لا يجب الاسم الحج ومن أجل الحج كذا  
 كان واجبا قبل الفرض وبعدة فليس العزم في شرائط الفرض لا ذلك على كل حدة والفرض  
 جائز مع كل ما لم يجب الاسم الفرض من أجل الفرض فذلك من شرائط الحج قبل الفرض  
 لا بذلك على ما بينا ولكن لغيره من شرائط الحج من غير ذلك أن لا يلبس المحرم بالباس  
 فاما ترك الفرض في الأحرار فواجب قبل العداء ومم العداء وقبل الطلاق وبعد الطلاق  
 وليس من شرائط الطلاق ولا من شرائط العداء والعداء جارية معه لا تحت العداء الأهم الطلاق  
 ومن أجل الطلاق فهو من شرائط الطلاق وشرائطه علم ما سلتا وبيانا وهو قروا وضوح الله  
 عليه في علمه أن من خرج من الأحرار ليس هو أن يخرج المرأة إلى البيت أو يخرجها من  
 لها أو حتى إذا نزل بها مثل فاقه وما أشبه ذلك فاعلم أن الأحرار أن يخرج  
 هذا الذي فعله الله عز وجل لو أنزل فاستأذنتن ثم خرجن إلى حق لم نقل فما خرجت  
 نزعها ولا يقال إلا فلا يخرج من جهة بيتها أي لا يخلو لها إذا كان الله عز وجل لا يخط  
 وعلى أنها لا تريد العزم إلى بيتها وأما كتمان ذلك وجها يبا كتمانها فان قال قائل لها أن  
 يخرج قبل الطلاق بأذن زوجها وليس لها أن تخرج بعد الطلاق وإن أخذ لها  
 فحكم هذا الحكم غير غير لا كحكمه وانما سألنا العزم في ذلك للموضع الذي يشتهون  
 وهذا الموضع لا لا يشتهى العزم من العداء وغيره فان فعلت كانت حاصية  
 العداء جارية وكذلك لا أيضا طلاق العداء وكان حاصيا وكان الطلاق واقعا ولا فاعلم  
 قبل أن يباين كتمانها من كتمانها في الأحرار ما يخرج من هذا القلي إلا أصحها لا واحد



وما بقي من ذلك فلهذا لا ينسب إلى الشان ولا إلى ابنه من ذلك الشان يقوم ابتداء من مقام  
 ابها وانما المقام ايسر وهذا ما اول به قد من الطريقة المستقيمة وهذا سبيل من  
 يقين وقال في العقيدة ومن خرج من هذه قال الغفران بن شاذان ان النيسابوري قال لو ان  
 ضربا بينه ضربا غير مسرف في ذلك يريد من ذلك الضرب  
 ورثا لاب ولا يلزم الكثرة لان لاب ان يعنى ذلك ويحيى ما هو علم عيب ولد لانه  
 في ذلك بمقتضى الامام يقيم حد على رجل فيقول له الرجل انك ضارب فلا دية على الامام  
 ولا كفاية ولا يسد الامام فاما ان اقام حد الله عز وجل على رجل فمات من خلافه وان  
 ضرب الابن ضربا مسرفا لم يرد الاب وكانت عليه الكفاية وكل من الميراث كفاية عليه وكل  
 من لم يكن له الميراث فعليه الكفاية فان كان بالابن جرح فلهذا لا فاة لابن من ذلك  
 فان عدنا ليس بقاتل حريته ولا كفاية عليه ولا دية لان هذا جرحه لا اب والاستصحاب  
 والحاج من الولد الى ذلك والى شبهه من العاجات ولو ان رجلا كان راكبا على ناقة في  
 اياه او اخاه فمات من ذلك لم يرثه وكانت دية على العاقلة الكفاية عليه لو كان يسوق  
 الدابة او يقودها فوطئت اياه او اخاه فمات حرمته وكانت الدية على العاقلة للموت فتعلم  
 يلزم كفاية ولو ان رجلا ضرب بئر في غير حقه واخره كنيفا او طرعا فاصاب شئ منها او امرأ  
 فتظلم ليرضا الكفاية وكانت الدية على العاقلة ورثته لان هذا ليس بقتل الا ترى ان ان فعل  
 ذلك في حقه يمكن يقال لا واجب دية ولا كفاية فاحل بحذ لك الشئ في غير حقه ليس من  
 لاذ ذلك ينبغي يكون فحقه لا يكون قتل او اعا الورع العاقلة للدية في ذلك احتياط الله  
 وليلا يظلم دم امرأ مسلم ولا يعذر الناس حقهم الا لا حق لهم فيه وكذلك الصواب في ذلك  
 والجنم لا يرثه ولا لورثته لو كانت الدية على جانيه ما والقائل محجوبان لم يرث الا ترى  
 ان الاخرى محجوبون الامم ولا يرثون وقد ذهب ما يتعلق باجتها ديون من غير ان  
 غير لهم المية وايضا ليدل على كفايتها وبالصحة من ما جرى الاية بمقتضى دين

بالمعنى الصالح قال شيخنا ابن جعفر الطوسي في تهذيب الاحكام في باب ميراث  
 الجور من قبل اختلاف اصحابنا في ميراث الجور من اذ انهم جعلوا المحرمات من جهة  
 النسب في شريعة الاسلام قال ابو يوسف بن عبد الله بن محمد بن جعفر الساجي  
 انما ميراث الام من جهة النسب لا من جهة الجور فان في شريعة الاسلام فلما كان الجور  
 في شريعة الاسلام فاشكال في ميراثه حال قال الفضل بن الشاذان وقوم  
 من المتأخرين من جهة انه ميراث من جهة النسب على كل حال وان كان  
 حاصلا من سبب لا يجوز في شريعة الاسلام فلما السبب فلا ميراث عنه الا يجوز  
 في شرع الاسلام والعصم عند ابو يوسف بن الجور من جهة النسب معاسوا وكانا  
 مما يجوز في شريعة الاسلام لا في شرعنا الذي يدل على ذلك الخبر الذي قدنا  
 من السكون وما ذكره اصحابنا من خلاف ذلك ليس بهما من الصحابة عتق  
 ولا دليل من ظاهر القرآن بل انما قالوه بغرب من الاحتياط وذلك عندنا  
 مطروح بالاجماع وايضا فان هذا الانساب والاسباب وان كانا غايين  
 في شريعة الاسلام فمما جاز ان عندنا هو مقتضى انهما لا يستعمل في الشرع  
 فجاء بجري العقد في شريعة الاسلام الا ان في الامرين ان وجدنا سبب مجوسيا  
 بجنسهما الى عبد الله فزيرهما فاعترفنا ذلك فقال انه قد تفرج بامته فقال احسنا  
 علمنا ان ذلك عندنا هو الحكم وقد موى ايضا انه قال ان كل قوم دانوا بشئ  
 يلزمهم حكمه فاذا كان الجور مقتضى صحة ذلك فليسبغ ان يكون الحكم  
 جائزا وايضا لو كان ذلك غير جائز لوجب ان لا يجوز ايضا اذا عقد على غيرهما  
 وجعل المهر الجور خذيرا وخيرا ذلك من المحرمات لان ذلك غير جائز في الشرع  
 فلا وجه اصحابنا على ذلك فمما عجم ذلك ان الذي ذكرناه هو الصحيح يعني ان يكون  
 سببه ما عداه بطرح ولا يعمل عليه على حال بل اجتهاد جميل بن ابي هريرة

فتح مكي  
 في ميراث الجور

[illegible]







